

# الأخصاء

ملخص المحاضرات التي قضاها

الأستاذ سامع المصري

في

كلية الحقوق العراقية

١٩٣٨ - ١٩٣٩

---

مطبعة المعارف - بغداد





# الأخصاء

ملخص المحاضرات التي القاها

الأستاذ سامع المصري

في

كلية الحقوق العراقية

١٩٣٨ - ١٩٣٩

— — —

---

مطبعة المعارف - بغداد



## مقدمة

### ١ -

#### معنى الإحصاء

١ - « الإحصاء » في اللغة يعني « التعداد » مطلقاً . غير ان لهذه الكلمة معنى اصطلاحياً خاصاً ، يختلف عن هذا المعنى اللغوي العام : لانها صارت تستعمل مقابل كلمة « استاتستيك » الافرنجية بوجه خاص .

وقد استحدثت هذه الكلمة الاخيرة ، لأول مرة في المانيا ، من قبل « عاخنوال » في اواسط القرن الثامن عشر للميلاد ، ثم انتشرت الى سائر اللغات الاوروبية ، حيث غدت تستعمل في جميعها ، مع شيء من الاختلاف في الاملاء واللفظ : Statistique في الفرنسية ، Statisites في الانكليزية ، Statistik في الالمانية ، Statistica في الإيطالية .

ان واضع الكلمة « عاخنوال » كان قد قام بابحاث واسعة عن « احوال الدول » ، وجمع بعض المعلومات العددية عنها ، وسمى هذه الابحاث بالاسم المذكور ، مشتقاً اياه من كلمة Status اللاتينية — التي تدل على الدولة — غير ان معنى هذه الكلمة المستحدثة ، لم يبق منحصرأ بما قصده منها واضعها الاول ، بل انها صارت تستعمل اخيراً للدلالة على « دراسة الاحوال الاجتماعية ، دراسة كمية » ، سواء أكانت متعلقة باحوال الدول ، ام متعلقة بسائر الحوادث الاجتماعية بوجه عام . ثم انها تجاوزت هذا النطاق ايضاً ،

وصارت تشمل « جميع الابحاث والدراسات التي تستند على الارقام » ، سواء أكانت متعلقة بالظواهر الاجتماعية بوجه خاص ، أم متعلقة بالظواهر الطبيعية بوجه عام . فكلمة « استاتستيك » اليوم تستعمل في دراسة « الاحوال الجوية » مثلاً ، كما تستعمل في دراسة « احوال النفوس وقضايا الجرائم » ، ويقصد منها دراسة « الجماعات والمجموعات » ، دراسة مستندة على الارقام والكميات « بوجه عام .

واما كلمة « الاحصاء » في العربية ، فقد تخصصت — اصطلاحاً — للدلالة على المعنى الذي استقرت عليه كلمة « استاتستيك » في اللغات الأوروبية .

### أمثلة

٢ — لنذكر مثلاً لظاهر الفرق الموجود بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لكلمة « الاحصاء » : اذا اخذنا نعد الطلاب الموجودين في هذا الصف ، نستطيع ان نقول باننا « أحصيناهم » بالمعنى اللغوي ، غير اننا لا نستطيع ان نقول ذلك بالمعنى الاصطلاحي . لان ما قمنا به في هذه الحالة ما هو الا « تعداد » ، لا « احصاء » . غير اننا اذا أردنا ان نبحث عن اوصاف هذا « المجموع » — الذي يسمى عادة باسم « الصف » — بحثاً كميّاً ، . . كأن نصنف طلابه حسب اعمارهم ، او حسب دواهم ، او حسب الدرجات التي نالوها في امتحاناتهم .. نكون عندئذ قد قمنا ببحث « احصائي » . كذلك : اذا وقفنا امام باب هذه الكلية ، وطفقنا نعد العربات والسيارات التي تمر في الشارع — من والى باب المعظم — نكون قد قمنا بـ « تعداد » اعتيادي . غير اننا اذا لم نكتف بهذا التعداد البسيط ، بل شرعنا نكرره



في ساعات مختلفة من اليوم ، وفي الايام المختلفة من الاسبوع .. لكي نطلع على التحولات التي تطرأ على حركة المرور — في هذين الاتجاهين المتضادين — في مختلف الساعات والايام . نكون قد قمنا بعمل « احصائي » .

من البديهي ان هذا العمل يتضمن الحصول على ارقام عديدة ، تتعلق بحركة المرور التي نود درسها — والمقارنة بين هذه الارقام لمعرفة نظام تحولاتها . لا ريب في اننا نستطيع ان نعرف شيئاً عن هذا النظام ، دون اجراء « احصاء » ايضاً . اذ انه في وسعنا ان نعرف — بملاحظة حركة المرور وملاحظة اعتيادية ، وبأمل علاقة هذه الحركة بالمباني والمحال العامة التي ينتهي اليها الشارع ، تأملاً مستنداً على معلوماتنا العامة — ان حركة المرور من هذا الشارع تزداد وتشتد في الساعات القريبة من مواعيد وصول القطار الى محطة بعقوبة وخانقين ، ومواعيد سفر القطار منها . غير ان معرفتنا هذه تكون « سطحية وتقريبية » ، لا تتعدى نطاق بعض الاوصاف العامة ، مثل « كثير او قليل ، شديد او ضعيف » . وقد لا تنطبق — احياناً — على حقيقة الحال انطباقاً كلياً . ان معرفتنا في هذا الصدد ، لا تصبح دقيقة ومضبوطة ، الا عندما نعوض هذه الاوصاف باعداد ، ونعبر عن تحولات هذه الحركة بكيات ، وبتمبير آخر : عندما نعين مقدار الكثرة والقلّة ، والشدة والضعف بارقام . ان محاولة معرفة هذه الحركة « معرفة كمية مستندة على ارقام مضبوطة » تكون « عملاً احصائياً » ، يوصلنا الى « احصائية » متعلقة بحركة المرور .

## -٢-

## فوائد الاحصاء

## الاهتمام بالاحصاء

١ - ان جميع الدول العصرية تهتم بالاحصاء اهتماماً كبيراً : فهي لا تقتنى  
تجميع معلومات احصائية متنوعة ومفصلة ، عن الاراضي والنفوس والثروة ،  
والزراعة والصناعة والتجارة ، والجرائم والامراض والمعارف والادارة ..  
الى آخر ما هنالك من ظواهر الحياة الاقتصادية والسياسية ، والعقلية  
والاخلاقية .. ويتعبير اقصر : من ظواهر الحياة الاجتماعية .

ولذلك نجد في كل دولة « ديوان احصاء » خاص بكل مصلحة من  
مصالحها ، و « ديوان احصاء عام » ينظم اعمال الدواوين المذكورة ، ويجمع  
ويوحد وينشر المعلومات التي تحصل عليها بصور متنوعة .

واضافة الى ذلك فقد تأسست « دواوين احصاء اممية » لجمع وتوحيد  
ونشر المعلومات الاحصائية التي تتوصل اليها الدول المختلفة . من جملتها « معهد  
الاحصاء الاممي » ، في ( لاهاي ) و « الديوان الاممي للاحصاء التجاري »  
في ( بروكسل ) ودواوين الاحصاء المربوطة بـ « معهد الزراعة الاممي » في  
( رومية ) ، و بـ « معهد التجارة الاممي » في ( باريس ) ، و بـ « مصلحة  
الاستعلامات الاقتصادية » التابعة الى « عصبة الامم » .

ان جميع هذه الدواوين والمعاهد تديم المعلومات التي تتوصل اليها ، بنشرات



موقوتة — بعضها سنوية ، بعضها شهرية ، وبعضها ربع سنوية .  
غير ان « الاهتمام بالاحصاء » لا ينحصر بالدواوين الحكومية او بالمعاهد  
الاممية بل ، يشمل معظم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ، — كالشركات  
والمحلات التجارية ، والبنوك ، والجمعيات الخيرية ، كما يشمل بعض المؤسسات  
العلمية — كالمراسد والمختبرات — ايضاً .

### فوائد الاحصاء

٢ — لماذا تهتم الدول بالاحصاء ، هذا الاهتمام الكبير ؟ ولماذا تبذل  
باهظ النفقات في هذا السبيل ؟  
لان الدول المصرية لا تستطيع ان تؤدي الواجبات المترتبة عليها « كدولة  
مكلفة بخدمة المصالح العامة » ، دون ان تعرف تلك المصالح معرفة دقيقة ،  
ودون ان تطلع على قوة الامة وحاجتها اطلاقاً تفصيلياً .  
فالحكومات في حاجة شديدة الى المعلومات الاحصائية للاسباب التالية :  
اولاً : — لمعرفة قوة الدولة واحوال الامة ، من جميع النواحي المادية  
والمعنوية .

ثانياً : — لتقدير حاجات الدولة والامة ، من جميع هذه النواحي المختلفة .  
ثالثاً : — لمعرفة تأثير التدابير المتخذة لتطمين هذه الحاجات ، وتقدير  
النتائج المستحصلة من تلك التدابير .

٣ — هذا ، ويجب ان يلاحظ - علاوة على ذلك — ان الدول المصرية ،  
لا يجوز لها ان تكتفي بمعرفة احوال الامة التي تنتسب اليها ، بل يترتب



عليها ان تعرف احوال الامم الاخرى ايضاً ، ولا سيما الامم التي تتصل بها وترتبط معها جغرافياً او اقتصادياً او ثقافياً . . . وذلك لأسباب التالين :

أولاً : — ان « القوة » بوجه عام من الامور النسبية التي لا يمكن تقدير قيمتها ، الا بالمقارنة مع امثالها .

فيجب مقارنة المعلومات الاحصائية التي تجمع في البلاد ، مع ما يجمع منها في البلاد الاخرى على الدوام .

ثانياً : — ان العلاقات الدولية ، آخذة في الازدياد والتشابك ، يوماً عن يوم . فاصبح من الضروري معرفة احوال سائر الدول — معرفة كافية — لتنظيم تلك العلاقات وفق ما تقتضيه صالح الامة .

#### امثلة

٤ — لنلاحظ مثلاً قضية « احصاء النفوس » .

من المعلوم ان « النفوس » هي العنصر الاصلي الذي تتكون منه الامة ، والقوة الاساسية التي تستند عليها الدولة . وهي مصدر القوة العسكرية ، كما انها عماد الانتاج الاقتصادي .

لاشك في ان « النفوس » لم تكن العامل الوحيد في قوة الدولة والامة . غير ان الدول والامم ، عندما تصل الى درجة من الحضارة ، — وتستفيد بواسطتها من المخترعات العصرية ، وتستخدم الوسائل الميكانيكية — تتقارب « قيمة النفوس » فتصبح « كميته » ذات اهمية خاصة . ولهذا السبب ، يترتب على كل دولة ان تعرف مقدار نفوسها واحوالها بالضبط ، كما يترتب



عليها ان تلاحظ « نفوس » جاراتها وحلفائها واعدائها ومنافسها ايضاً باهتمام تام .

ان عدد « النفوس » ليس ثابتاً ومستقراً ، بل هو في تحول مستمر ، من جراء توالي الولادات والوفيات والمهاجرات . فعلى كل دولة ان تختط لنفسها « سياسة نفوس » ، تعمل بموجبها على الدوام . وذلك باتخاذ التدابير الناجمة .

( أ ) - لتكثير الولادات ، ( ب ) - لتقليل الوفيات ، ( ج ) - لتشجيع المهاجرة الى البلاد ( بصورة تزيد كتلة النفوس الاصلية ، دون ان تعرض وحدتها وتماسكها الى خطر ) ، ( د ) - لتوقيف ومنع المهاجرة الى البلاد الاجنبية ، ( هـ ) - لايجاد المستعمرات التي تضمن استيطان نفوسها الزائدة ( دون ان تؤدي الى افتراقهم من جسم الامة افتراقاً معنوياً ) .

ولا حاجة للايضاح ان جميع هذه الامور تتطلب احضار « احصاءات مضبوطة » لمعرفة « الحالة الراهنة » ، كما تقضي بتكرار « الابحاث الاحصائية » — بفواصل معينة في بعض الامور ، وبصورة مستمرة في بعض الامور الاخرى — لمعرفة اتجاه « حركة النفوس » . وزيادة على ذلك ، انها تتطلب ملاحظة احصائيات الامم الاخرى ، لاجراء المقارنات اللازمة ، وللاطلاع على نتائج « سياسة النفوس » التي اتخذتها تلك الامم .

لنأخذ مثلاً من مصر ( لانها المملكة العربية الوحيدة المجهزة باحصائيات منظمة وكاملة ) . اذا نظرنا الى احصائياتها ، نجد ان نسبة الوفيات فيها خلال سنة ١٩٣٢ كانت ٢٨٦٨ من الف . في حين ان هذه النسبة كانت في السنة نفسها ١٥٦٨ في فرنسا ، ١٢٦٣ في انكلترا و ١٠٦٨ في ألمانيا . هذه المقارنة



تظهر مبلغ فداحة الوفيات في مصر ، وتفهم الحكومة والشعب ضرورة القيام باتخاذ التدابير اللازمة لتقليل الوفيات .

قد يقال « ان كثرة الوفيات في مصر هي نتيجة من حالة المناخ ، او بنية الشعب » غير ان الابحاث الاحصائية تنفي هذا الاحتمال نفياً باتاً : لان نسبة الوفيات في المانيا - مثلاً - كانت في اواسط القرن الماضي ، قريبة من نسبة مصر الحالية ( ٢٦٥٨ ) ولم تهبط منها الى درجتها الحالية ، الا بفضل التدابير الصحية والتربية العامة .

ان هذه الحقيقة تظهر لنا بوضوح اكبر ، اذا لاحظنا نسبة الوفيات في صغار الاطفال بوجه خاص : فان نسبة الوفيات في السنة الاولى من العمر ، كانت في مصر سنة ١٩٣٢ بنسبة ١٧٥ في المائة من الاطفال المولودين . في حين ان هذه النسبة كانت في السنة نفسها ٧٩ في المانيا ، ٧٧ في فرنسا ، ٦٨ في انكلترا ، ٥١ في سويسرا - ولا يمكن تعليل هذا الفرق الكبير بحالة المناخ او بنية الشعب ، لان النسبة المبحوث عنها كانت في فرنسا مثلاً - بين سنتي ١٦٨١ و ١٨٧٠ - اكبر مما هي في مصر عام ١٩٣٢ ، ولم تهبط الى درجتها الحالية بعد ذلك ، إلا بفضل التدابير الصحية والتربوية .

ولا مراء في ان المعلومات التي نحصل عليها بهذه الصورة - من مقارنة الاحصائيات - تفوق في الدقة جميع المعلومات التي قد نحصل عليها بالملاحظة وحدها .

٥ - ان اهمية احصاء النفوس ، لا تنحصر بـ « سياسة النفوس » ، بل تمتد الى « سياسة التجنيد » ايضاً .



من المعلوم ان معظم الحكومات المصرية جعلت الخدمة العسكرية « اجبارية » لجميع المواطنين وصارت تجند ابناء البلاد اعتباراً من وصولهم الى سن معينة ، وبعد انخراطهم في الخدمة النظامية فعلا مدة معينة ، تنقلهم الى صنف « الاحتياط » وتبقىهم في نطاقه حتى وصولهم الى سن معينة اخرى . فعلى كل دولة ان تعرف عدد الرجال الذين تستطيع ان تجندهم كل سنة ، نظراً لجعل الخدمة العسكرية ابتداءً من السنة التاسعة عشرة ، او العشرين من العمر مثلاً ، كما تعرف عدد الجنود النظاميين الذين تستطيع الحصول عليهم ، نظراً لجعل مدة الخدمة النظامية سنة او سنة ونصف او سنتين مثلاً ، وكما تعرف عدد الذين يدخلون في دور الاحتياط ، نظراً الى المدة التي تقرها للخدمة الاحتياطية .

ولذلك يمكننا ان نقول : ان الدولة لا تستطيع ان تضع « سياسة تجنيد » رصينة ، الا اذا استضات بمعلومات احصائية دقيقة ، تشمل كيفية توزيع النفوس بين الذكور والاناث من جهة ، والاعمار المختلفة من جهة اخرى . ومن الضروري ان تشمل انواع المعاهدات ايضاً .

٦ - هذا ومن جهة اخرى ان الدول الراقية جعلت التعليم « إلزامياً » اعتباراً من سن معينة لمدة معينة . فتحتاج لذلك الى معرفة عدد الاطفال الذين يدخلون كل سنة في السن التي يبدأ فيها الزام التحصيل ، ومجموع الاطفال الذين يكونون في الاسنان المقررة للتعليم الالزامي . ولا حاجة للايضاح ان ذلك ايضاً يتطلب الاستناد على معلومات احصائية تامة .



٧ - غير ان فوائده « احصاء النفوس » لا تقتصر على الاعمال الحكومية التي مردناها آنفاً ، بل تشمل اعمال « شركات التأمين » ايضاً : لان تلك الشركات لم تتأسس الا على ضوء الحقائق التي ظهرت من الاحصاءات حول « نسب الوفيات » ، ولا تستطيع ان تنجح في اعمالها ، ما لم تضع انظمتها وتقرر تعرفاتها وفق ما تقتضيه معلوماتنا عن « نسب الوفيات في الاعمار المختلفة » .

٨ - ان الامثلة التي ذكرناها الى الآن ، تتعلق بنوع واحد من الاحصاء ، وهو « احصاء النفوس » ، واما سائر انواع الاحصاء ، فلا تقل اهمية عن الاحصاء المار ذكره . مثلاً ، الاحصاءات الاقتصادية ، فهي ايضاً من الامور الضرورية لتنظيم اعمال الحكومات : لان الخطط التي تتبعها الحكومات في تقرير وتعديل نسب الضرائب ونمحين الواردات وتنظيم الميزانيات ووضع التعريفات الكمركية ، وعقد المعاهدات التجارية ، وتقرير السياسة الصناعية والسياسة الزراعية ، واتخاذ التدابير اللازمة للنهضة الاقتصادية . . . كلها مما يتطلب درس الاحوال والحاجات « درماً احصائياً » ، ومقارنة النتائج « مقارنة احصائية » .

### — ٣ —

#### الاحصاء والمعلوم

١ - وزيادة على كل ما تقدم ، يجب ان نعلم ان الاحصاء من اهم الطرق



والوسائل التي توصلنا الى اكتشاف بعض القوانين الطبيعية ومعظم القوانين الاجتماعية .

لان بعض الحوادث الطبيعية ، تشمل ساحة كبيرة ، وتستغرق مدة طويلة . ولذلك يستحيل الاطلاع على تفاصيلها واكتشاف عواملها بالملاحظات والملاحظات الاعتيادية . فمن الضروري ان تجري هذه المشاهدات في مواقع كثيرة في وقت واحد ، كما تتكرر في ازمدة متعددة في موطن واحد ، وبتعبير آخر ، من الضروري ان تأخذ هذه المشاهدات شكلاً احصائياً .

٢ - لنأخذ مثلاً « التحولات الجوية » . انها تظهر لنا عادة من الحوادث التي لا تتبع نظاماً ولا تدخل ضمن قانون . غير اننا اذا لم نكتف بملاحظة الاحوال الجوية من المحل الذي نحن فيه ، بل جمعنا نتائج الرصاد الجوية التي يقوم بها الراصدون في مراصد كثيرة وفي اماكن مختلفة ، ودرسنا « مجموع هذه الرصاد » درساً دقيقاً ، لا نلبث ان نطلع على وجود نظام واضح في توالي هذه الحوادث . مثلاً نجد ان الاماكن التي يكون الضغط الجوي فيها متساوياً في وقت من الاوقات ، تقع غالباً على محيط منحنى ، قريب من الدائرة او من قطع الدائرة . كما ان هذه الدوائر - التي يتساوى على محيطها الضغط - تكون متحدة المركز بوجه عام ، والضغط يقل كلما ابتعدنا عن الدوائر الخارجية وتقر بنا من المركز المشترك . ولا حاجة للبيان ان هذه المنحنيات العظيمة ، - التي تشمل قارة باجمها ، بل تمتد الى قارات اخرى ، - لا يمكن ان تظهر للعيان بمشاهدة واحدة من محل واحد . فلا يمكن للانسان ان يطلع على وجودها ، ما لم يجمع رصداً كثيرة من مواقع مختلفة .



وكذلك ، اذا تتبعنا الاحوال الجوية ، في جميع هذه الاماكن في ايام متوالية ، نجد ان هذا المركز المشترك وهذه المنحنيات ، لا تبقى في محلها ، بل تنتقل تدريجاً ، وفق نظام واضح . وغني عن البيان ان مثل هذا النظام ايضاً ، لا يمكن ان يظهر للعيان ، ما لم تتكرر جميع الرصاد التي تجري في جميع تلك الاماكن في ايام مختلفة ومتوالية .

فيمكننا ان نقول : اننا لا نستطيع ان نكتشف نظام التحولات الجوية ، ما لم نجتمع رصاداً كثيرة ، تعود الى اماكن عديدة وازمنة متتالية . . وندرس مجموع هذه الرصاد دراسة دقيقة .

٣ - ان ما قلناه آنفاً عن الحوادث الجوية ، ينطبق على الحوادث الاجتماعية ايضاً : لاننا نعيش عادة مغمرين في البيئة الاجتماعية ، وهذه البيئة تحيط بنا وتغمرنا — مادة ومعنى — من كل جانب ، كالجو ، بل واكثر . والحوادث التي تتجلى وتتوالى في هذه البيئة الفسيحة الفائرة ، تتجاوز دائماً حدود اطلاعنا الشخصي ، من حيث الزمان والمكان . فيستحيل علينا ان نطلع على تفاصيل هذه الحوادث بالملاحظات الاعتيادية ، ونكتشف اسبابها وقوانينها بالملاحظات التي تستند على مثل تلك المشاهدات . ان الاطلاع على كل ذلك ، يتوقف — بطبيعة الحال — على جمع مشاهدات كثيرة ، واجراء مقارنات دقيقة ، ولا حاجة للقول ان هذا الجمع وهذه المقارنات تكون « بحناً احصائياً » .

مثلاً ، ان « الموت » يترأى لنا عادة من الحوادث التي لا تتبع اي نظام كان . فاذا استعرضنا وقائع الوفيات التي نطلع عليها بصورة اعتيادية ، نجد

انها بعيدة عن كل ترتيب ونظام اذ قد يموت في حارتنا مثلا اربعة اشخاص في اسبوع واحد ، ثم قد تمضي سنوات دون ان يموت فيها احد . وقد نرى بين الذين يموتون من كان طفلاً رضيعاً ، ومن كان طاعناً في السن ، ومن كان في مستقبل الشباب . ومن مات فجأة بسكتة قلبية ، ومن مات بعد مرض طويل دام عدة سنين : ومن مات اصدمة سيارة ، او بطعنة خنجر ، او بطلقة نارية . . . وكل ذلك بدون ترتيب ولا نظام . غير اننا اذا لم نكتف بالمعلومات التي تصل اليها بصورة اعتيادية ، بل نسمى لجمع معلومات شاملة ، عن جميع وقائع الوفيات التي تحدث في المدينة ، او بالاحرى في القطر بأكمله ، كما نستمر في هذا الجمع والبحث سنين عديدة . . . نجد ان الوفيات لا تخلو من ترتيب ونظام ، بل انها تتبع قوانين معينة ، تظهر من الابحاث الاحصائية بوضوح تام : فان نسبة الوفيات الى النفوس العامة في كل قطر ثابتة على ممر السنين ، كما ان نسبة الوفيات في كل عمر من الاعمار ايضاً لا تتحول إلا قليلاً . ان هذه النسب الثابتة - وبعبارة آخر : هذه القوانين - لا يمكن أن تكتشف ما لم تتجمع لدينا معلومات كثيرة ومضبوطة عن جميع الوفيات التي تحدث في المدينة وفي القطر في سنين مختلفة .

ولذلك قلنا : ان الاحصاء من اهم الوسائل التي توصلنا الى معرفة القوانين الاجتماعية ، ومن اهم طرق البحث والدرس التي يستند عليها علم الاجتماع .

٤ - هذا ، ويجب ان لا يعزب عن بالنا ان الحوادث الاجتماعية ، اشد إعضالا من جميع الحوادث الطبيعية . فانها تتأثر بعوامل كثيرة ومتنوعة



جداً . وبعض هذه العوامل تكون عرضية ووقتيّة ، وبعضها اساسية ومستمرة .

ان المشاهدات الاعتيادية ، لا تمكننا من تفريق العوامل العرضية ، عن العوامل الاصلية . فان هذا التفريق لا يتيسر إلا بتوسيع حدود المشاهدات وتكثيرها على قدر الامكان . لان الحوادث الاجتماعية لا تتكرر عادة كما هي ، بل تتكرر — على الاكثر — مع شيء من الاختلاف . واما سبب هذا الاختلاف ، فيتأخص في « تأثير العوامل العرضية » . ومن الطبيعي ان هذه الحوادث عندما تتكرر لا تبقى تحت تأثير نفس العوامل العرضية ، في كل مرة ؛ بل بعكس ذلك ، ان العوامل العرضية تتعارض بعضها ببعض ، ويفني بعضها البعض خلال تكرار الحادثة ؛ وذلك يؤدي الى بروز العوامل الاصلية وظهورها بجلأ .

ولهذا السبب يمكننا ان نقول : ان الابحاث الاحصائية ، من اهم الوسائط التي تساعد على اظهار العوامل الاصلية .

### طرق البحث في العلوم الاجتماعية

٥ — تنقسم العلوم الى ثلاث مجموعات اساسية ، من حيث طرق البحث والتفكير : العلوم الرياضية ، العلوم الطبيعية ، العلوم الاجتماعية .  
ان طريقة البحث والتفكير السائدة في العلوم الرياضية ، هي طريقة « الاستدلال الاستنتاجي » ، واما الطريقة السائدة في العلوم الطبيعية ، فهي طريقة « الاستدلال الاستقرائي » .

و « الاستدلال الاستنتاجي » يعني الانتقال من الكلّيات الى الجزئيات ، واما الاستدلال الاستقرائي فيعني الانتقال من الجزئيات الى الكلّيات .

ان التفكير في العلوم الرياضية يبدأ بملاحظة بعض القضايا الكلية العامة ، وينتقل منها الى القضايا الخاصة والجزئية التي تنتج منها ، ويسير هكذا نحو الاخص فالأخص من القضايا .

واما في العلوم الطبيعية ، فيبدأ التفكير بدرس القضايا الجزئية الخاصة ، وينتقل منها الى بعض القضايا العامة ، ويسير بهذه الصورة نحو الأعم فالأعم من القضايا .

ويجب ان لا يفهم من ذلك ان التفكير في الرياضيات يكون استنتاجياً على الدوام . لان المباحث الرياضية ايضاً تتطلب تفكيراً استقرائياً في بعض الاحيان . غير ان الطريقة الاصلية والخطوة السائدة في الرياضيات ، هي استنتاجية بوجه عام .

كما يجب ان لا يفهم من ذلك ان التفكير في الطبيعيات يكون استقرائياً على الدوام . لان المباحث الطبيعية ايضاً تتطلب — احياناً — تفكيراً استنتاجياً . بيد ان الطريقة الاصلية والخطوة السائدة في الطبيعيات هي استقرائية بوجه عام .

واما العلوم الاجتماعية ، فالفكرون والباحثون حاولوا في بادئ الامر ان يسيروا بها في اتجاه « البحث الاستنتاجي » — كما في العلوم الرياضية — إلا ان هذه المحاولات ، لم تنجح البتة . فالبحاث الاجتماعية ، لم تكتسب



شكلا علميا ، إلا بعد ان ترك الباحثون هذه الطريقة ، واخذوا يتبعون « طريقة الاستقراء » - كما في العلوم الطبيعية . وذلك لان الحوادث الاجتماعية ، من الامور الواقعية ، مثل الحوادث الطبيعية ؛ فدرسها يجب ان يسير على طريقة درس تلك الحوادث ، من حيث الاساس ، اي على طريقة الاستقراء .

ومن الفضلة التنبيه الى ان الاحصاء ، من جملة الطرائق الاستقرائية ، وهو اهم الطرق التي نستطيع ان نركن اليها في درس الحوادث الاجتماعية .

### طرق الاستقراء

٦ - ان معرفة الاسباب والقوانين باستقراء الحوادث ، ثم بعدة طرق ، اهمها واضبطها الطريقة المعروفة باسم « طريقة التباين » .

يمكننا ان نلخص اساس هذه الطريقة كما يلي : اذا شاهدنا حادثتين متباينتين ، وبمبحثنا عن وجوه الشبه والاختلاف بين الشروط المحدقة بهما ، لا يمكن ان نشك في ان عامل الاختلاف ، سيكون بين وجوه التباين لا وجوه الشبه . واذا استطعنا ان نحصر التباين في امر واحد ، نستطيع ان نجزم بان العامل هو الامر المذكور .

لنفرض اننا نريد ان ندرس تأثير النور على نمو النباتات . نأخذ اصيصين متماثلين ، يحتويان على نباتين متشابهتين من جميع الوجوه التي نعرفها : نباتين نشأتا من بذرتين متماثلتين ، زرعتا في تراب واحد ، في وقت واحد ،

واعتني بهما اعتناءً واحداً في ظروف متماثلة . . ثم نضع احدهما في محل مظلم ، ونترك الثانية معروضة الى النور ، ونستمر على إسقيائها على نمط واحد ، ونلاحظ الفرق الذي يحدث بين النبتتين بعد مدة . وحيث ان جميع الشروط المحيطة بهاتين النبتتين هي متماثلة ، — ما عدا شرط النور — ، نستطيع ان نجزم بان الفرق الذي سيحدث بينهما — من حيث النمو — هو من نتائج تأثير النور .

هذه الطريقة تسود في التجارب العلمية ، وتعتبر من اهم وسائل « الاستقراء التجريبي » . والنتائج التي نتوصل اليها بهذه الطريقة ، هي اضبط من التي نتوصل اليها بالطرق الاخرى .

٧ - غير ان « طريقة التباين » لا يمكن ان تطبق في جميع الاحوال . لان الحوادث كثيراً ما تتأثر بعوامل « مستمرة » يتعسر تجريدها عنها تماماً . كما تتأثر بعوامل غير ظاهرة — عوامل خارجة عن حدود اطلاعنا — ، فتحول دون معرفة اوجه التباين معرفة تامة . وطبيعي ان الطريقة المبحوث عنها ، لا تجد مجالاً للتطبيق في الحالة الاولى ، ولا توصلنا الى نتيجة صحيحة في الحالة الثانية .

في مثل هذه الحالات ، يضطر الباحثون الى التوصل بطريقة اخرى ، هي المعروفة باسم طريقة « التحولات المتراقة » : ندرس التحولات التي تطرأ على الحادثة ، من حيث الشدة والكمية ، كما ندرس في الوقت نفسه ، تحولات بعض الامور التي نظن انها قد تؤثر على الحادثة المذكورة . واذا وجدنا « ان

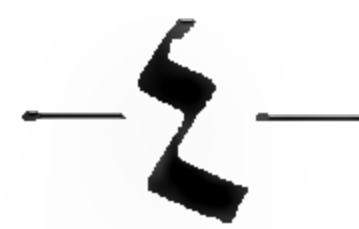


التحولات الاولى « تشبه » التحولات الثانية « ، وبتعبير آخر : ان تحولات الحادثة تترافق بتحولات متماثلة في امر آخر ، نستطيع ان نقول بوجود علاقة سببية بين الحادثة الموضوعية البحث والامر المذكور .

ان الاحصاء ، هو من وسائل تدقيق هذه التحولات ، واظهار ما كان متوافقاً منها .

٨ لنفرض اننا نود ان ندرس مبلغ تأثير الثروة على طول العمر ونسبة الوفيات . علينا ان نلاحظ احوال الحارات المختلفة لمدينة كبيرة ، ونبحث عن نسب الوفيات في كل واحدة من هذه الحارات من جهة ، ونسب الثروة فيها من جهة اخرى . واذا وجدنا توافقاً - طردياً او عكسياً - بين تحولات نسب الوفيات ونسب الثروة - ، واذا وجدنا مثلاً ان نسبة الوفيات في حارات الفقراء اكبر منها في حارات الاغنياء - ، يحق لنا ان نقول عندئذ ، ان نسبة الثروة تؤثر على نسبة الوفيات .

اتنالا نستطيع الوصول الى مثل هذه الاحكام ، إلا عن طريق الابحاث الاحصائية .



### الاحصاء وحساب الاحتمالات

١ - ان بعض الرياضيين اتخذوا « الاحتمالات » موضوع ابحاث علمية ، وتوصلوا بذلك الى تكوين علم رياضي ، يعرف بـ « حساب الاحتمالات » .

وعلماء الاحصاء استفادوا كثيراً من ابحاث هذا العلم الرياضي ؛ فيجدر بنا ان نعرف شيئاً عن اسس هذا النوع من الحساب :

اننا كثيراً ما نصدر بعض الاحكام على ما سيحدث في المستقبل . واحكامنا هذه تكون مقرونة بصيغة « التأكيد » تارة ومقيدة بقيود « الاحتمال » اخرى .

لنفرض ان في يدي محبرة زجاجية ، ولنفكر ماذا سيحدث اذا تركتها من يدي : انني استطيع ان اقول بكل تأكيد بانها ستسقط على الارض ؛ غير انني لا استطيع ان اقول : هل ستتكسر او لا . ان سقوط المحبرة امر مؤكد ، لا مجال للشك فيه ؛ واما انكسارها فامر احتمالي ، لا مجال للجزم فيه . انني استطيع ان اقول ان احتمال الانكسار اقوى من احتمال عدم الانكسار ؛ غير انني — بالرغم عن هذا — لا استطيع ان اخرج حكمي في هذا الباب من ساحة « الاحتمالات » .

ولنفرض كذلك انني اخذت درهماً ، ورميته . انني استطيع ان احكم حكماً جازماً بانه سيسقط على الارض ، كما استطيع ان اجزم بانه سيسقط على احد وجهيه . غير انني لا استطيع ان اجزم بان سيسقط على وجهه ذي الصورة او الكتابة . ان السقوط على الارض في هذه الحادثة من الامور الاكيدة ، واما السقوط على الوجه ذي الصورة مثلاً ، فن « الامور الاحتمالية » .

٢ — ان الاحتمالات المختلفة لا تكون متساوية في جميع الاحوال . اذ قد نكون بعض الاحتمالات اقوى من غيرها . ونحن نستطيع ان نقوم ببعض



المقارنات بين الاحتمالات المختلفة ، وتقول ان : هذا الاحتمال اقوى او اضعف . كما نستطيع ان نقدر « قوة الاحتمال » بالنسب والارقام :  
 لنفرض اننا وضعنا في كيس عشر كرات ، تسع منها سوداء ، وواحدة بيضاء . من الطبيعي اننا اذا ادخلنا يدينا في الكيس ، وسحبنا منه كرة واحدة ، فمن الممكن ان تكون الكرة المسحوبة من الكرات البيضاء ومن الممكن ان تكون من السوداء . ونظراً لوجود تسع كرات سوداء في مقابل واحدة بيضاء ، لاشك في ان احتمال ظهور السوداء هو اقوى بكثير من احتمال ظهور البيضاء .

ولنفرض اننا وضعنا في الكيس المذكور ثماني كرات سوداء ، وكرتين بيضاوين ، لاشك في ان احتمال ظهور السوداء هو اقوى من احتمال ظهور البيضاء . غير ان احتمال ظهور البيضاء في هذه الحالة ، هو اقوى من احتمال ظهورها في الحالة الاولى .

ويمكننا ان نعبر عن درجات هذه الاحتمالات ، بالنسب والارقام التالية : حيث ان في الكيس الاول عشر كرات ، واحدة منها فقط بيضاء ، فاحتمال ظهور البيضاء عند السحب هو بنسبة  $\frac{1}{10}$  ، ولما كان في الكيس الثاني ايضاً عشر كرات ، اثنتان منها بيضاوان ، فاحتمال ظهور البيضاء عند السحب ، هو بنسبة  $\frac{2}{10}$  . ولاشك في ان الاحتمال الثاني هو ضعف الاحتمال الاول .

ولنفرض اننا اخذنا نلعب النرد . فحيث ان الزهر هو على شكل مكعب ، فنعرف انه سيسقط على احد وجوه الست . غير اننا لا نستطيع ان نجزم

في عدد النقاط التي ستظهر على وجهه الاعلى بعد السقوط . واذا كان الزهر منتظماً ومتجانساً تماماً ، فسنكون امام ستة احتمالات متساوية ؛ واحتمال ظهور الوجه ذي ثلاث نقط مثلاً ، هو بنسبة  $\frac{1}{6}$  . ولنفرض اننا اخذنا زهرين ، ورميناها في وقت واحد ، فاننا نكون عندئذ امام  $6 \times 6 = 36$  احتمالاً ؛ واحتمال ظهور الثلاث من الاول والاربع من الثاني في وقت واحد - مثلاً - يكون بنسبة  $\frac{1}{6} \times \frac{1}{6} = \frac{1}{36}$  بطبيعة الحال . وبما ان ظهور الثلاث من الاول والاربع من الثاني لا يختلف عن ظهور الاربع من الاول والثلاث من الثاني من الوجهة العملية فاحتمال ظهور الثلاث والاربع معاً يكون ضعف الكسر المذكور آنفاً... هذا هو اساس « الملاحظات » التي تستند عليها نظريات « حساب الاحتمالات » .

لقد توغل الرياضيون في درس امثال هذه القضايا ، وتوسعوا في مثل هذه الحسابات ، واستعانوا بنظريات ودساتير الرياضيات العالية في بعض الخصوصات ، وتوصلوا الى اكتشاف قوانين كثيرة ، اهمها - بالنسبة الى الاحصاء - القانون المعروف باسم « قانون الاعداد الكبيرة » .

### قانون الاعداد الكبيرة

٣ - ان حساب الاحتمالات يعطينا نسباً معينة ، غير ان هذه النسب لا تدلنا على ما سيحدث في حالات خاصة ، بل تدلنا على ما سيحدث في « مجموع كبير من الحالات » .

قلنا ان احتمال ظهور الكرة البيضاء من الكيس الذي يحتوي على عشر كرات واحدة منها بيضاء ، هو بنسبة  $\frac{1}{10}$  . ان هذه النسبة لا تفيدنا البتة



لمعرفة ما سيحدث في سحبة واحدة ، او في بضع سحبات . لان من الممكن ان نصادف الكرة البيضاء في السحبة الاولى ، كما انه من الممكن ان لا نصادفها إلا في السحبة العاشرة ؛ اذ هذه من الامور التابعة الى الصدف ، التي لا مجال للبت فيها . غير اننا نستطيع ان نقول ان احتمالات الصدف تقل كلما تكررت السحبات ، فالنتائج الفعلية تقترب الى النتائج الحسابية بنسبة تعدد التجارب وزيادة المشاهدات .

٤ . لقد برهن العلماء على هذه الحقيقة بحسابات رياضية ، كما برهنوا عليها بتجارب عملية . واشهر هذه التجارب ، هي التجربة التي قام بها العالم البلجيكي الشهير « كته » :

لقد وضع في صندوق اربعين كرة ، عشرون منها بيضاء ، وعشرون سوداء . وقام بسلسلة « سحبات » وسجل النتائج ، على ان يعيد الكرة الى الصندوق بعد سحبها وتسجيلها ، قبل الاقدام على السحبة الثانية ، لكي تبقى الشروط متساوية في جميع السحبات .

ولقد قام اولا باربع سحبات ، ولاحظ ان السكرات التي ظهرت كانت بيضاء في سحبة واحدة وسوداء في سحبات ثلاثة . ثم جرب مجموعة ١٦ سحبة ، ثم ٦٤ ، ثم ٢٥٦ ، ثم ١٠٢٤ ، ثم ٤٠٩٦ سحبة .

ولاحظ ان ٦٤ سحبة اعطت ٢٨ بيضاء ٣٦ سوداء

» ١٠٢٤ » ٥٢٨ » ٤٩٦ »

» ٤٠٩٦ » ٢٠٦٦ » ٢٠٣٠ »

وبديهي ان احتمال ظهور البيضاء والسوداء هو متساو تماماً ، نظراً

لمساواة عددها . مع هذا فان العدد الذي ظهر من كل نوع ، لم يكن متساوياً في السحبات الاربعة ، غير انه قارب من المساواة في الف سحبة ، ولا سيما في اربع آلاف سحبة .

٥ - لنفرض اننا وجدنا انفسنا امام كيس يحتوي على كرات كثيرة ، وعرفنا ان بعضها بيضاء وبعضها سوداء ، غير اننا لم نعرف ما هي نسبة البيضاء الى السوداء . فاذا اردنا ان نكتشف هذه النسبة ، عن طريق التخمين المستند على التجربة والمشاهدة ، - دون ان نعد ونصنف جميع ما في الكيس واحداً فواحداً - يترتب علينا ان نقوم بعدد كبير من السحبات ، لكي نستطيع ان نحكم من نسبة الكرات التي رأيناها على نسبة الكرات التي لم نرها ... ويمكننا ان نقول ان وضعنا امام الحوادث الاجتماعية وعواملها الخفية يشبه كثيراً ، وضعنا امام الكيس المفروض وانواع كراته المجهولة : اننا لا نعرف ما هي العوامل التي تؤثر على الحادثة ، كما اننا لا نعرف ما هي الوان الكرات التي يحتوي عليها الكيس ، ومع هذا نستطيع ان نحكم على هذه العوامل بملاحظة مظاهر الحادثة ، كما نستطيع ان نحكم على الوان كرات الكيس بملاحظة نتائج السحبات . غير ان حكمنا هذا لا يكون صحيحاً بالنسبة - الى عوامل الحادثة - إلا اذا استندنا على مشاهدات كثيرة جداً ، كما ان حكمنا على كرات الكيس ايضاً لا يكون صحيحاً إلا اذا استندنا على سحبات كثيرة ...

ان هذا القانون يظهر لنا ضرورة جمع المشاهدات والمعلومات الكثيرة بوجه عام ، واهمية اساليب البحث الاحصائي بوجه خاص .



### سؤال من نسب الوفيات

٦- لنفرض اننا نريد ان نعرف: « نسبة الوفيات، في الخامسة والاربعين من العمر » مثلاً، لكي نستطيع ان نعرف: « معدل سني الحياة المأمولة لرجل وصل الى مثل هذه السن ». ومن المعلوم ان هذه من المسائل التي تهم شركات التأمين كثيراً، لان اعمال هذه الشركات يجب ان تستند على مثل هذه النسب والمعلومات.

ان معرفة هذه النسبة معرفة صحيحة، تتطلب منا ان ندرس عدداً كبيراً من سجلات الوفيات، وان نبني حساباتنا على عدد كبير من الارقام والمشاهدات. لان المشاهدات القليلة، تبقى تحت تأثير العوامل العرضية التي لا تخلو من التأثير على الوفيات، واما النسبة الثابتة فلا تظهر إلا عندما نكثر مشاهداتنا بمقياس واسع، ونستخرج معدلاتنا من كتلة كبيرة من الارقام. اذ في هذه الحالة وحدها، تفتني تأثيرات العوامل العرضية، وتبرز تأثيرات العوامل الاصلية، ويظهر لذلك « النظام » الذي يسود الحادثة التي نحن بصدددها.

٧ - هذا وبعد الحصول على هذه النسبة وعلى امثاله، على المنوال الآنف الذكر، يجب علينا ان لا ننسى بانها لا تنطبق إلا على الكتل الكبيرة والجماعات الكثيرة. فلا يجوز لنا في حال ما ان نحاول تطبيقها على حالات منفردة خاصة.

مثلاً، اذا علمنا ان « العمر المتوقع والمحتمل » في سن من الاسنان هو

عشرون سنة ، فلا يجوز لنا ان نستدل من ذلك ان زيدا سيموت بعد عشرين سنة ، لوصوله الى تلك السن . فاذا اقدم احد على « تأمين حياة » رجل ما — مستنداً على هذه النسبة — يكون قد جازف بمجازفة المقامر ، غير ان اذا اقدمت شركة على تأمين حياة عشرات الآلاف من الاشخاص — استناداً على مثل هذه النسب — فانها تكون قد قامت بعمل مالي ، لا اثر للمجازفة فيه . وجلي ان ما يصح في الكتل والجماعات ، لا يصح في الافراد .

## —٥—

## تاريخ الاحصاء

١ — لقد اهتمت الدول ، منذ القرون الاولى ، بجمع بعض المعلومات الاحصائية عن الاراضي والنفوس ، فتوارىخ الصين ، ومصر ، وبابل ، واليونان ، والرومان ، حافلة بتفاصيل عديدة عن تلك الاحصاءات . غير ان الاحصاءات المذكورة كانت تستهدف بوجه عام غايات ادارية بحتة ، من تقسيم الاراضي ، وتوزيع الضرائب ، والتجنيد ، وتعيين الاشخاص الذين يحق لهم ان يصوتوا في الشؤون العامة ، فالاحصاءات التي كانت تجري حينئذ كانت تنحصر فيما تقتضيه هذه الغايات ، نظراً لتشكيلات الدولة وانظمتها المحدودة آنذاك .

واما في القرون الوسطى ، فالدول العربية الكبرى التي تأسست في خلالها ، قامت باحصاءات كثيرة ومتنوعة ، فاقف فيها جمع الدول التي تقدمتها .



وكذلك في أوروبا، أجريت بعض احصاءات في عهد شارلمان وعهد  
 ويليم الفاتح، كما تكونت تدريجاً عنقنة تقضي بتسجيل الولادات والوفيات  
 وعقود النكاح في الكنائس. غير ان هذا التسجيل كان مرتبطاً بالتقالييد  
 الدينية وبعيداً عن الغايات العلمية والاحصائية، مع هذا فانه أفاد أخيراً  
 الابحاث الاحصائية التي قام بها بعض العلماء، في القرنين السابع عشر والثامن  
 عشر، فائدة كبيرة.

واما في القرون الأخيرة فان ازدهار التجارة بين الاقطار المختلفة — سيما  
 بعد اكتشاف القارات والممالك المجهولة من جهة، وطرق مواصلات جديدة  
 من جهة أخرى — حمل الكثيرين على جمع وتدوين المعلومات المتعلقة بتلك  
 الممالك والاقطار، وأدى الى نشر المؤلفات العديدة في هذا المضمار.

٢ — ان اقدم الكتب التي جمعت مثل هذه المعلومات، ظهرت في  
 ايطاليا في اواسط القرن السادس عشر للميلاد (سنة ١٥٦١). ان مؤلف  
 هذا الكتاب «سانسوويني Francesco Sansovini» نشأ في البندقية، ومن  
 المعلوم ان هذه المدينة كانت اصبحت اهم مراكز التجارة في العالم. وكانت  
 الجمهورية البندقية، ترسل ممثلين وقناصل الى الممالك والاقطار المختلفة، وكان  
 هؤلاء يزودون الحكومة بتقارير رسمية، عن احوال تلك الممالك والاقطار،  
 بقصد خدمة التجارة. فقد انكب «سانسوويني» الى درس تلك التقارير  
 وتلخيص المعلومات المدونة فيها، وألف كتاباً يحتوي على معلومات احصائية  
 مهمة عن الاحوال الاقتصادية والادارية في احدى وعشرين مملكة. فقد نال  
 الكتاب رواجاً عظيماً في ايطاليا، وصار قدوة الى غيره من الباحثين.

فقد نشر بعد مدة — في اواخر القرن المذكور — رجل ايطالي آخر « بوترو » — Giovanni Bottero — كتاباً من هذا القبيل ، مستنداً على الرسائل الواردة الى البلاط البابوي من رجال الدين والمبشرين المنتشرين في الممالك المختلفة . فقد نال هذا الكتاب ايضاً رواجاً عظيماً ، وترجم حالا الى لغات .

يعتبر هذين الكتابين ، بمثابة « فائمة » للابحاث الاحصائية ، التي كثرت في القرن السابع عشر .

٣ — واما شرف تنظيم هذه المباحث وجعلها من المواضيع التي تدرس في الجامعات ، فيعود الى استاذ الماني « هرمان كونرينغ » Herman Coring ( ١٦٠٦ - ١٦٨١ ) وتلميذه « عاخنوال Achenwal » ( ١٧١٩ - ١٧٧٢ ) .

كان « هرمان كونرينغ » استاذاً في جامعة « هلمشتاد » في المانيا ، درس فيها الطب والفلسفة والسياسة مدة طويلة ، ثم بدأ في سنة ١٦٦٠ درساً جديداً ، استهدف فيه وصف احوال الدول ، وصفاً علمياً منظماً ، يشمل اراضيها ونفوسها ، وسلطانها ، وجيوشها واقتصادياتها ، وسمى هذه الابحاث والدروس باسم « علم الدول » Stats Kunde .

ان دروس الاستاذ المذكور اوجدت حركة فكرية مهمة ووضعت خطة منظمة لمثل هذه الابحاث .

فقد اقتفى اثر الموحى اليه عدد غير قليل من العلماء والمعلمين ، في سويسرة ، وهولندا ، وفرنسة ، وانكلترة ايضاً .

غير ان اشهر من اقتفى اثر كونرينغ وأتم ابحاثه هو « عاخنوال »

Achenwal ( ١٧١٩ - ١٧٢٢ ) ، الذي كان مدرساً في جامعة « ماربورغ » ثم في جامعة « كوتكن » الالمانيتين . وقد ألف كتاباً عنوانه « الدول الأوروبية » بحث فيه عن احوال اسبانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والدانمارك والسويد والبرتغال ، بحثاً مستفيضاً — من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية — ، واستحدث كلمة « استاتستيك » ( ١٧٤٨ ) وقال في تعريف هذه الابحاث « انها تعرف احوال الحكومات معرفة تساعد على تقرير سياسة ادارية جيدة ، وتضمن رفاهها ، وتزيد نفوسها ، وتنهض علومها وصنائعها وتجارتها » .

ان كتاب « عاخنوال » السابق الاشارة اليه ترجم الى معظم اللغات الأوروبية ، فصار سبباً لتعميم كلمة « استاتستيك » في جميعها .

ولهذا السبب يلقب البعض « عاخنوال » بـ « ابي الاحصاء » .

٤ - غير ان — في الحقيقة — لتاريخ الاحصاء منبعاً ثانياً مهماً يختلف عن المنبع الذي ذكرناه آنفاً ، اختلافاً كلياً . وهذا المنبع يتكون من الابحاث التي قام بها بعض العلماء في انكلترا في النصف الثاني من القرن السابع عشر ميلادي ، بصورة تكاد ان تكون موازية للابحاث التي قام بها « كوزينغ » واخلافه في المانيا .

ان مبتدعي هذه الابحاث — التي عرفت باسم « الحساب السيامي » — هما « غرانت » و « بقي » .

اما « غرانت » Graunt ( ١٦٢٠ - ١٦٧٦ ) فقد درس سجلات النفوس لمدينة لندن ، وتوصل الى استخراج بعض القوانين عن نسب الولادات



بين الذكور والاناث ، ونسب الوفيات في الاعمار المختلفة ، واذاع نتائج ابحاثه هذه بتقرير قدمه الى « المجمع العلمي » سنة ١٦٦٢ م . فقد وجد المومى اليه في نتيجة ابحاثه وحساباته — مثلاً — ان من كل مائة شخص يولدون في سنة من السنين ، يموت ستة وثلاثون في السنوات الستة الاولى ، ويموت اربعة وعشرون في السنين العشرة التي تليها ، وخمسة عشر ، وتسعة ، وستة ، وخمسة . . . يموتون في العقود التي تلي ذلك . ولذا قال بإمكان تقدير عدد النفوس من سجلات الوفيات ، استناداً على هذه النسب .

واما « بتي » Petty ( ١٦٢٣ — ١٦٨٧ ) فقد قام بابحاث وحسابات

مماثلة للمتقدمة ، عن الزراعة والصناعة والتجارة والمباني والبنوك ... الخ

٥ — ان أبحاث كونرينغ وخلفائه كانت ابحاثاً « وصفية وكيفية » في

الدرجة الاولى ، في حين ان ابحاث غرانت وبتي ومن جاء بعدهما كانت « كمية

وحسابية » في الدرجة الاولى . ولقد انشطر العلماء بين هذين المسلكين ،

وهذين التيارين ، فتناقشوا وتعارضوا كثيراً ، الى ان ظهر « سومميليخ »

Sussmilch في المانيا ( ١٧٠٧ — ١٧٦٧ ) ونهج بالمباحث الاحصائية ،

منهجاً جديداً : فقد قام المومى اليه بابحاث واسعة ، تشمل احصاء النفوس

المسجلة في انكنايس منذ القرن الحادي عشر ميلادي ، وبذلك وضع اسس

الابحاث الاحصائية ، وفقاً لقانون الاعداد الكبيرة .

٦ — ان المسلك الاحصائي الذي تأسس بنتيجة مساعي « كونرينغ

وعاخنوال » ، يعرف بـ « المسلك الوصفي » ، لانه يستهدف وصف احوال

الحكومات ، واما المسلك الذي تأسس بنتيجة ابحاث « غرانت وبتي »

فيعرف بـ « مسلك الحساب السيامي » ، لانه يهتم بايجاد النسب ، ويحاول استخراج بعض المعلومات من معلومات اخرى ، عن طريق التخمين والحساب . واما المسلك الاحصائي الذي تأسس بفضل « سوميلنج » ، فيعرف بـ « مسلك التدقيقات الكلية » لانه يستند على مبدأ « جمع المعلومات الكثيرة والارقام الكبيرة » . وحيث ان هذا المبدأ هو من اسس الاحصاء الحديث ، فلا نخطئ اذا قلنا ان « سوميلنج » هو ابو الاحصاء الحديث .

ان ابحاث « سوميلنج » ادت الى توحيد المسلك الوصفي والمسلك الحسابي ، وادخلت الاحصاء في الصراط السوي الذي يسير فيه الآن .

٧ - اما العالم الذي اوصل الابحاث الاحصائية الى شكلها العلمي الاخير فهو بلا ريب العالم البلجيكي « كتهل » ( ١٧٩٦ - ١٨٧٤ ) . كان المولى اليه من الرياضيين ، فظهر اهمية الاعداد الكبيرة بكل جلاء ، وطبق قواعد حساب الاحتمالات على الاحصاء ، وشمل الابحاث الاحصائية على كافة الظواهر الاجتماعية ، واثبت علاقة هذه الابحاث بعلم الاجتماع ، وصفوة القول انه وسع واتم نظريات الاحصاء ، كما صرف جهوداً جبارة في تطبيق هذه النظريات ، وقام بدعاية واسعة النطاق في جميع انحاء العالم المتمددين ، وكان من اقوى العاملين في انشاء اول المؤتمرات الاممية التي انعقدت بقصد تنظيم وتوحيد المساعي الاحصائية ( ١٨٥٣ ) .

### الاحصاء طريقة علمية

٨ - ان النظرة الاجمالية التي القيناها على تاريخ الاحصاء ، تظهر لنا

بكل وضوح ، ان حدود الابحاث الاحصائية لم تبقى ثابتة منذ نشأتها ، كما ان كل واحد من العلماء الذين كان لهم فضل القيام بها ، نظر اليها بنظر يختلف عن نظر غيره اليها . فقد كانت هذه الابحاث بادئ بدء اشبه شيء بما نعرفه الآن بـ « الجغرافية الاقتصادية والسياسية » ، ثم اخذت انجهاً كاد يؤدي الى اختلاطها بعلم الاجتماع . لكن هذه الحالة ايضاً لم تستمر طويلاً ، بل ان الحقائق التي ظهرت من الابحاث الاحصائية ، اخذت تتوزع على العلوم المختلفة ، حسب مقتضيات مواضيعها ، فبعض هذه المعلومات دخل في الجغرافية الاقتصادية ، وبعضها اندمج بعلم الاقتصاد ، وبعضها تسرب الى سائر فروع علم الاجتماع فابحاث الاحصاء الاخلاقي — مثلاً — كونت علماً يعرف بـ « علم الجملات » Criminologie من فروع علم الاجتماع . كما ان ابحاث احصاء النفوس صارت موضوع علم خاص ، يعرف بالـ « ديموغرافيا » Demographie أى « علم النفوس » .

ولذلك ، يجب علينا ان نميز بين « اصول الاحصاء » نفسها وبين النتائج العلمية التي تتوصل اليها من تطبيق هذه الاصول . ويمكننا ان نقول : ان الاحصاء بمعناه الحالي ، ليس علماً خاصاً ، بل هو « طريقة بحث خاصة » تطبق في العلوم المختلفة ، ولا سيما في العلوم الاجتماعية ، وتعطي اغزر الثمرات في ساحة الاجتماعيات . فالمباحث التي تسمى « الاحصاء » ، ماهي الا اصول هذه الطريقة ، وكيفيات تطبيقها .





# القسم الاول

## الاصول العامة

ان الاحصاء يتضمن سلسلة طويلة من الاعمال ، تملخص اهم صفحاتها بالامور التالية :

( أ ) - جمع المعلومات اللازمة « للاحصاء »

( ب ) - تصنيف المعلومات المجموعة

( ج ) - عرض النتائج

( د ) - تفسير النتائج

ولا يخفى ان كل واحدة من هذه الصفحات أيضاً ، تتألف من سلسلة اعمال ، وتتطلب سلسلة ابحاث .



## جمع المعلومات

١ - ان الشيء الذي يتخذ موضوعاً للبحث الاحصائي ، يعرف بـ « الوحدة » ، سواء أكان من الامور المادية او المعنوية . فكل واقعة من وقائع الولادات - مثلاً - تعتبر وحدة في احصاء الولادات ، كما ان كل حادثة من حوادث الاجرام تعتبر « وحدة » في احصاء الاجرام . ومن هذه الوجهة ان الثروة ، والدخل ، والاجرة ، والفحش ، والمطالة ، والزواج . . . الخ قد

تعتبر من « الوحدات » بالنسبة الى اغراض الاحصاء .  
ومن الطبيعي ، ان اول ما يجب عمله عند الاقدام على الاحصاء ، هو  
جمع « الوحدات » والبحث عنها بكل الصور الممكنة .

### الجمع الاوطوماطي والجمع القصري

٢ — ان المعلومات التي نحتاج اليها في الاحصاء ، تكون احياناً مما يمكن  
استخراجها من سجلات وقيود موجودة ومجهزة ، و احياناً تكون مما يستلزم القيام  
بتسجيل جديد وتعداد خاص .

فاذا اردنا ان نقوم باحصاء يتعلق باعمار طلاب هذه الكلية — مثلاً —  
نستطيع ان نستخرج المعلومات التي نحتاج اليها من سجلات الكلية نفسها .  
لان نظام الكلية يقضي بطلب ورقة الجنسية من كل طالب ، وتسجيل عمره  
في سجله الخاص غير اننا اذا اردنا ان نقوم باحصاء يتعلق بموارد الطلاب  
المالية ، لا نستطيع ان نجد المعلومات المقتضية لذلك في سجلات الكلية ،  
ولهذا السبب نضطر الى البحث عن تلك الموارد بوسائل خاصة .

وكذلك ، اذا اردنا ان نجتمع معلومات احصائية عن التجارة الخارجية ،  
نستطيع ان نستخرجها من سجلات الكمارك ؛ لان انظمة الكمارك تقضي  
بتسجيل انواع الصادرات والواردات ، مع مقاديرها واسعارها . غير اننا اذا  
اردنا ان نقوم باحصاء يتعلق باجور العمال — مثلاً — لا نستطيع ان نجد  
المعلومات التي نحتاج اليها في سجلات دائرة من دوائر الحكومة ، فنضطر

لذلك الى التوصل بوسائل خاصة للحصول عليها .

فالجمع يكون قد جرى بصورة « اوطوماتية » في الحالة الاولى ، و بصورة « قصدية » في الحالة الثانية .

ان الجمع « الاوطوماتي » يحصل عفواً من سير المعاملات سيراً طبيعياً ، و بتعبير آخر : من جراء تطبيق القوانين واللائحة نفسها ، من غير ان يكون مقترناً بقصد احصائي . و اما « الجمع القصدي » فيحصل بقصد الاحصاء رأساً . ولا حاجة للقول ، ان مجال « الجمع الاوطوماتي » يزداد بنسبة توسع معاملات الحكومة و زيادة سجلاتها ، طبعاً .

مع هذا يجب ان لا يعزب عن البال ، ان « قصد الاحصاء » قد يدخل في بعض التفاصيل المتعلقة بسجلات الحكومة الاعتيادية ايضاً . مثلاً ، ان سجلات الكمارك لا تنظم - مبدئياً - بقصد الاحصاء ، بل تنظم بقصد تأمين حسن جريان المعاملات ، مع هذا قد تضاف اليها بعض التفاصيل ، بغية تسهيل الاحصاء و اتمام المعلومات اللازمة له .

### الجمع التام و الجمع التخميني

٣ - ان الاحصاء التام ، يتطلب تعداد وتسجيل جميع الوحدات ، ولا حاجة للبيان ان ذلك يستلزم جهوداً كبيرة ، ويستغرق وقتاً طويلاً في اكثر الاحوال .

ولذلك يكتفي الاحصائيون - في بعض الاحوال بـ « جمع تخميني » ، دون ان يحاولوا تعداد جميع الوحدات .



فالأحصاء ينقسم بهذا الاعتبار ، الى نوعين أصليين : احصاء مباشر ، واحصاء غير مباشر .

ان الاحصاء الـ « غير مباشر » يعرف بالـ « تخميني او التقديري » ايضاً .

٤ — ان الجمع التخميني يجري على ثلاثة اساليب اصلية :

( أ ) — تخمين ، حسب المعلومات السابقة والملاحظات اللاحقة ...

ان احصاء « المحصولات الزراعية المتوقعة » ، يتم وفق هذه الطريقة ، بوجه عام : يتجول اهل الخبرة في المزارع ، فيلاحظون حالة المزروعات ، ومن ثم يقومون بالتخمين ، — مستندين على خبرتهم السابقة من جهة ، وعلى مشاهداتهم الحالية من جهة اخرى — .

( ب ) — تخمين ، عن طريق الانتقال من الجزء الى الكل ، وبتعبير آخر : عن طريق الاستدلال على الكل من الجزء .

ان احصاء البريد ، يجري عادة على هذه الطريقة : فان دوائر البريد لا تعدّ — عادة — الرسائل التي لا تكون مسجلة . فعندما تريد ان تحصى اعمالها ، تقدم على احصاء تخميني ، على الطريقة التالية :

تعد الرسائل تعداداً تاماً خلال اسبوع كامل ؛ ثم يكرر هذا التعداد خلال اسبوع آخر من السنة ؛ ثم يستخرج معدل هذين الجمعين . وبعد ذلك يضرب هذا المعدل بعدد اسابيع السنة ، ويعتبر حاصل الضرب مجموع الخباير التي تبودلت خلال السنة .

( ج ) — تخمين ، عن طريق « الانتقال من شيء الى آخر » : وبتعبير

آخر : عن طريق « الاستدلال على امر ما من امر آخر » .

ان تخمين عدد النفوس ، قبل القيام بالتعداد التام ، كان يجري على هذه الطريقة : فكانت تحصى ولادات كل القطر احصاء تاماً ، ثم تحصى النفوس في جزء صغير من القطر . ثم يبحث عن النسبة بين النفوس والولادات في ذلك الجزء . وبعد ذلك يخمن مجموع النفوس ، بالنظر الى عدد الولادات ، واعتماداً على النسبة المبحوث عنها .

٥ - واما الجمع المباشر ، فهو ايضاً ينقسم الى ثلاثة انواع اصلية :

( أ ) - الجمع المستمر ، وهو الذي يستمر دون انقطاع ، ويجري تبعاً للحادثات التي يراد احصاؤها على الدوام .

ان المعلومات المتعلقة بالاحصاء التجاري هي من هذا القبيل ؛ لانها تتجمع يوماً فيوماً ، على وجه الاستمرار .

( ب ) - الجمع الدوري ، وهو الذي يجري من حين لآخر ، بفواصل معينة ثابتة .

ان تعداد النفوس ، من احسن الامثلة لذلك . لانه يجري بفواصل مقننة ، قدرها عشر سنوات ، عند معظم الحكومات .

( ج ) - الجمع العرضي ، وهو الذي يجري عند اللزوم - في بعض الاحوال الاستثنائية ، - دون ان يكون مستمراً ولا دورياً .

ان الاحصاءات المتعلقة بالامراض السارية وبالحروب هي من هذا النوع . ولا حاجة للبيان : بان الجمع المستمر ليلائم الحادثات التي تتوالى بدون انقطاع ، في حين ان الجمع الدوري يوافق الامور التي لا تتحول الا ببطء ؛

والجمع العرضي ، يستعمل في الامور التي تحدث بصورة استثنائية .  
ومما يجب ان يلاحظ في هذا الباب : ان الجمع الدوري والجمع العرضي ،  
هما قصديان دائماً ؛ بينما الجمع المستمر ، هو « جمع او طوماطي » بوجه عام .

### استمارات الاحصاء

٦ - ان الجمع المباشر ، يجري بواسطة استمارات ، مرتبة خصيصاً لغرض  
الاحصاء :

تحتوي كل استمارة على عدة اسئلة ، يطلب الاجابة على كل واحد منها  
على حدة ، على طريق كتابة كلمة او رقم في المحل المخصص للجواب .  
ترتب هذه الاستمارات بصورة تسهل « كتابة الاجوبة » من جهة ، و  
« درس الاجوبة » من جهة اخرى .

توزع هذه الاستمارات على الاشخاص الذين يطلب اليهم كتابة الاجوبة ،  
- بموجب نظام مقرر ، وفي مدة معينة - ؛ او تملئ من قبل الموظفين المخصصين  
لهذا الغرض ... بصورة مباشرة .

تطبع على الاستمارات التنبيهات والايضاحات التي قد تفسر الحاجة اليها ،  
بغية تفهيم غرض الاحصاء من جهة ، واطراح ما يقصد من السؤال من جهة ،  
وشرح كيفية كتابة الاجوبة من جهة اخرى .

ان حسن ترتيب الاستمارات ، يعتبر من اهم شروط النجاح في الاحصاء .



## -٢-

## تفحص المعلومات

١ - ان المعلومات التي تجمع لاجل الاحصاء ، قد تكون مشوبة ببعض النواقص والاغلاط ، فلا يجوز ان تعتبر قطعية ومضبوطة ، دون ان تمحص جيداً من وجوه عديدة .

فقد اظهرت التجارب والابحاث ، ان هذه المعلومات تنحرف عن الواقع احياناً ، تحت تأثير عوامل كثيرة ، بعضها قصدية ، وبعضها غير قصدية . فيجب على الذين يشتغلون بالاحصاء ، ان يحيطوا علماً بجميع انواع الاغلاط التي قد تقع في جمع المعلومات ، وذلك :

( أ ) - لكي يتمكنوا من وضع « خطة الاحصاء » على احسن الصور التي تضمن تجنب مثل تلك الاغلاط ؛

( ب ) - ولكي يحصوا المعلومات المذكورة ، بعد جمعها ، وقبل تصنيفها ، وهم على علم من الاغلاط المحتملة ؛

( ج ) - ولكي يعيدوا التمهين ، بعد اكمال التصنيف ايضاً ، لتأكد من عدم وجود اغلاط واخطاء .

٢ - الخطأ القصدي في الاحصاء ، هو الذي ينتج من ميل بعض الناس الى « الكتمان والكذب » ، بقصد « دفع ضرر او جر منفعة » .

فان الاشخاص الذين توجه اليهم الاسئلة الاحصائية ، قد يمتنعون عن

بيان الواقع ، وقد يتقصّدون خداع السائلين بأجوبة مغلوطة .

انهم يعملون ذلك :

( أ ) — اذا اعتقدوا ان الاسئلة تتعلق بالامور الوجدانية التي يجب ان تبقى سرية ؛

( ب ) — او اذا توهموا ان الجواب الصحيح يؤدي الى اضرارهم معنى او مادة ؛

( ج ) — أو اذا ظنوا ان « الجواب المغلوط » قد يضمن لهم بعض المنافع المادية او المعنوية .

مثلا : اذا تطرقنا في الاحصاء الى بعض الاسئلة المتعلقة بآراء الناس « السياسية او الدينية » ، فانتا قد لا نستطيع ان نتوصل الى اجوبة نامة صحيحة .

كما اننا اذا اقدمنا على احصاء الصناعات او تعداد النفوس ، دون ان نتخذ التدابير اللازمة لتنوير الرأي العام واستجلاب ثقة الناس ، فانتا لا نستطيع ان نخلص احصاءنا من انواع الاغلاط القصدية .

لان الناس كثيراً ما يتوهمون ان القصد من الاحصاء هو « وضع ضريبة جديدة » ، او « تزييد الضرائب الموجودة » ، او « احداث الخدمة العسكرية » او « تزييد مدة هذه الخدمة » .. فيتباعدون عن الصدق في اجوبتهم ، بل يقدمون بياناتهم بصورة تضمن تخليصهم من الاضرار التي يتوقعونها ، او تقليل تلك الاضرار على الاقل ، فيكتنون بعض النفوس ، تخلصاً من الخدمة العسكرية ، واذا اضطروا الى تسجيلها سجلوا الاعمار تارة اقل من الواقع وطوراً

ازيد منه ، حسب ما تقتضيه منافعهم المزعومة . فاذا خاف اعدم من الخدمة العسكرية مثلاً ، سجل عمره اقل من الواقع ، لتأجيل موعد الخدمة العسكرية - اذا كان شاباً - ، وسجل عمره اكبر من الحقيقة ، لتسريع الخروج من الخدمة العسكرية - اذا كان كهلاً - . وقد يتقصد بعض الاشخاص « زيادة العمر » لاكتساب حق التوظيف او حق الانتخاب ، كما يتقصد البعض « تنقيص العمر » بقصد تأجيل « امد التقاعد » .

ومن الامور المألوفة بوجه عام ، ان النساء يملن الى تقليل اعمارهن ، كما ان العائلات تميل الى كتمان الملل والمعاهات الموجودة في بعض افرادها .

وكان قد لاحظ الاحصائيون في ايطاليا ان الولادات في شهر كانون الاول تهبط عن المعدل العام بصورة بارزة ، في حين انها تصعد فوق هذا المعدل في شهر كانون الثاني . وتأكدوا من ان ذلك ينتج من النزعة الاجتماعية التالية : ان كثيراً من العائلات تميل الى تأجيل تسجيل الاطفال الذين يولدون خلال شهر كانون الاول - ولاسيما في الاسبوع الاخير منه - الى حين حلول السنة الجديدة ، لكي لا تظهر منهم زائدة سنة كاملة من جراء ولادتهم قبل بضعة اسابيع ، بل بضعة ايام . اذن المعلوم ان الحكومة تأخذ بنظر الاعتبار سنة الولادة ، دون ان تلتفت الى الشهر في معظم اعمالها وأنظمتها .

٣ - فعلى الحكومة التي تود ان تقوم بالاحصاء ان تتخذ جميع انواع التدابير الممكنة ، لتقليل مثل هذه الاغلاط المقصودة .

واما هذه التدابير ، فيمكن ان تلخص كما يأتي :

( أ ) - تهيئة الرأي العام ، لقبول الاحصاء عن طيبة خاطر ، بواسطة

دعابات متنوعة ومستمرة .



( ب ) — التصريح في الاستمارات بأن المعلومات التي ستدرج فيها ، سوف لا تستخدم في غير اغراض الاحصاء المحض .

( ج ) — وضع عقوبات لمن يمتنع عن الجواب ، ولمن يعطي جواباً مغلوطاً ، عن علم وقصد .

ان « تهيئة الرأي العام » يجب ان تعتبر من اول « شروط النجاح » في الاحصاء . والدعايات التي تنظم بهذا القصد ، يجب ان تستهدف « اقناع الناس » على اختلاف طبقاتهم ، وحسب عقلية كل طبقة منهم .

وقد اعتادت بعض الحكومات ان تصدر استمارات الاحصاء وفيها عبارة تصرح « بأن المعلومات التي تدرج فيها لا يجوز ان تستخدم من قبل اية مصلحة من مصالح الدولة او اية دائرة من دوائر البلدية لاي غرض كان غير غرض الاحصاء الذي وضعت الاستمارة من اجله » . كما اعتادت بعض الحكومات ان تحرق الاستمارات علناً ، — بعد استخراج المعلومات الاحصائية منها — لزيادة اطمئنان الاهلين في هذا الباب .

وقد فرضت بعض الحكومات عقوبات متنوعة — من حبس وغرامة — على الاعمال التي قد تخل بسير الاحصاء ، وتفسد نتائجه .

ويمكننا ان نقول ، ان كل حكومة تتخذ تدابير متنوعة — حسب ما تعرفه عن نفسية الاهالي من جهة ، ووفق الحاجات التي تظهر لها من تجاربها من جهة اخرى —

٤ — ان الاغلاط القصدية التي ذكرناها آنفاً تلخص بـ « تقصد

الاشخاص الذين تجمع منهم المعلومات الاحصائية . غير انه يجب ان نعرف ان قصد « كتمان الحقيقة او تحريفها » قد يستولي على الاشخاص الذين يتولون امر الاحصاء ايضاً ، في بعض الاحيان .

لان بعض الاشخاص يقدمون على جمع بعض المعلومات الاحصائية ، لا بقصد « معرفة الحقيقة » لنفسها ، بل بقصد « ترويح فكرة مقررة » ، او « خدمة غاية معينة » ، في سبيل تأييد « سياسة داخلية او خارجية » . ولذلك يهتمون بجمع العناصر التي تخدم غايتهم بوجه خاص ، ويهملون كل ما يخالفها بوجه عام . حتى انهم لا يتورعون من « تلفيق بعض الاحصاءات » ايضاً ، في بعض الاحيان . ان الاحصاءات التي تجمع وتنتشر تحت تأثير غايات سياسية ، — ولا سيما الخدمة السياسية الخارجية — كثيراً ما تكون عرضة لمثل هذه الاغلاط المقصودة ، فلا يجوز الوثوق بها .

فيمكننا ان نقول : ان « حياد الباحثين » ، من اهم شروط صحة الاحصاء .

هـ — مع هذا يجب ان نعرف ان تجنب الاغلاط القصديّة وحدها ، لا يضمن صحة الاحصاءات . لان المعلومات الاحصائية قد تتحرف عن طريق الصواب ، وتشاب بشوائب الاغلاط ، دون ان يقصد ذلك احد من السائلين او المسؤولين .

اما اسباب هذه الاغلاط الـ « غير مقصودة » فكثيرة ومتنوعة :

( أ ) — عدم فهم القصد الاصيل من الاسئلة الموجهة الى الاشخاص .

( ب ) — تفسير الاسئلة بتفسير مختلفة ، من قبل الموظفين الذين يعهد

اليهم بجمع الاجوبة ، او من قبل الاشخاص الذين تطلب منهم الاجوبة .  
 ( ج ) - اهل بعض الوحدات .  
 ( د ) - تكرار بعض الوحدات .  
 ( هـ ) - تكاسل الاشخاص الذين تطلب منهم الاجوبة .  
 ( و ) - تكاسل الموظفين الذين يناط بهم جمع المعلومات .  
 من الطبيعي ان الاشخاص الذين توجه اليهم الاسئلة ، لا يستطيعون ان يعطوا اجوبة صحيحة ، ما لم يفهموا السؤال ، او اذا فهموه بصورة مغلوطة .  
 كما ان مجال الغلط يتوسع ، اذا فهم احدهم السؤال على وجه ، وفهمه غيره على وجه آخر .

فمن الضروري ان تكون الاسئلة واضحة كل الوضوح ، بحيث تحدد المعنى المقصود تحديداً تاماً ، لا تترك مجالاً لتفسير مختلفة ابداً .  
 فعلى الذين يتولون شؤون الاحصاء ان ينعموا النظر في الموضوع ملياً ، ويلاحظوا الاحتمالات المختلفة ملاحظة شاملة ، ويرتبوا امثلتهم على ضوء هذه الملاحظات والاحتمالات .

مثلاً ، اذا اردنا ان « نحصى النفوس » ، وقررنا ان نوزع على البيوت « استمارات » متعلقة بذلك ، فانه يجب ان نلاحظ ان كلمة « النفوس » التي نريد تسجيلها على هذه الاستمارات ، هي قابلة للتفسير بعمان مختلفة ، وعرضة للتعميم والتخصيص بصور متنوعة : فيجب ان نبين القصد الذي نريده من التسجيل ، اي هل يجب ان يقتصر على « اهل البيت » فقط ، او يجب ان يشمل جميع « القاطنين في الدار » ، بما فيهم من مستخدمين وضيوف ؟ واذا



كان بعض افراد العائلة غائبين عن الدار ، بل عن المدينة - لمدة موقتة - بسبب سياحة او لمهمة اخرى ، فهل يجب ان يسجلوا مع الافراد القاطنين في الدار التي يسكنونها عادة ، ام يجب ان يسجلوا في المحل الذي وجدوا فيه اثناء التسجيل ؟ واذا اردنا ان يشمل التسجيل جميع « اهل البيت » حتى الغائبين ، يجب ان نلاحظ ان كلمة « الغائبين » ايضاً لا تخلو من الابهام والمطاطية : لان الغياب قد يكون حادثاً منذ زمن وجيز ، وقد يكون حادثاً منذ امد بعيد ، وامد الغياب ، قد يكون معيناً ، وقد يكون مجهولاً . وقد ينتهي الغياب ، بالانفصال التام . فهل نود أن يشمل التسجيل جميع الغائبين على الاطلاق ، او نحصره بالغائبين غياباً مؤقتاً فحسب ؟ واذا اردنا الشق الثاني ، فكيف نحدد الموقوتية في الغياب ؟

فعلينا ان نلاحظ جميع هذه الاحتمالات ، ونقرر لانفسنا خطة مفصلة في هذا الباب ، ونرفق اسئلتنا بايضاحات وافية ، لا تترك مجالاً لتفسير مختلفة . اما اذا لم نفعل ذلك ، فمن المحتمل ان كل « شخص » - بل كل « موظف » - سيفسر الاسئلة حسب رأيه الخاص واجتهاده الشخصي ، فترى لذلك مثلاً ان احدهم يدخل جميع مستخدميه في الاستمارة ، والاخر يهملهم تماماً . واحدهم يدخل جميع الغائبين ، والاخر لا يذكرهم ابداً . ولذا ينتج من ذلك ان بعض النفوس تبقى خارجة عن نطاق التسجيل ، في حين ان البعض يدخل في استمارتين ، وربما في عدة استمارات ، فالاحصاء الذي يتم على هذا النمط يتباعد عن « الدقة والضبط » ، دون ان يكون هنالك من يقصد الكذب او الكتمان .

هذا ، ومن جهة اخرى ، ان كل استمارة تحتوي على عدة أسئلة . فمن الممكن ان يجيب المسؤول على قسم من الاسئلة ، ويهمل الاجوبة اللازمة على القسم الآخر اهمالا قد يحدث من جراء ذهول ، او تكاسل ، او عدم اهتمام . كما يمكن ان لا ينتبه الموظف الذي يجمع الاستمارات الى هذا النقص ، اما ذهولا او تكاسلا .

ان هذه الاحتمالات كلها ، يجب ان تبقى نصب الاعين ، وتحمل الباحثين على تتبع جريان الاحصاء بكل انتباه ، وعلى تمحيص المعلومات المستحصلة بكل اهتمام .

٦ يظهر من التفصيلات السالفة الذكر ان التمحيص يجب ان يجري اولاً ، بعد جمع الاستمارات وقبل تصنيفها ، بقصد التمكن من اكمال نواقصها ؛ ثم يجب ان يجري ثانية ، بعد تصنيف الاستمارات ، وتسجيل المعلومات المدرجة عليها ، بقصد التوثق من النتائج ، وتعيين مبلغ صحتها .

ولا حاجة للبيان ان التمحيص الاخير يجب ان يجري على اساس «تحكيم العقل» ، بمقارنة النتائج الجديدة بالنتائج السابقة ، والمعلومات العامة . حتى اذا وجد الباحث في النتائج شذوذاً كبيراً ، او تطوراً فجائياً ، عليه ان يترىث في قبول النتيجة كما هي ، ويعيد التمحيص بتأمل ازيد .

ومن المفيد ، بل من الضروري في بعض الاحوال ، تكرار قسم من الاحصاء ، في ساحات محدودة ، للتوثق من صحة النتائج .

وعلى كل حال ، ان النتائج التي تحصل من تمحيص المعلومات — بعد كل احصاء — ، يجب ان يستفاد منها في تنظيم الاحصاءات التي تلي ذلك ...

## -٣-

## تصنيف المعلومات

١ — ان المعلومات المدرجة في السجلات والاستمارات تكون بمثابة مواد انشائية للاحصاء . فاستفادة منها يتوقف على تصنيفها وتمدادها ؛ وذلك لا يمكن ان يتم إلا ، بنقل تلك المعلومات الى جداول او بطاقات .

ان احسن الطرق ، هي نقل المعلومات على بطاقات خاصة ، وتخصيص بطاقة الى كل وحدة من وحدات الاحصاء . لان ذلك يساعد على التصنيف بصور مختلفة وبسهولة كبيرة ، وعلى التعداد بصورة سريعة وبوسائط ميكانيكية . تنظم البطاقات تنظيماً يضمن تسجيل جميع المعلومات في اقسام عديدة معينة ، تنقسم البطاقة اليها ، على ان يحتوي كل قسم منها على عواميد مؤلفة من سلسلة ارقام ، حسب اللزوم . يعتبر كل قسم من تلك الاقسام خاصاً بنوع معين من المعلومات ، كما يعتبر كل عمود وكل رقم رمزاً الى شيء معين . مثلاً اذا خصص قسم الى تسجيل اسماء الاولوية ، فيعتبر كل رقم من ارقام هذا القسم رمزاً الى لواء معين ؛ واذا خصص قسم الى تسجيل اسماء المهن ، يعتبر كل رقم في هذا القسم رمزاً الى مهنة معينة .

ولتسهيل التصنيف والتعداد ، تستعمل أحياناً بطاقات من الواح مختلفة ، يخصص كل واحد منها الى نوع معين مثلاً في تعداد النفوس يخصص لون الى الذكور ، ولون آخر الى الاناث .

ان تفريق البطاقات الى اصناف مختلفة ، يتم باليد اذا كانت قليلة ؛

غير انها تجري بواسطة مكان خاص ، عندما تكون كثيرة . هذه المكان فسحت مجالا واسعا الى تسريع الاعمال الاحصائية ، كما انها ازالا احتمالات الخطأ التي كانت تتعرض اليها اعمال التصنيف .

ان التصنيف بواسطة المكان يتوقف على تثقيب البطاقات . ولذلك عند نقل المعلومات من الاستمارة على البطاقة . يجري التأشير على الارقام المطلوبة ، عن طريق ثقب البطاقة في محل الرقم المطبوع عليها . والبطاقات التي تكون مثقبة بهذه الصورة تضمن اجراء التصنيف والتعداد بواسطة المكان المعدة لهذا الغرض ...

### ترتيب الارقام

٢ - ان الارقام التي نحصل عليها في نتيجة الاحصاء ، تكون غير منتظمة بطبيعة الحال . فأول الاعمال التي يجب الاقدام عليها ، بعد اجراء التعداد ، هو ترتيب الارقام بصورة منتظمة .  
لنأخذ مثلا بسيطا لشرح ذلك :

نفرض اننا نريد ان نقوم ببحث احصائي ، عن دوام طلاب هذا الصف ، في خلال الشهرين المنصرمين . حيث ان دفتر التفتيش اليومي يحتوي على اشارات تدل على الحاضرين والغائبين ، فنستطيع ان نحصل على المعلومات التي نحتاج اليها . في هذا الصدد - من الدفتر العائد الى هذا الصف .  
واذا جمعنا ساعات دوام كل طالب من الطلاب - حسب ترتيب الاسماء في دفتر التفتيش ، بطبيعة الحال - تتوصل الى سلسلة ارقام كما يلي :

١٣٨ ، ١٦٩ ، ١٥٤ ، ١٠٦ ، ١٧١ ، ١٦٨ ..... الخ .



يلاحظ ان هذه الارقام محرومة من كل ترتيب : فالعدد الاول اصغر من الثاني ، وهذا اكبر من الثالث ، والرابع اصغر من كل ذلك ، والخامس اكبر من الكل .. وهلم جرا .

ولا حاجة للبيان ، انه يستحيل علينا ان نستحصل من مثل هذه الارقام أية حكم كان . فيجب علينا — قبل كل شيء — ان نرتبها ترتيباً تنازلياً او تصاعدياً — مبتدئاً من العدد الاكبر ، او من العدد الاصغر —  
اننا نحصل عندئذ على سلسلة ارقام « مرتبة » ، كما يلي :

١٢٩	١٥٠	١٦٨	١٨٠
١٢٩	١٥٠	١٦٧	١٧٩
١٢٧	١٤٩	١٦٧	١٧٨
١٢٧	١٤٩	١٦٤	١٧٨
١٢٦	١٤٧	١٦٣	١٧٧
١٢٥	١٣٩	١٦٠	١٧٧
١١٥	١٣٨	١٥٧	١٧٥
١١٥	١٣٧	١٥٧	١٧٢
١٠٦	١٣٦	١٥٦	١٧١
٨١	١٣٦	١٥٥	١٦٩
١٤	١٣٥	١٥٤	١٦٩
٦	١٣٠	١٥٢	١٦٩

( عدد ساعات دوام الطلاب )

## تصنيف الأرقام

٢ — ان الجدول الذي ادرجناه آنفاً يحتوي على اعداد تتعلق بدوام كل طالب من الطلاب على حدة ، فيتألف من ٤٨ حدة . ان مثل هذه الجداول تطول ، بكثرة الحدود التي تحتويها ، فيصعب درس ارقامها واستحصاها النتائج المطلوبة منها . ولا ينبغي ان تسهيل البحث يقتضي تقصير الجدول وتقليل الحدود . وذلك لا يتم إلا على طريق « التصنيف » ، اي على طريق ادخال الافراد ضمن « اصناف » مقررمة محدودة . ان التصنيف يحول حدود الجدول من الافراد الى الاصناف . ففي المثال الذي اخترناه ، نستطيع ان نحول الجدول الى الشكل التالي :

عدد الذين داوموا من ١٧٠ - ١٨٠ ساعة ٩

» ١٦٠ - ١٦٩ » ٩

» ١٥٠ - ١٥٩ » ٨

» ١٤٠ - ١٤٩ » ٣

» ١٣٠ - ١٣٩ » ٧ وهلم جرا

ان هذا التصنيف يختصر الجدول ، ويجعل الحدود ١١ عوضاً عن ٤٨ .

## الأرقام المطلقة والأرقام النسبية

٣ — ان الأرقام المدرجة في الجدول الآنف الذكر ، كانت مطلقة ، ترينا عدد ساعات الدوام ، كما هي .

غير ان هذه الأرقام المطلقة لا تساعد على المقارنة . لانتس لو اردنا أن

نقارن الدوام في النصف الثاني مع الدوام في النصف الاول ، لا نستطيع ان نجري ذلك بمقارنة الاعداد المطلقة . لان عدد الطلاب ليس متساوياً في الصفين ، وكذلك عدد الدروس . ولذلك يتحتم علينا عندئذ ، ان نحول الارقام المطلقة الى ارقام نسبية .

ففي الجدول الاول مثلاً ، يجب ان نلاحظ دائماً ان عدد الساعات الاصلية هو ١٨٠ . فالطالب الذي حضر ١٨٠ ساعة ، يكون داوم بنسبة مائة من مائة ، والذي حضر ١٠٨ ساعات يكون داوم ستين في المائة .

فاذا اعدنا تصنيف الساعات المدرجة آنفاً حسب النسب المئوية ، نحصل على الجدول التالي :

الذين داوموا ٩٠-١٠٠ من مائة - أي ( ١٦٢-١٨٠ ساعة ) ١٧ طالب

»	٨٩-٨٠	»	أي ( ١٦١-١٤٤ )	»	١٢
»	٧٩-٧٠	»	أي ( ١٤٣-١٢٦ )	»	١٢
»	٦٩-٦٠	»	أي ( ١٢٥-١٠٨ )	»	٣
»	٥٩-٥٠	»	أي ( ١٠٧-٩٠ )	»	١
»	٤٩-٤٠	»	أي ( ٨٩-٧٢ )	»	٠
»	٣٩-٣٠	»	أي ( ٧١-٥٤ )	»	٠
»	٢٩-٢٠	»	أي ( ٥٤-٣٦ )	»	٠
»	١٩-١٠	»	أي ( ٣٥-١٨ )	»	٠
»	٩-	»	أي ( ١٧-	»	٢

( الجدول : ٢ - تصنيف الطلاب حسب عدد ساعات دوامهم )

(منسوبة الى مائة)

والنسب المئوية قد تختص بعدد ساعات الدوام وحده ، وقد تشمل عدد الطلاب ايضاً .

مثلاً ، ان الجدول الاخير يرينا ان عدد الطلاب الذين تراوحت ساعات دوامهم بين ٨٠ و ٨٩ من مائة ، كان ١٧ . وبما ان مجموع الطلاب يبلغ ٤٨ ، نستطيع ان نحسب بسهولة النسبة المئوية بين العدد المذكور وهذا المجموع . وعلى هذا الاساس ، توجد جدولاً يبين النسب المئوية من ساعات الدوام وعدد الطلاب في وقت واحد :

ساعات الدوام ( من مائة )	عدد الطلاب ( من مائة )
٩٠ - ١٠٠	٣٥ر٤
٨٠ - ٨٩	٢٥
٧٠ - ٧٩	٢٥
٦٠ - ٦٩	٦ر٢٥
٥٠ - ٥٩	٢ر٠٨ . وهلم جرا ..

٤ — لا حاجة للبيان ان التصنيف ، يمكن ان يجري على انماط مختلفة ، فالصنوف التي تكون ، قد تكون كثيرة وقد تكون قليلة .

مثلاً ، عند تصنيف الاعمار ، يمكننا ان نجعل الفواصل عشر سنوات ، كما يمكننا ان نجعلها خمس سنوات .

فالتصنيف على اساس عشر سنوات ، يكون كما يلي :

حتى الـ ٩ ، من ١٠ الى ١٩ ، من ٢٠ - ٢٩ ... الخ .



او حتى الـ ١٠ ، من ١١ الى ٢٠ ، من ٢١ الى ٣٠ ... الخ .  
 واما التصنيف على اساس خمس سنوات ، فيكون كما يلي :  
 حتى الـ ٥ ، من ٦ الى ١٠ ، من ١١ الى ١٥ ... الخ .  
 او حتى الـ ٤ ، من ٥ الى ٩ ، من ١٠ الى ١٤ ... الخ .  
 فعلينا ان نختار اوفق التصنيف ، بالنسبة الى موضوع الاحصاء من  
 جهة ، والى الغاية التي نؤاها منه من جهة اخرى .



### ترقيس الارقام

١ - ان تدقيق الارقام - في جدول مرتب ومصنف - يستهدف  
 معرفة امور عديدة ، اهمها ما يلي :  
 تعيين الحد الاعظم والحد الاصغر ، والمعدل ، ايجاد نقاط التكاثف  
 والاعداد الغالبة ، حساب الواسط ، والر بعيل والعشريل ، . تعيين الانحراف  
 الكلي والانحراف الواسطي ...

٢ - اذا معنا النظر في الجدول المدرج في الصفحة ٤٨ . والذي  
 يبين ساعات دوام الطلاب ، - نعرف في الوهلة الاولى : ان الدوام «الاعظم»  
 كان ١٨٠ والدوام «الاصغر» كان « ٦ » ، وان « الانحراف » بين هذا  
 الحد الاصغر وذلك الحد الاعظم كان كبيراً جداً ( ١٨٠ - ٦ = ١٧٤ ) .  
 وادا جمعنا الارقام المدرجة في الجدول المذكور ، وقسمنا المجموع على عدد

الطلاب — وبتعبير آخر : اذا جمعنا ساعات دوام جميع الطلاب ، وقسمناها على عددهم — نحصل على « المعدل الحسابي » وهو ١٤٣٦٧ .

فنستطيع ان نقول ان «معدل الدوام» في خلال الشهرين هو ١٤٣٦٧ .  
واذا لاحظنا ان مجموع ساعات الدروس كان ١٨٠ ، فيجب ان نقول ان معدل الدوام ، كان ١٤٣٦٧ من ١٨٠ ، واذا حولنا هذه النسبة الى نسبة مئوية ، نجد ان معدل الدوام كان بنسبة ٧٩٦٧ من مائة .

ولا حاجة للبيان ان النسبة المئوية ، تفيدنا اكثر مما تفيدنا الارقام المطلقة . لانتا اذا اردنا ان نقارن معدل الدوام في هذا الصف مع معدل الدوام في الصف الثالث مثلا ، فانتا لا نستطيع ان نفعل ذلك مستنداً على الارقام المطلقة مباشرة ، لان مجموع ساعات الدروس يختلف بين هذا وذاك ، غير اننا اذا حولنا هذه الارقام الى نسب مئوية ، نستطيع ان نقارن بينهما بسهولة ووضوح .

ان حساب المعدل يجري عادة بجمع الحدود وتقسيم الحاصل على عددها . غير ان هناك طريقة اقصر من ذلك وهي : ان يفرض معدل تخميني ، ومن ثم يؤثر الى جانب كل عدد التفاوت الموجود بينه وبين هذا العدد المفروض . ولا حاجة للبيان ان حاصل هذه الفروق ، يساوي المعدل الحسابي تماماً .  
٤ — ان المعدل الحسابي لا يعطينا فكرة صحيحة عن « المجموع » .  
لانه يتأثر تأثيراً كبيراً من شذوذ بعض الافراد .

مثلا ، اذا امعنا النظر في ارقام الجدول الآنف الذكر ، نرى ان الرقين الاخيرين كانا شاذين عن البقية شذوذاً بارزاً جداً . فان الفرق بينهما وبين

العدد الذي سبقها اكبر بكثير من الفروق الموجودة بين سائر الاعداد المتتالية . فان الطالبين صاحبين هذين الرقمين لو داوما بقدر معدل دوام البقية ، لنزل الانحراف السكلي ٧٥ ساعة ، ولصعد المعدل ٦ ساعات .

هذا المثال وحده يكفي للدلالة على ان المعدل الحسابي يتأثر من الشذوذ تأثيراً بارزاً ، فلا يدل على حالة المجموع دلالة جيدة . فاذا اردنا ان نطلع على حالة المجموع — بصرف النظر عن حالات الشاذين — يجب ان نبحث عن اوصاف اخرى ، غير « الاعظمي » و « الاصغري » و « المعدل » .

٥ — ان أهم هذه الاوصاف هو « الواسط » Median .

والواسط ، في سلسلة ارقام مرتبة ، هو العدد الذي يقابل الحد الفاصل بين نصفي حدود السلسلة . واذا كان عدد حدود السلسلة وتراً ، فطبيعي ان الواسط يكون العدد الذي يقع في منتصف السلسلة تماماً ، واما اذا كان شفعاً فطبيعي ان الواسط يكون بين العددين الواقعين في منتصف السلسلة ، وبتعبير آخر : يكون معدل العددين المذكورين .

وفي المثال الذي ذكرناه آنفاً : حيث ان عدد الطلاب اي — عدد حدود السلسلة — هو ٤٨ ، فالواسط سيقع بين الحدين الرابع والعشرين ، والخامس والعشرين ، وحيث ان عدد الساعات العائدة الى الرابع والعشرين ١٥٢ ، والعائدة الى الخامس والعشرين ١٥٠ ، فالواسط يكون معدل هذين العددين ، اي ١٥١ .

واما لو كان عدد حدود السلسلة وتراً — يعني لو كان عدد الطلاب ٤٩ مثلاً — ، لكان الواسط ، الحد الخامس والعشرون .

بديهي ان «الواسط» اكثر ثباتاً من المعدل . فانه لا يتحول كثيراً بتحول بعض الحدود . ففي المثال المذكور آنفاً لو كان دوام الطالب الاخير ١٥٠ لا ٦ ، ل زاد المعدل ٣ ، دون ان يتغير الواسط . وفي الوقت نفسه لو كان دوام الطالب الثاني من الاخير ١٥٠ ايضاً ، ل زاد المعدل ٥ ، دون ان يتبدل الواسط . وفي الوقت نفسه ، لو تضاعف دوام الطالب الثالث من الاخير ، ل زاد المعدل ٩ ، في حين ان الواسط لم يزد الا واحداً فقط .

وطبيعي ، ان الفرق بين الواسط والمعدل ، يكون قليلا اذا كانت السلسلة منتظمة ومتجانسة ، غير انه يكبر كلما كانت السلسلة غير منتظمة وغير متجانسة .

٦ — ان اهم الاوصاف التي يجب ان تلاحظ — مع الواسط — هو «الربيعيل» .

«الربيعيل» — هو الحد الفاصل بين كل ربع والذي يليه من ارباع السلسلة . فالعدد الواقع بين الربع الاول والربع الثاني يسمى «الربيعيل الال» او «الربيعيل الاعلى» ، والواقع بين الربع الثالث والربع الرابع يسمى «الربيعيل الثالث» او «الربيعيل الادنى» او «الربيعيل الاخير» . ولا حاجة للبيان ان «الواسط» يقابل «الربيعيل الثاني» .

ويسمى التفاوت الذي بين الربيعيل الاعلى والربيعيل الادنى بـ «الانحراف الواسطي» .

وفي الجدول الذي ذكرناه آنفاً ، الربيعيل الاول هو الحد الواقع بين الثاني عشر والثالث عشر ( ١٦٨٦٥ ) والربيعيل الاخير هو الحد الواقع بين السادس



والثلاثين والسابع والثلاثين ( ١٢٩٦٥ ) واما الانحراف الواسطي فهو  
 ( ١٦٨٦٥ - ١٢٩٦٥ ) = ( ٣٩ ) .

لا حاجة للقول ان الانحراف السكلي ، يتحول تحولاً كبيراً بتحول  
 الفروق الفردية ، وبتعبير آخر يتأثر تأثيراً شديداً من شذوذ بعض الحدود .  
 واما الانحراف الواسطي فلا يتحول بتحول بعض الحدود ، بل يتبع الاكثرية  
 وحدها ، ولا يتحول الا بتحولها . ولذلك يكون اكثر دلالة على حالة « الجماعة »  
 او « المجموعة » .

٧ - ان البحث عن الواسط ، والربيل ، والانحراف الواسطي ، هو  
 درس السلسلة على اساس تقسيمها الى اربع . ان هذا الدرس قد يكفي في  
 بعض الاحوال ، غير انه لا يكفي لاعطاء فكرة تامة عن حالة المجموع في  
 معظم الاحوال .

فاذا اردنا ان ندرس اوصاف الجماعة او المجموعة دراسة اعمق من تلك ،  
 فعلينا ان نقسم السلسلة الى اعشار ، وندرس كل «عشريل» منها على حدة .  
 « العشريل » - في سلسلة اعداد مرتبة ، هو الحد الفاصل بين كل  
 عشر والعشر الذي يليه من اعشار السلسلة . ولا غرو ان الواسط يقابل  
 العشريل الخامس .

واذا اردنا ان ندرس اوصاف الجماعة او المجموعة دراسة اعمق مما تقدم ،  
 فعلينا ان نقسم السلسلة الى اجزاء المائة ، وندرس كل «مئيل» منها لوحده .  
 « المئيل » - في سلسلة اعداد مرتبة ، هو الحد الفاصل بين كل جزء  
 من اجزاء المائة ، والجزء الذي يليه . ولا مشاحة ان الربيل الاعلى

يقابل المئيل الخامس والعشرين ، الواسط يقابل المئيل الحسین ، والرعیل  
الادنی يقابل المئيل الخامس والسبعین .

وطبیعی ، ان عدد السلسلة ، اذا لم یکن مؤلفاً من اضعاف العشرات  
او المئات ، فالمشاریل والمئائیل تعین بالحسابات المثویة .

٨ — ان الجدول الثاني المدرج فی الصفحة ٥٠ یرینا کیفیة توزع الافراد  
على الصنوف المختلفة من الجماعة . وفیهم منه لاول وهلة ان التکاثف الاعظم  
یقع فی الصنف الذي دوامه تجاوز التسعین فی المائة . ویلیه فی الكثافة الصنفان  
اللذان يتألفان من الذین نسبة دوامهم كانت فوق السبعین والثمانین فی المائة .  
ان الجدول الذي یبین کیفیة توزع الافراد على الصنوف المختلفة -  
او بتعبیر آخر : توزع الحادثات على المجامیع المتتالية -- یعرف بـ « جدول  
الكثرة » او « جدول التوزع » . والعدد الذي یمثل اعظم كثافة — او  
اکبر تکتل — بین هذه الصنوف والمجامیع ، یعرف بـ « العدد الغالب » .  
کثیراً ما نرى بین حدود السلسلة ، عدا هذا العدد الغالب ، عدداً  
آخر یمثل كثافة بارزة ، اقل من الكثافة العظمی ، فالعدد الذي یمثل بهذه  
الصورة الكثافة الثانية ، یعرف بـ « الغالب الجانبي » .

### المعدل الموزون

٩ — یستعمل فی الحسابات الاحصائیة نوعاً خاصاً من المعدل ، یعرف  
باسم « المعدل الموزون » : فی المعدل الحسابی الاعتیادي ، يفرض جمیع الحدود  
متساویة القيمة . غیر ان ذلك لا یوافق الواقع فی کل الاحوال . لان الحدود  
قد تكون مختلفة القيمة . وطبیعی ان المعدل الحسابی لا یفید شیئاً فی هذه الحالة .

لنفرض اننا اردنا ان نعرف معدل رواتب الحكام . ولاجله راجعنا مفردات الرواتب في ميزانية وزارة المدلية ، فانتا نجد ان هذه الرواتب تختلف بين ٢٥ و ٧٥ ديناراً . وتتوالف السلسلة التالية : ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٧٥ ، واذا حسبنا المعدل الحسابي لهذه الارقام نجد انه يبلغ  $٤٧ \frac{٥}{٨}$  دينار .

غير ان هذا المعدل لا يفيدنا شيئاً . لاتنا نعلم ان عدد الحكام الذين يتقاضون ٢٥ ديناراً ، اكبر بكثير من الذين يتقاضون ٧٥ ديناراً ، فالمعدل الذي نصل اليه عن طريق جمع هذه الحدود مباشرة ، قد يفهمنا معدل الدرجات ، ولكنه لا يوصلنا الى معرفة معدل رواتب الحكام . فاذا اردنا ان نعرف معدل الرواتب حقيقة ، فعلينا ان نلاحظ عدد الحكام الذين يدخلون في كل درجة من هذه الدرجات ، ونضرب هذا العدد بالراتب المخصص للدرجة ، ثم نبعث عن معدل حواصل الضرب .

وكما وجدنا انفسنا امام سلسلة ارقام لا تتساوى حدودها في القيمة الذاتية ، يجب ان نسلك مسلكاً مماثلاً لذلك : بان نقوم كل حد من الحدود على حدة ، وذلك بضربه بالعدد الذي يمثل قيمته ، ثم نبعث عن معدل حواصل الضرب .

وبتعبير آخر : يجب ان نزن كل حد من هذه الحدود ، ثم نبعث عن معدل هذه الحدود الموزونة .

فالمعدل الذي يحسب مع ملاحظة قيم الحدود او اوزانها يعرف بـ «المعدل الموزون» او «المعدل المركب» .

ولا حاجة للبيان اننا اذا اقدمنا على تعداد النقود الموجودة في صندوق ما، وعيننا بعدد هذه النقود دون ان نلاحظ انواعها وقيمتها، نكون قد وقعنا في غلط فاحش. فالتعداد الصحيح، يقتضي بملاحظة انواع النقود وقيمتها، وضرب عدد كل نوع من هذه الانواع بقيمته الخاصة، وعدم الاقدام على جمع اعداد الحدود قبل تعيين هذه القيم.

ان الاكتفاء بإيجاد المعدل الحسابي البسيط - عن طريق جمع الحدود المختلفة القيمة مباشرة - يشبه الاكتفاء بتعداد النقود الموجودة في الصندوق دون ملاحظة قيمتها.

ان المعدل الموزون، هو الذي يعتبر كل حد من الحدود ذا قيمة خاصة، ويقدم على تعيين قيم هذه الحدود قبل حساب معدلاتها.

### الارقام القياسية

١٠ - ان « المقارنة » من اهم غايات الاحصاء : مقارنة الاحصاء المتعلق بسنة من السنين، مع ما يعود الى السنين التي سبقها او تلتها، من الاعمال التي يحتاج الباحثون على القيام بها في كثير من الاحوال. فقد اوجد علماء الاحصاء والاقتصاد، طريقة تضمن تسهيل مثل هذه المقارنات تسهيلاً كبيراً :

انهم يعتبرون سنة من السنين - او شهراً من الشهور - « قاعدة » للاحصاء والمقارنة، فيتخذون الرقم العائد الى تلك السنة او ذلك الشهر « مقياساً »، لقياس الارقام العائدة الى السنين او الشهور الاخرى : يقيدون



ذلك الرقم « مائة » ويحولون الارقام الاخرى الى « كميات متناسبة » مع هذا « المقياس المصطلح » - ويسمون هذه الكميات باسم « الارقام القياسية » او « الارقام المشعة » .

ولا حاجة للايضاح ، ان مثل هذه الارقام ، تجعل المقارنة سهلة جداً .. مثلاً ، اذا اردنا ان نحصل على فكرة واضحة عن حركة « الانتاج الصناعي » في المانيا ، خلال السنوات العشر الاخيرة ، فدرسنا « احصائيات الانتاج » العائدة الى تلك السنين ، وجدنا انفسنا امام سلسلة « ارقام كبيرة » ، لا يمكن المقارنة بينها بنظرة واحدة . غير اننا اذا اتخذنا « انتاج سنة ١٩٢٩ » مقياساً ، واعتبرنا مقدار هذا الانتاج « ١٠٠ » ، وقسنا انتاج السنوات الاخرى على هذا المقياس نحصل على « الارقام القياسية » التالية ، للسنين التي تلت ذلك : ٨٥٠٩ - ٦٧٠٦ - ٥٣٣٣ - ٦٠٠٧ - ٧٩٠٨ - ٩٤٠٠ - ١٠٦٣٣ - ١١٧٠٢ .

ولاشك في ان هذه الارقام تظهر لنا كيفية تحول حركة الانتاج خلال هذه المدة ، بوضوح تام .

واذا قننا بحسابات مماثلة عن « الانتاج الصناعي » في بلاد اخرى ، واوجدنا « ارقاماً قياسية » مبنية على « قاعدة » ١٩٢٩ ايضاً ، يسهل علينا المقارنة بين المانيا وتلك البلاد .

ان طريقة « الارقام القياسية » - تستعمل في كثير من انواع الاحصاء .

## —٥—

## عرض النتائج

## ١ - الجداول

- ١ - ان نتائج الاحصاءات تعرض اولا في جداول تتألف من سلسلة ارقام . وتكون هذه السلسلة على ثلاثة انواع اساسية :
- ( أ ) - السلسلة الزمانية - وهي التي تبين تحول الحادثة في الازمنة المختلفة . ( وتسمى باسم « السلسلة التاريخية » ايضاً ) .
- ( ب ) - السلسلة المكانية - وهي التي تبين تحول الحادثة في الامكنة المختلفة . ( وتسمى باسم « السلسلة الجغرافية » ايضاً ) .
- ( ج ) - السلسلة النوعية - وهي التي تبين اقسام الحادثة وانواعها . ( وتسمى باسم « سلسلة التوزيع » ايضاً ) .

مثلا : اذا رتبنا جدولا يبين مجموع الصادرات السنوية منذ سنة ١٩٢٠ ، نكون قد حصلنا على سلسلة زمانية ، ترينا تحول التصدير في السنين المتتالية .

واذا رتبنا جدولا يبين مجموع ما صدر خلال سنة واحدة ، الى كل مملكة من الممالك المختلفة ، نكون قد حصلنا على سلسلة مكانية ، ترينا توزيع الصادرات الى الامكنة المختلفة .

واذا رتبنا جدولا يبين مجموع ما صدر خلال سنة واحدة من الامتعة

المختلفة ، نكون قد حصلنا على سلسلة نوعية - او سلسلة توزع - ، ترينا توزيع المصادر الى الانواع والاصناف المختلفة .

فيما يلي نموذج لسلسلة زمانية ونموذج لسلسلة مكانية :

انتاج النفط في العالم

انتاج النفط في العراق

خلال سنة ١٩٣٧

منذ سنة ١٩٢٨

الف طن	المملكة
١٤٥٩٧	الولايات المتحدة
٢٣١١	ونيز وئلا
٢٣٠٧	روسية
٨٧١	ايران
٦٠٥	الهند الشرقية
٥٩٦	رومانيا
٥٧٨	مكسيكا
٣٥٥	العراق
٢٣٧	كولومبيا
١٢٠٩	البلاد الاخرى

الف طن	السنة
٨	١٩٢٨
١٠	١٩٢٩
١٠	١٩٣٠
١٠	١٩٣١
١٠	١٩٣٢
١٠	١٩٣٣
٨٦	١٩٣٤
٣٠٥	١٩٣٥
٣٣٣	١٩٣٦
٣٥٥	١٩٣٧

( مستخرجة من الاحصائيات التي نشرتها عصبة الامم )

٢ - ان الجدول الواحد قد يحتوي على نوعين من هذه السلاسل في وقت واحد ؛ اذ في استطاعتنا ان نرتب جدولاً ثنائياً يبين ما صدر الى كل مملكة من الممالك المختلفة ، في كل سنة من السنين المتتالية ، او من كل نوع من انواع الامتعة .

كما انه قد يحتوي على الاتواع الثلاث في وقت واحد ؛ اذ في امكاننا ان نرتب جدولاً ثلاثياً يبين ما صدر الى كل مملكة من الممالك المختلفة ، من كل نوع من انواع الامتعة ، في كل سنة من السنين المتتالية .  
فاذا اقتصر الجدول على نوع واحد من الوحدات الاحصائية ، يسمى « بسيطاً » ؛ واذا احتوى على نوعين او ثلاثة انواع يسمى « مركباً » .

### التجارة العامة

( مليون دولار ذهب )

المملكة	الاستيراد		التصدير	
	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
مصر	٧٢٦٨	٩٢٢٨	٨٢٢٥	٩٢٦٤
العراق	١٢٧٦	٢٢٣٤	٠٢٨٥	١٢٣٦
سورية	١٢٦٨	٢٢٠٩	٠٢٩٢	١٢٠٠
فلسطين	٣٢٢٦	٣٢٧٢	٠٢٨٨	١٢٤١

( حسب الاحصائيات التي نشرتها عصبة الامم )



٣ — ان السلسلة الزمانية ، قد تبين تحول الحادثة بالنسبة الى ساعات اليوم ؛ كما انها قد تبين تحولها بالنسبة الى ايام الاسبوع ، او شهور السنة ، او بالنسبة الى السنين المتتالية .

ولا حاجة للبيان ان كل نوع من هذه الاتواع يفيد في بعض الاحوال بوجه خاص ، فان بعض الحوادث تتحول من وقت لآخر بسرعة ، فتشدها تضعف في ساعات خاصة من اليوم ؛ وبعضها تشدها تضعف في بعض الايام من الاسبوع ، كالجمعة او السبت او الاحد ؛ وبعضها تشدها تضعف في بعض المواسم والشهور ؛ وكلها تتحول بتحول السنين . ولذلك يجب على العلماء الذين يبحثون عن الحوادث بحثاً احصائياً ، ان يلاحظوا تحول الحادثة او عدم تحولها بالنسبة الى اجزاء الزمان المختلفة .

٤ — ان السلسلة المكانية ، قد تستهدف اظهار تحولات الحادثة بالنسبة الى الممالك المختلفة ، او بالنسبة الى التقسيمات الادارية المختلفة في المملكة الواحدة . وقد تكون هذه التقسيمات كبيرة — مثل الالوية — كما انها قد تكون صغيرة — مثل الاقضية والنواحي — ؛ وقد تكون بلدية مثل الحارات المختلفة التي تنقسم اليها المدينة الواحدة ... وكل ذلك يقبع طبيعة الموضوع من جهة ، ودقة البحث من جهة اخرى .

٥ — لا حاجة للبيان ان «جدول التوزع» الذي ذكرناه آنفاً (ص ٥٧) ، يحتوي على «سلسلة نوعية» غير انه يكتسب خطورة خاصة ، لدلالته على الصنوف .

## ١ - الترسيمات

١ - ان المعلومات الاحصائية المدرجة في الجداول يمكن ان تعرض على الانظار - بأساليب ترسيمية متنوعة ؛ وذلك بواسطة النقط ، أ والخطوط أ والسطوح ، أ والاجسام ، أ والاشياء ، أ والخطوط البيانية :

الاراءة بالنقط :- ترسم سلسلة مربعات متساوية ، ثم يرسم داخل كل واحد منها عدد من النقط ، متناسب مع الكميات المراد إراءتها .

الاراءة بالخطوط :- ترسم سلسلة خطوط ، تحدد أطوالها بمقادير متناسبة مع سلسلة الارقام التي يراد بيانها .

الاراءة بالسطوح :- ترسم سلسلة سطوح - كمثلثات ، او مربعات ، او مستطيلات ، او دوائر - بمساحات متناسبة مع سلسلة الارقام التي يراد عرضها .

الاراءة بالمربعات :- تكون يرسم مربعات مختلفة السطوح ، الواحد بجانب الآخر ، او الواحد داخل الآخر ، او يرسم مربعات صغيرة عددها يتناسب مع الارقام الاحصائية .

الاراءة بالمستطيلات :- تكون يرسم مستطيل وتقسيمه الى مستطيلات متناسبة مع الارقام الاحصائية ؛ او يرسم سلسلة مستطيلات متوازية - على شكل قضبان - على ان يكون أطوالها متناسبة مع الارقام المراد إراءتها .

الاراءة بالدوائر :- تكون يرسم دوائر مختلفة السطوح ، الواحدة بجانب الاخرى ، او الواحدة داخل الاخرى ؛ او بتقسيم دائرة واحدة الى قطاعات عديدة ، متناسبة مع المقادير المراد إراءتها .

الاراءة بالاشكال المجسمة : يكون يرسم سلسلة مجسمات هندسية - مكعبات او كرات ، او منشورات او اهرام - بحجوم متناسبة مع الارقام الاحصائية .  
الاراءة بالاشياء : ترسم سلسلة اشياء مجسمة ، بحجوم متناسبة مع المقادير المراد إراءتها ، وهذه الاشياء المجسمة قد تكون كيساً ، او انساناً ، او حيواناً ، او داراً ، او باخرة او قاطرة او شجرة . . . حسب ما تقتضيه الاحوال .

الاراءة بالخطوط البيانية - اما الخطوط البيانية فهي أدق طرق الاراءة الترسيمية: يرسم على ورق مقسم الى مليمترات ، محوران متعامدان ، يعتبر احدهما دالاً على وحدة من وحدات الاحصاء ، والثاني دالاً على الكميات المدرجة في الجدول الاحصائي تنقل الى هذه الورقة ، بواسطة نقط توضع على ابعاد متناسبة من المحورين ، ومن ثم يوصل بين هذه النقط بخطوط منكسرة أو منحنية ، ويتكون بهذه الصورة خطاً بيانياً ، منكسراً أو منحنيّاً ، يظهر « التوزع » أو « التحول » بوضوح كبير .

٢ - - أمثلة - - لقد أدرجنا في الصفائف التالية بعض النماذج للترسيمات

الاحصائية :

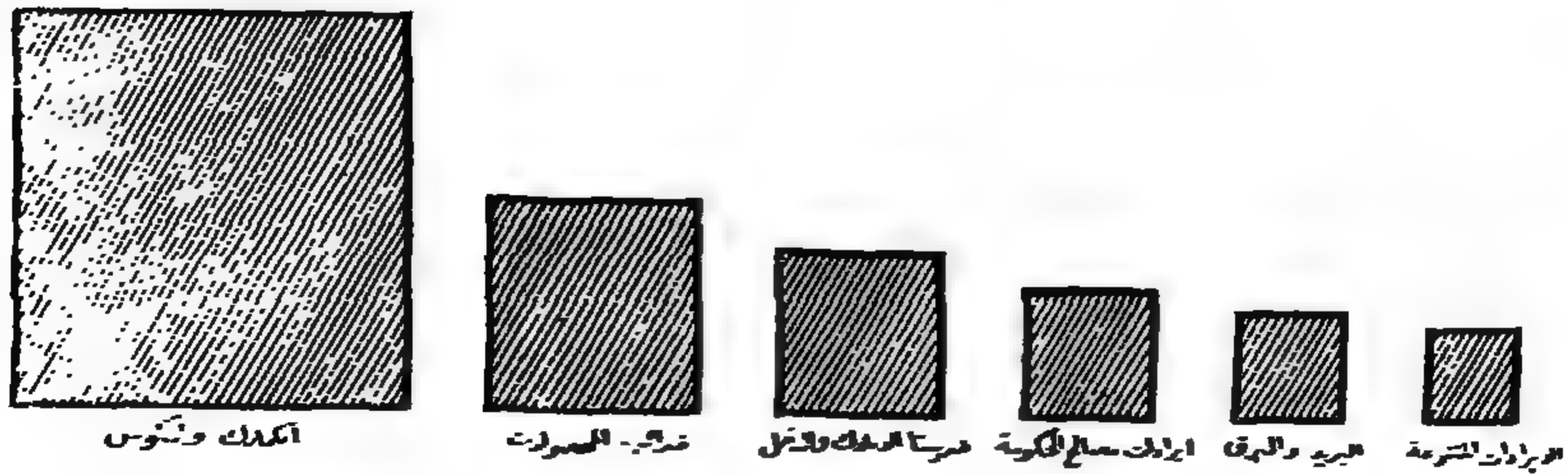
( الشكل ١ ) يرينا نموذجاً لطريقة « الاراءة بالخطوط » . وهو يمثل خلاصة « مدخولات » الدولة العراقية ، حسب ميزانية السنة ١٩٣٧ مالية .  
الصفحة المقابلة مصدرة بمجدول يبين المدخولات حسب أبواب الميزانية .  
والخطوط الموجودة في الشكل مرسومة بأطوال متناسبة مع كميات هذه المدخولات .  
( الشكل ٢ ) يرينا نموذجاً لطريقة « الاراءة بالمربعات » ، و ( الشكل ٣ ) يرينا نموذجاً لطريقة « الاراءة بالدوائر » . وكلاهما يمثلان المدخولات

فهرسة المرفوعات ، حسب الابواب  
( في ميزانية ١٩٣٧ مالية )

الباب	
١	الضرائب على المحصولات الزراعية والطبيعية ٩٣٦٦٨٠٠
٢	ضريبة الاملاك والدخل ورسوم الطوايح ٥٥١٦٠٠٠
٣	الايادات المتنوعة ٢١٦٦٩٥٠
٤	الكمارك والمكوس ٣٦٣٠٠٠٠٠
٥	البريد والبرق ٢٦٥٦٣٠٠
٦	سائر مصالح الحكومة ودوائرها ٣٧٥٦٤٣٠
	المجموع ٥٦٦٦٥٦٤٩٠

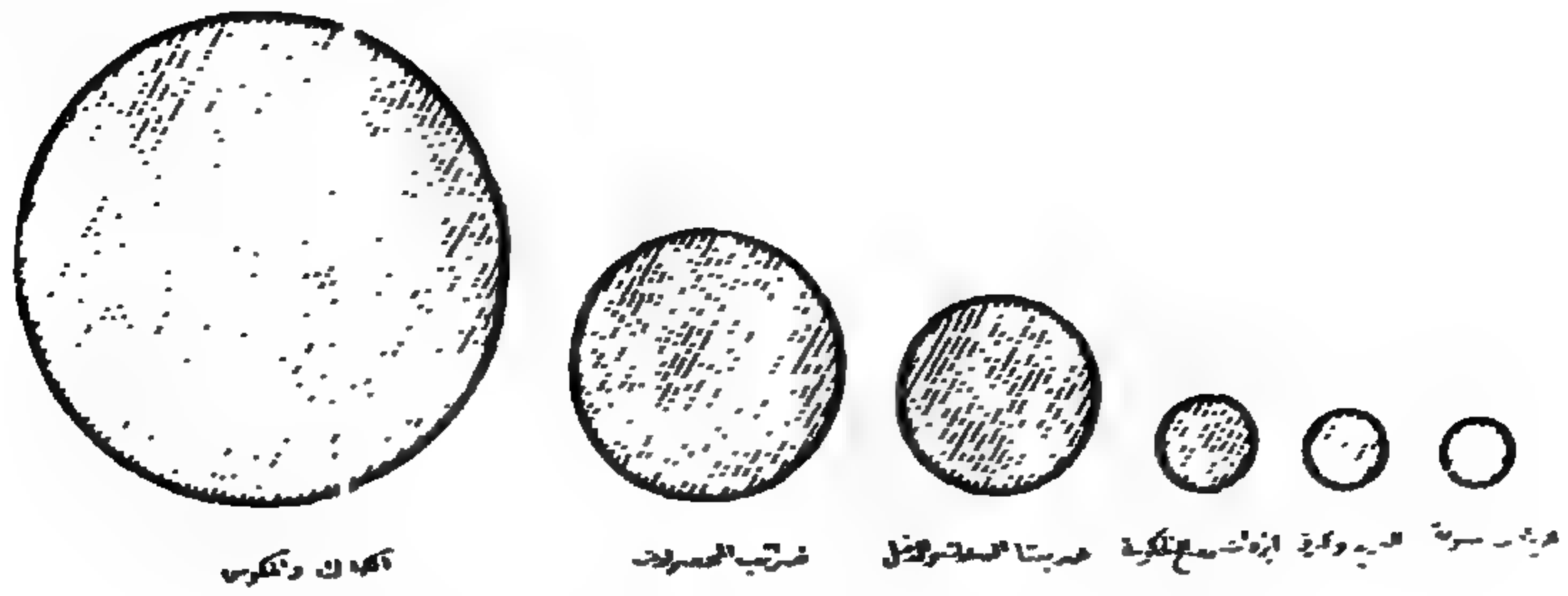


( شكل ١ ) - خطوط ، تمثل المدخولات

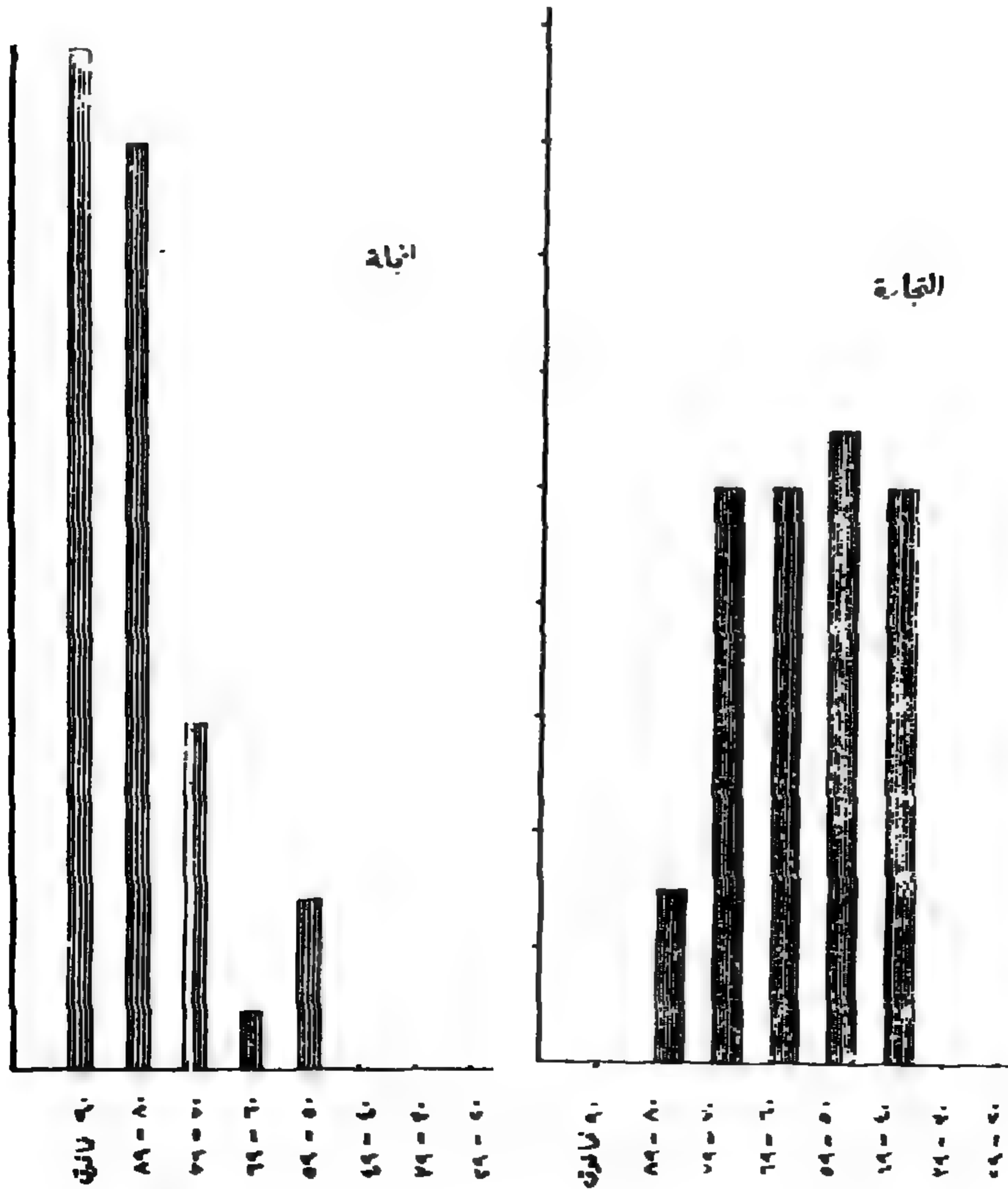


( شكل ٢ ) - مربعات ، تمثل المدخولات





(شكل ٣) - دوائر ، تمثل الدخولات



(شكل ٤) -

(شكل ٥) -

(قضايا شاقولية ، تمثل نسبة الدرجات التي نالها الطلاب في الامتحانات)

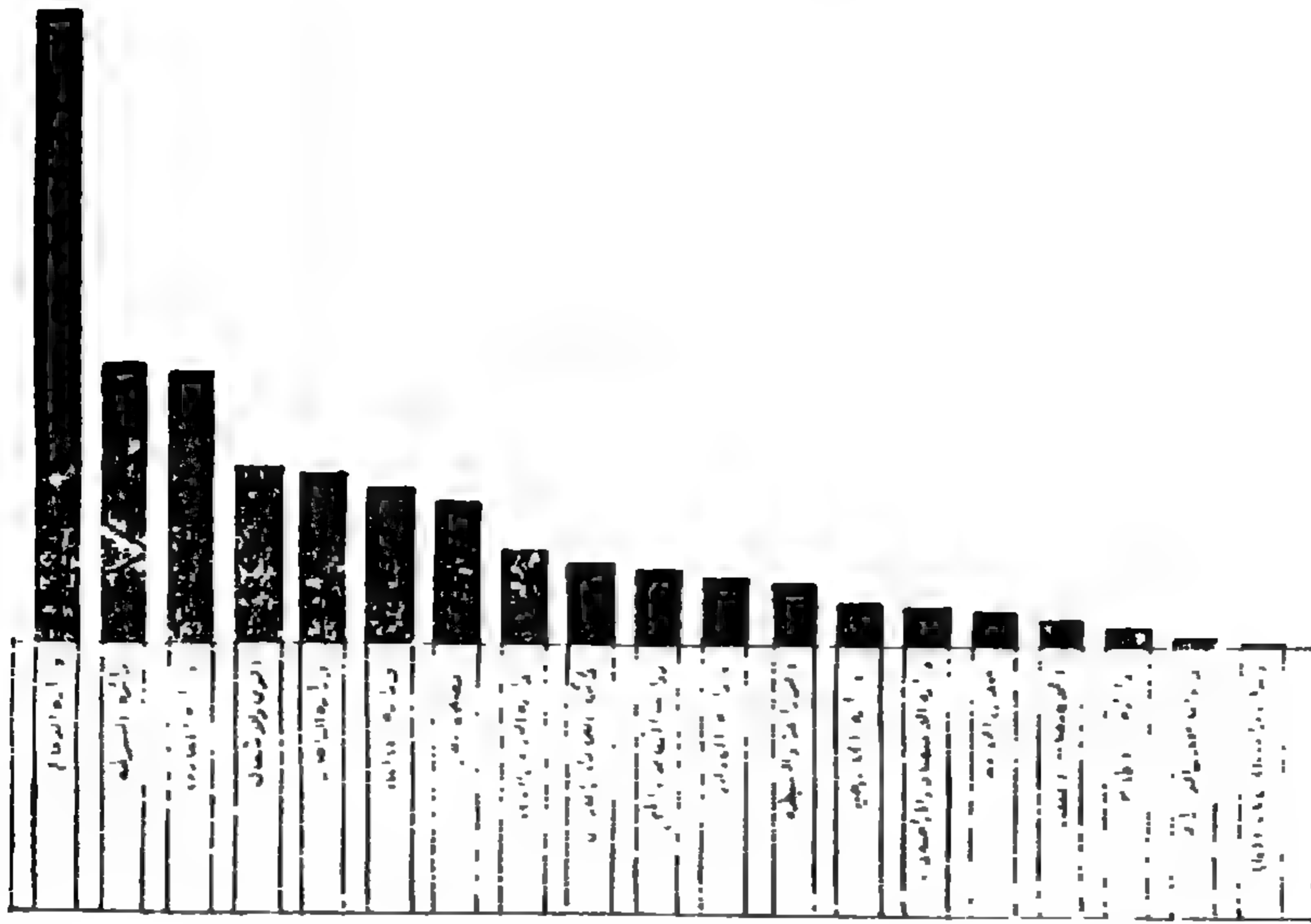
المذكورة حسب مقادير الجدول المبحوث عنه .

و (الشكل ٤) يرينا نموذجاً لطريقة اراءة الأرقام الاحصائية بواسطة مستطيلات على شكل قضبان إشاغولية. وهذه القضبان تمثل تصنيف طلاب الصف الثاني في كلية الحقوق ، حسب الدرجات التي نالها في امتحان درس قانون التجارة .  
و ( الشكل ٥ ) يرينا نموذجاً مماثلاً لذلك ، عن امتحان درس المجلة .  
و ( الشكل ٦ ) يرينا نموذجاً لاراءة الأرقام الاحصائية بواسطة مستطيلات على شكل قضبان شاغولية ؛ وهذه القضبان تمثل نفقات الدولة حسب أبواب ميزانية السنة ١٩٣٧ مالية .

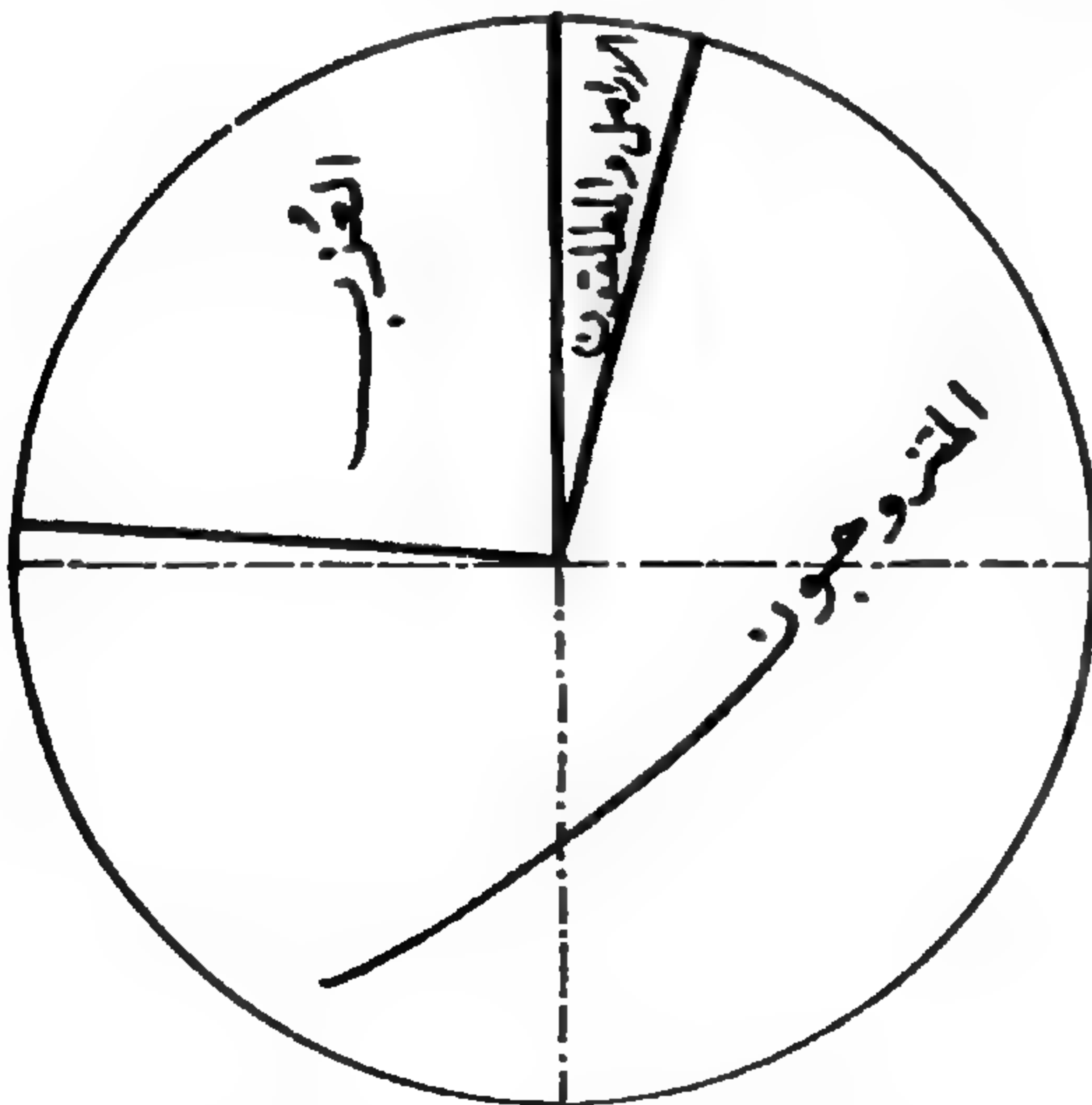
و ( الشكل ٧ ) يرينا نموذجاً لاراءة الأرقام الاحصائية بواسطة دائرة ، مقسمة على قطع متناسبة مع تلك الأرقام . ان قطع هذه الدائرة تمثل كيفية توزيع النفوس الذين تتراوح أعمارهم بين ال ٣٠ وال ٥٩ ، على صفوف العزب والمزوجين والارامل والمطلقين .

و ( الشكل ٨ ) يرينا نموذجاً لطريقة « الاراءة بالمستطيلات » ، على أساس « تقسيم المستطيل الواحد الى أقسام متناسبة مع الأرقام الاحصائية » وهو يمثل نسبة دوام الطلاب في الصفين الثاني والثالث من كلية الحقوق ، خلال سنة ١٩٣٤ .

و ( الشكل ٩ ) يمثل نفس الأرقام الاحصائية ، على شكل خط بياني .  
و ( الشكل ١٠ ) يرينا نموذجاً لطريقة اراءة الأرقام الاحصائية بالصور .  
ان هذه الأرقام تتعلق بالنفوس ، وتهدف المقارنة بين مقاديرها في سنة ١٨٦٥ و ١٩٣٧ . والأشخاص قدر سموا بأطوال متناسبة مع المقادير المبحوث عنها .



( شكل - ٦ ) أبواب النفقات - في ميزانية ١٩٣٨ -



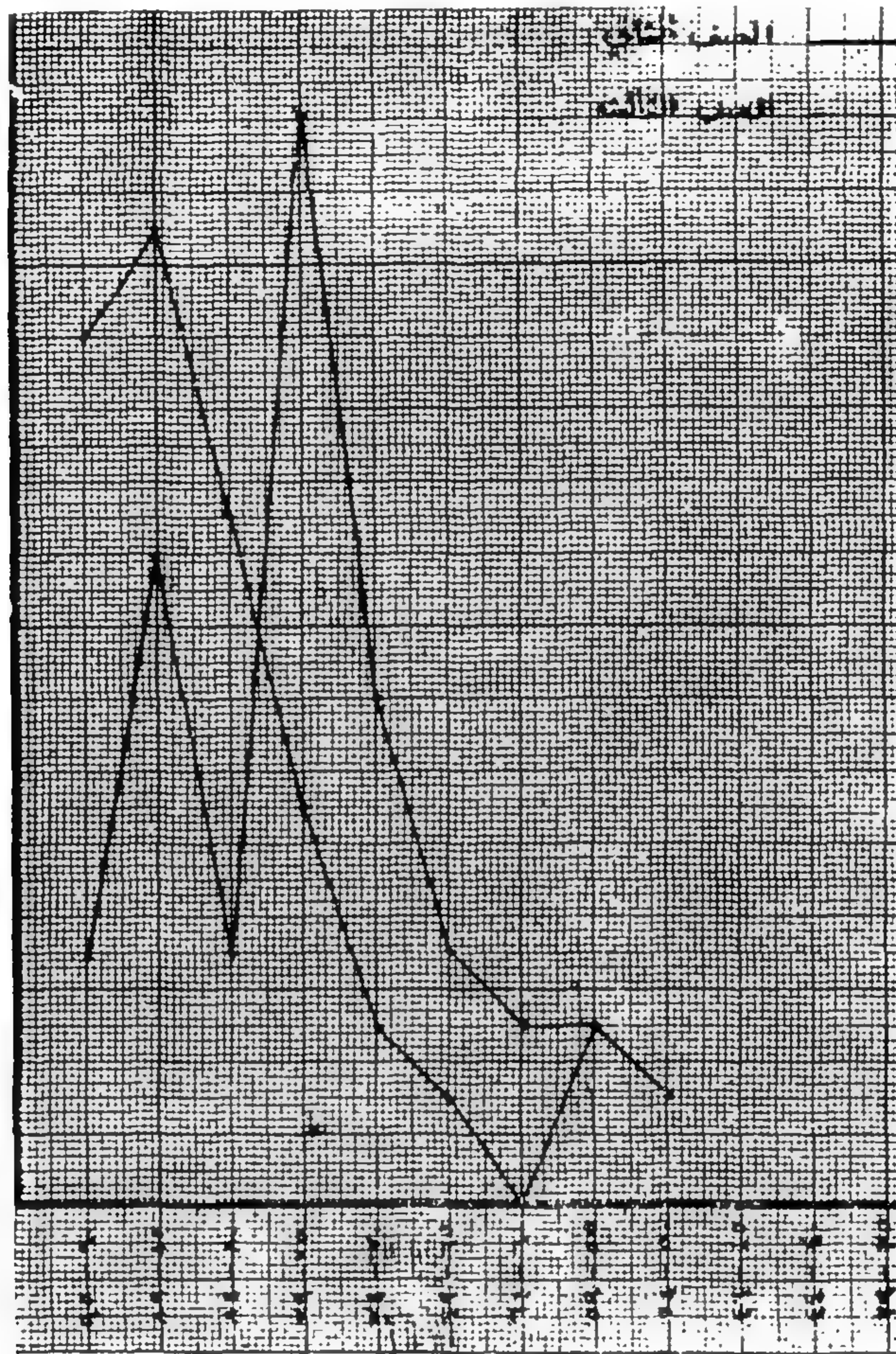
العزب ٢٤ . / ٠

المزوجون ٧٢ . / ٠

الارامل والمطلقون

٤٠ / ٠

( الشكل - ٧ ) توزيع النفوس الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٥٩ ( في فرنسا )

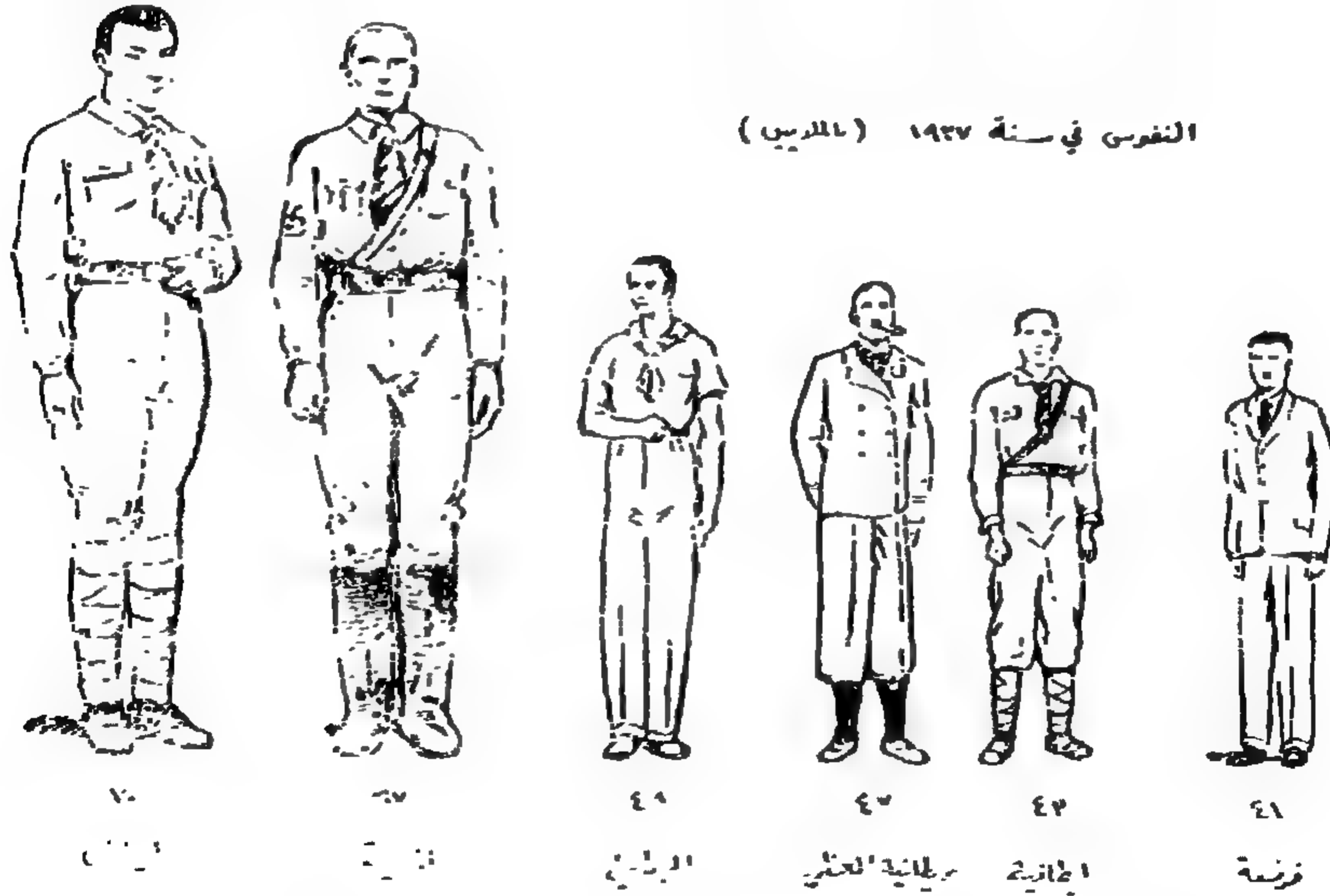
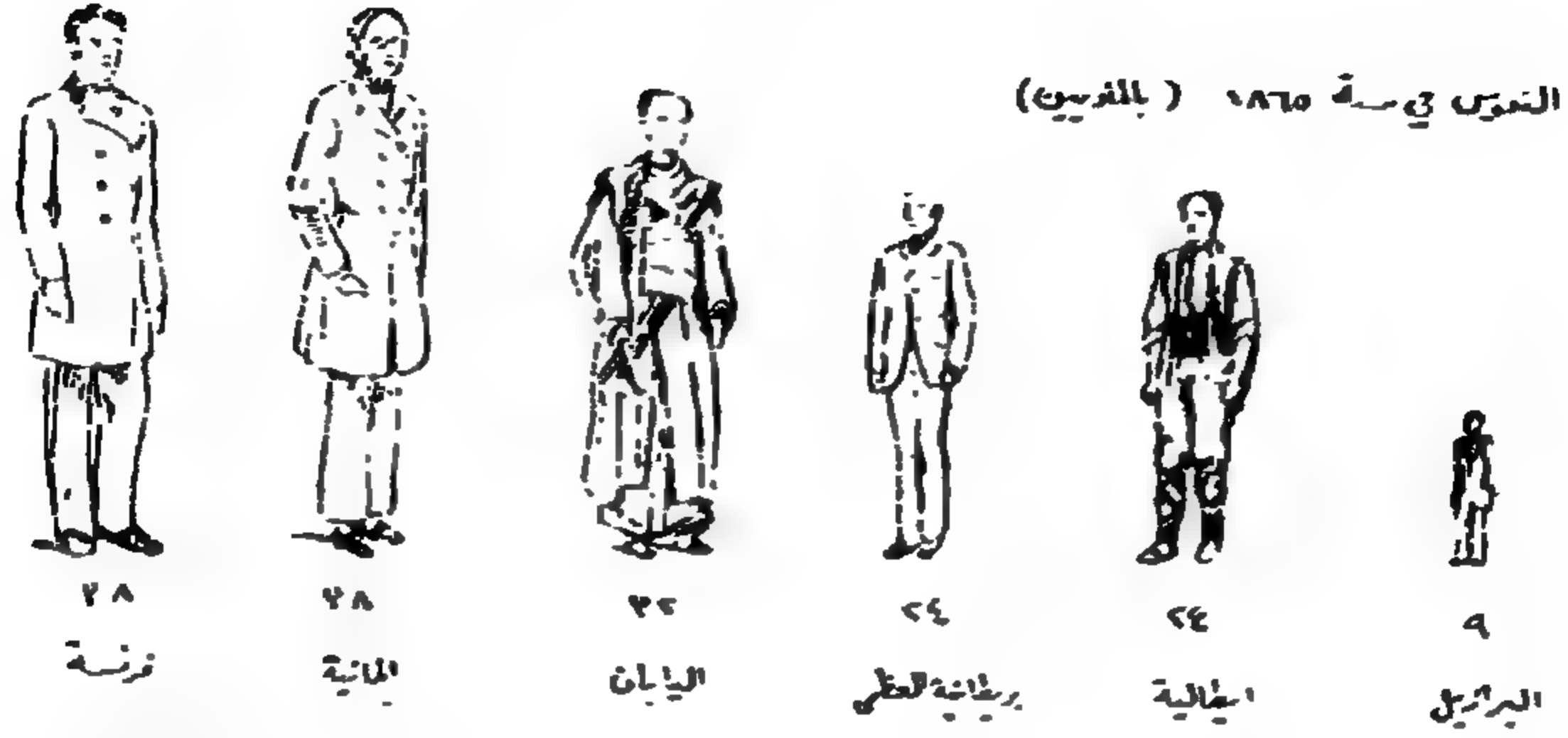


الصف الثاني الصف الثالث الصف الرابع الصف الخامس الصف السادس

( شكل ٨ و ٩ ) - احصائية دوام الطلاب  
( في الصفين الثاني والثالث من كلية الحقوق )



## صور تمثل تزايد النفوس



( شكل - ١٠ ) مقارنة النفوس ، في سنتي ١٨٦٥ و ١٩٣٧

( في كل من فرنسا وألمانيا ، واليابان ، وبريطانيا العظمى وإيطاليا والبرازيل )

٣ - الخطوط البيانية القطبية - هناك نوع آخر من الخطوط البيانية ، تمتد بـ « القطبية » ، لانها تمتد على سطح دائرة حول قطب واحد ، عوضاً عن أن تمتد على سطح مستطيل ، كالخطوط البيانية الاعتيادية . ان هذه الطريقة ترجح على غيرها في بعض الاحيان ، سيما عندما يراد تبين التحولات الشهرية :

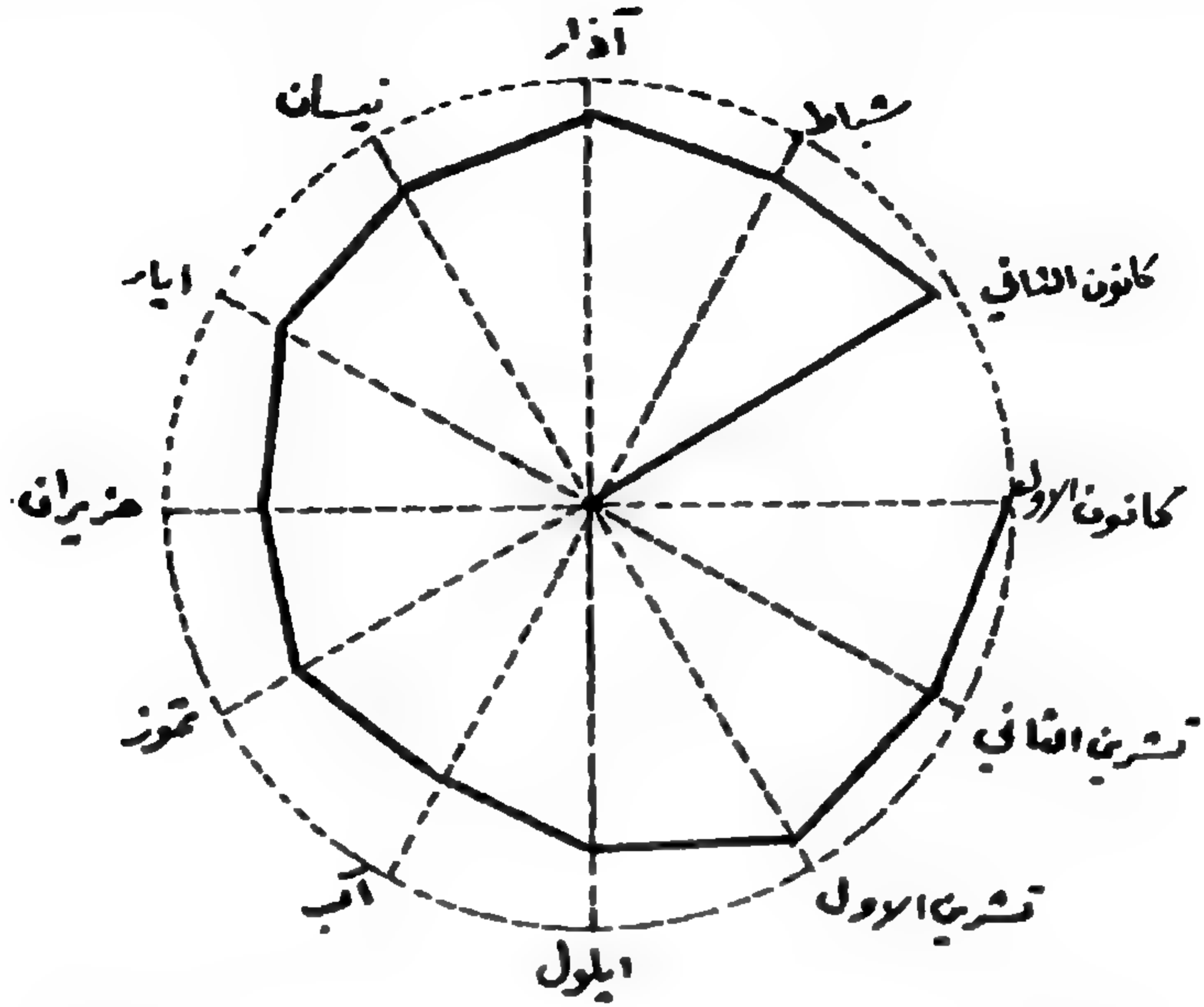
ترسم دائرة ، تقسم محيطها على ١٢ أقسام متساوية ، ثم يرسم بين هذه الاقسام والمركز ١٢ أنصاف أقطار ، ينحصر كل واحد منها الى الشهور المتتالية . بعد ذلك ، يحدد على كل واحد منها - اعتباراً من المركز - طول متناسب مع الارقام الاحصائية المراد إراءتها . وفي الأخير يوصل بين نقاط التحديد ، فيتكون بذلك خطاً بيانياً يدور حول مركز الدائرة .

( الشكل ١١ ) يرينا نموذجاً لخط بياني من هذا القبيل ، وهو يقابل احصائية « انتاج القوة الكهربائية » المدرجة فيما يلي :

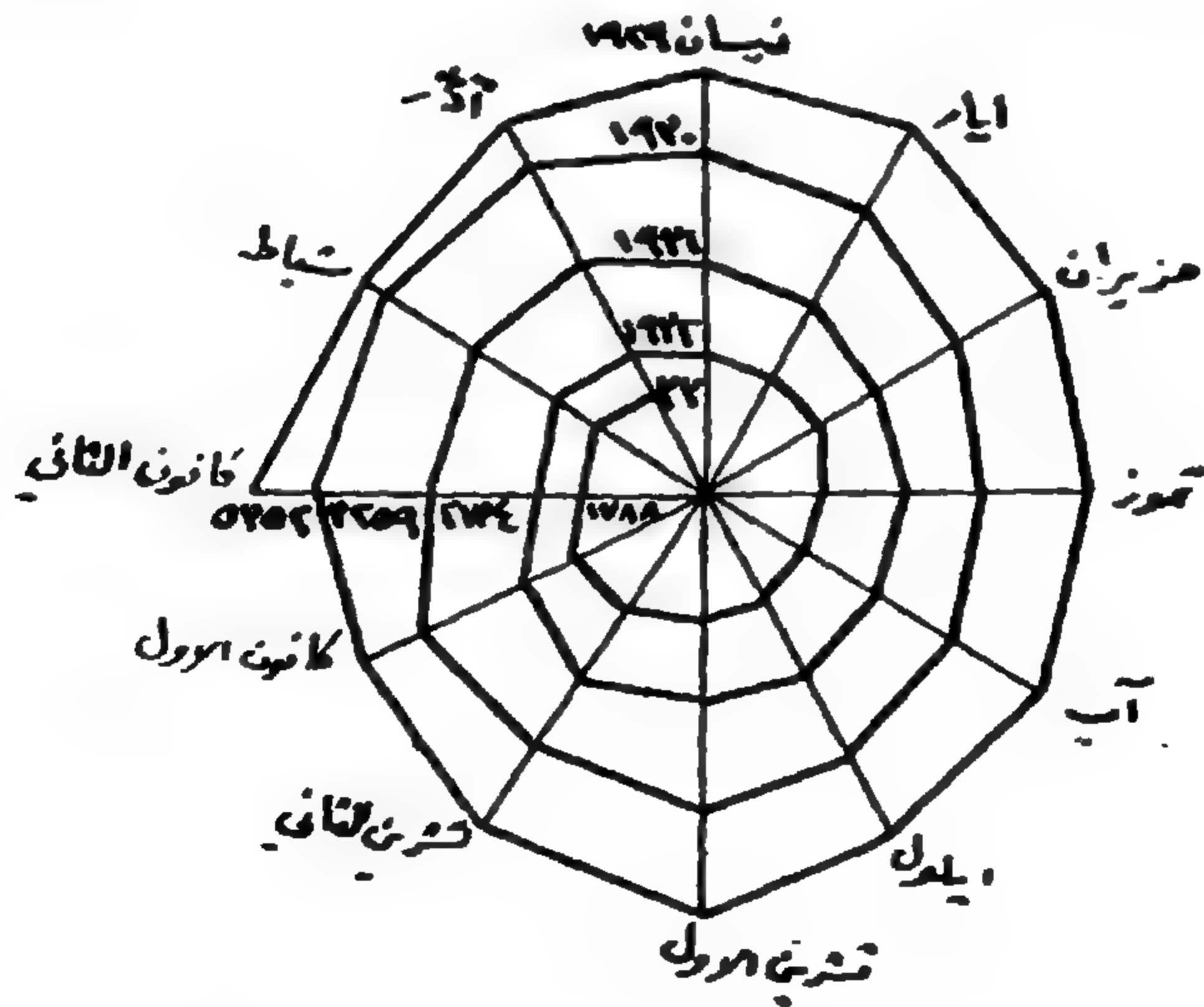
الانتاج الشهري

٨٧٥	تموز	١٠٤٥	كانون الثاني
٨١٥	آب	٩٥١	شباط
٩٠٢	أيلول	٠٦٤	أذار
١٠٤١	تشرين الاول	٩٢٩	نيسان
١٠٣٦	« الثاني	٩١٤	أيار
١٠٧٥	كانون الاول	٨٣٩	حزيران

( مقدرة بملايين الكيلوواط ، حسب احصائيات سنة ١٩٣٦ )



( الشكل ١١ ) - القوة الكهربائية في الأشهر المختلفة من السنة



( الشكل ١٢ ) - تقلص التجارة العالمية

و ( الشكل ١٢ ) يرينا نموذجاً ثانياً ، يبين تحولات التجارة العالمية ، خلال الاشهر المتتالية ، من السنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٣ . وهو يظهر تقلص هذه التجارة بصورة واضحة . ( حسب احصائية عصبة الامم ) ..

٤ - الخرائط الاحصائية - ان الاحصاءات المتعلقة بـ « التوزيع المكاني » يمكن أن تعرض على شكل خرائط خاصة ؛ وذلك بأساليب متنوعة :  
 ( أ ) - تلون اقسام الخريطة بالوان مختلفة ، يعتبر كل لون منها رمزاً الى كمية  
 ( ب ) - تخطط هذه الاقسام المختلفة بخطوط متنوعة ، يعتبر كل نوع منها رمزاً الى مقدار .

( ج ) - يرسم في كل قسم من اقسام الخريطة ، مثلث أو مربع أو دائرة أو شيء ... بإبعاد متناسبة مع الارقام الاحصائية المطلوب اراءتها .  
 ولا حاجة للبيان ان مثل هذه « الخرائط الاحصائية » تظهر « فروق التوزيع » بوضوح كبير .

٥ - ان اختيار إحدى هذه للطرائق الترسيمية المختلفة - وترجيحها على غيرها - يجب أن يتبع « الغاية المتوخاة من الترسيم والعرض » من جهة ، و « طبيعة الارقام الاحصائية نفسها » من جهة اخرى .

ان الابحاث الدقيقة تتطلب اتباع طريقة الخطوط البيانية ؛ لانها تضمن الدقة والضبط ، وتساعد على المقارنة والبحث والاستدلال أكثر من غيرها .

غير ان « العرض » الذي يستهدف « استجلاب انظار الناس » ، يتطلب ترجيح طرق الترسيم الاخرى ، التي تخاطب العيون مباشرة ، ولو لم تظهر الفروق بدقة .



## - ٦ -

## تفسير النتائج

## واستنباط القوانين

ان المعلومات الاحصائية التي يتوصل اليها بهذه الاساليب المختلفة ، تكون بمثابة « مواد أولية » و « وثائق » و « مستندات » للابحاث العلمية . فالعلماء يبذلون جهوداً كبيرة لتفسير هذه المعلومات تفسيراً علمياً ، واستنباط ما يمكن استنباطه من القوانين ، ليتوصلوا بذلك الى معرفة « العوامل والاسباب التي تؤثر على الحادثات » .

والغاية من الابحاث العلمية التي تبني على المعلومات الاحصائية تنقسم الى ( أ ) — معرفة « نظام الحادثة » وتعيين « اتجاه » هذا النظام .

( ب ) — تعيين الاسباب والعوامل المؤثرة عليها

( ج ) — الاستدلال على « مستقبل الحادثة » ، والتنبؤ بدرجة احتمال حدوثها أو تكررها .

فاذا ظهر لنا من مقارنة الجداول الاحصائية المتعلقة بسنين مختلفة ، وبلاد مختلفة ، وجود « نظام ثابت » في الحادثة الموضوعة البحث في تلك الجداول ، نستطيع ان نستند على النظام المذكور لتعيين مبلغ « احتمال وقوع الحادثة وتكررها » .

غير ان معرفة « وجود النظام » وحده لا يكفي لتطمين الابحاث العلمية ،  
 فيجب علينا ان « نفسر ونعمل » هذا النظام ايضاً ، وبتعبير آخر : ان نبحث  
 عن العوامل والاسباب التي تؤدي الى هذا النظام .  
 ان الحوادث الاجتماعية ، تتأثر بوجه عام بعوامل عديدة متنوعة  
 ومتشابكة .

ان هذه العوامل تنقسم الى قسمين أساسيين ، من حيث دوام تأثيرها :  
 ( أ ) — العوامل الثابتة ، وهي التي تؤثر على الدوام وبصورة اساسية  
 في جميع مظاهر الحادثة .

( ب ) — العوامل العرضية ، هي التي تؤثر بصورة وقتية وتصادفية ،  
 وفي بعض الاحوال فقط .

ان العوامل الثابتة ، لا تظهر الا عند تدقيق الكليات ، اذ تفني عندئذ  
 العوامل العرضية والوقئية بعضها البعض .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، تنقسم العوامل المؤثرة على الحياة  
 البشرية — من حيث انواعها — الى قسمين اصليين : العوامل المادية ،  
 والعوامل المعنوية .

والعوامل المادية — ايضاً تنقسم الى قسمين : ( أ ) — تأثيرات الطبيعة  
 المحيطة . ( ب ) — شرائط الحياة المادية .

ويقصد بتأثيرات الطبيعة المحيطة : المناخ ، التبدلات الجوية اليومية  
 والموسمية والسنوية ، والتشكلات الارضية ..

ويقصد بشرائط الحياة المادية : الجنس ، السن ، التشكلات البدنية ،  
الاحوال الصحية ...

واما العوامل المعنوية : فتشمل الاحوال الاجتماعية ، والسياسية ،  
والاقتصادية ، والفكرية والدينية .

العوامل الاجتماعية : تشمل شروط التولد ( ولادة مشروعة أو غير  
مشروعة ) ، الحالة المدنية ( متزوج ، أعزب ، أرمل ) ، الحياة العائلية ،  
الحياة الاجتماعية ، المهنة والمنزلة الاجتماعية ...

العوامل السياسية : تشمل القومية ، نظم الادارة ، احوال الضابطة  
والعدلية ، النظم المالية ، الخدمة العسكرية ، التيارات السياسية ، الازمات  
السياسية ، الثورة ، الحرب ...

العوامل الاقتصادية : تشمل الثروة ، الفقر ، الاحوال الاقتصادية العامة ،  
اسعار الحاجيات ، مقدار المحصولات ، تحول طرق الانتاج ، طرق المواصلات ،  
الازمات الاقتصادية ...

العوامل الفكرية والدينية : تشمل الدين والمذهب ، التيارات المذهبية ،  
التيارات الفكرية ، درجة الدراسة والتحصيل ...

ان تعيين واظهار هذه العوامل المختلفة التي تؤثر على حادثة من الحوادث  
الاجتماعية ، يتطلب ابحاثاً دقيقة .

ولكي نعطي فكرة عامة عن الطرق المتبعة في مثل هذه الابحاث ، نذكر  
فيما يلي مثالين مختلفين :

## ١ — مثال من نسب الوفيات

أراد « هرش » — استاذ الاحصاء في جامعة جنيف — أن يدرس تأثير الفقر على نسبة الوفيات . فاستند في درسه هذا على الاحصاءات العائدة الى مدينة باريس ، ونشر النتائج التي توصل اليها تحت عنوان « اللامساواة أمام الموت » .

اختار المشار اليه مدينة باريس لهذا الدرس للملاحظتين جوهريتين : أولاً — لكونها من المدن الكبيرة التي يمكن ان تعطي من النتائج ما يستحق الوثوق بها ، لكثرة نفوسها — وفقاً لقانون الاعداد الكبيرة — ، ثانياً : لكونها من المدن العظيمة التي تظهر فيها الفروق الاجتماعية — من حيث الفقر والرفاه — بصورة بارزة

فقد بحث العالم المومى اليه أولاً عن « معيار » يساعد على تقدير ثروة الحارات ، ومبلغ الرفاه فيها ، بصورة نسبية ، فوجد ان ضريبة « الاموال المنقولة » يجب أن تعتبر من أوفق المعايير في هذا الباب .

ولذلك درس « سجلات الضرائب » المتعلقة بكل دائرة من الدوائر العشرين التي تنقسم اليها بلدية باريس ، وبحث عن عدد العائلات المعفاة عن هذه الضريبة بالنسبة الى التابعين لها، في كل دائرة من تلك الدوائر . فوجد ان الحد الاصغر من المعفوين يعود الى الدائرة الثامنة ( ٣٩ في المائة فقط ) في حين ان الحد الاعظم يعود الى الدائرة عشرين ( ٧٠ في المائة ) واستدل من ذلك ان الدائرة الاولى هي الأكثر رفاهاً من سواها ، في حين ان الدائرة الاخيرة هي الأكثر فقراً من غيرها . ثم صنف هذه الدوائر في اربعة اصناف :



الصنف الاول يتألف من الدوائر التي يبلغ عدد المعفوين فيها ٤٠-٥٥ في المائة

» الثاني »	»	»	»	»	» ٧٠-٥٥ »
» الثالث »	»	»	»	»	» ٨٥-٧٠ »
» الرابع »	»	»	»	»	» ١٠٠-٨٥ »

وبعد اكمل هذا التصنيف ، اخذ يبحث عن نسب الوفيات في هذه

الدوائر — خلال ثلاث سنوات — فوجد ان نسبة الوفيات كانت :

١١ من الالف في الدوائر التي تدخل في الصنف الاول

١٣ » » » » الثاني

١٦,٩ » » » » الثالث

٢٢ » » » » الرابع

أي ان نسبة الوفيات في أفقر الصنف الرابع ، تبلغ ضعف النسبة العائدة

الى أرفه الصنف . مما يدل على ان الفقر وضيق المعيشة ، من العوامل التي تؤثر على نسبة الوفيات تأثيراً شديداً ، وتزيد هذه النسبة زيادة بارزة .

ثم درس القضية من وجهة وفيات الاطفال بوجه خاص ، فوجد ان نسبة الاطفال الذين يموتون قبل اكمال السنة الاولى من اعمارهم الى مجموع المواليد ، كانت ٥١ من مائة في الصنف الاول ، ٦٩ من مائة في الصنف الثاني ١٠٧ في الصنف الثالث ، ١٥١ في الصنف الرابع . اي ان نسبة هذه الوفيات في الحارات الفقيرة ، تبلغ ثلاثة امثال الوفيات في الحارات الغنية .

وبعد ذلك درس نسبة الوفيات الناتجة من داء السل بوجه خاص . فوجد

ان هذه النسبة في الصنف الرابع تبلغ اربعة امثال النسبة العائدة الى الصنف

الاول . مما يدل على ان داء السل يفتك بالفقراء بنسبة اربعة امثال فتكه بالثرفين .

## ٢ - مثال منه عوامل الانتحار

قام احد علماء الاجتماع - دوركايم - بابحاث مستفيضة حول اسباب الانتحار . واستند فيها على المعلومات الاحصائية في الدرجة الاولى . فراجع الاحصاءات المتعلقة بالانتحار والتي نشرت في الممالك المختلفة ، في السنين المختلفة ، فاجرى بينها مقارنات كثيرة ، من وجوه عديدة .

فتحري نسبة الانتحارات بالنظر الى ظروف الواقعة من جهة ، والى احوال المنتحر من جهة اخرى .

ورتب جداول احصائية متنوعة ، تبين كثرة وقائع الانتحار :

( أ ) - في الليل والنهار ، وفي الساعات المختلفة من اليوم .

( ب ) - في الايام المختلفة من الاسبوع

( ج ) - في الشهور والمواسم المختلفة من السنة

( د ) - في السنين المختلفة .

وقارن بين جداول الانتحار وبين جداول الحرارة من جهة ، وبين

الانتحار وجدوال طول النهار من جهة اخرى

كما رتب جداول احصائية متنوعة ، تبين توزع وقائع الانتحار :

( أ ) - بين الذكور والاثاث

( ب ) - بين الاعمار المختلفة

- (ج) - بين المتزوجين والعزب والارامل  
(د) - بين اصحاب المهن المختلفة  
(هـ) - بين الاميين والمتعلمين - واصحاب الدراسات المختلفة  
(و) - بين منتسبي الاديان والمذاهب المختلفة  
(ز) - بين اهل المدن والارياف  
(ح) - بين انواع المدن ( تجارية ، صناعية ... )  
وبعد درس القضية ، من جميع هذه الوجوه المختلفة ، وضع نظرية مهمة  
عن ( عوامل الانتحار ) دعم بواسطتها ( النظرية العامة ) التي كان وضعها  
عن ( طبيعة الحوادث الاجتماعية ) .



# القسم الثاني

## الاصول الخاصة

ان الاحصاءات التي تهتم الدول كثيرة ومتنوعة . وقد جمعها ( كتلة )  
- الذي يعتبر مؤسس الاحصاء العلمي الحديث - في خمسة صنف  
أساسية :

١ - الاحصاء النفوس ، ٢ - احصاء الاراضي ، ٣ - الاحصاء  
الاقتصادي ، ٤ - الاحصاء السياسي ، ٥ - الاحصاء المعنوي والاخلاقي .  
ان هذا التصنيف قبل من قبل معظم العلماء ، من حيث الاساس . غير ان  
البعض فرقوا بين الاحصاء الفكري والاحصاء الاخلاقي ، فاعتبروا الصنف  
سنة ، عوضاً عن خمسة .

اما الملاحظات التي يبني عليها هذا التصنيف ، فنلخص كما يلي :  
ان العنصر الاصلي الذي يكون الدولة هو ( النفوس ) والنفوس تعيش على  
أراض معينة ، تستثمرها بوسائل شتى . ولها حياة اقتصادية ، وحياة سياسية  
وحياة فكرية وحياة اخلاقية . فمن الطبيعي ان تعتبر كل من ( النفوس )  
و ( الاراضي ) و ( الاحوال الاقتصادية ) و ( الاحوال السياسية )  
و ( الاحوال الفكرية ) و ( الاحوال الاخلاقية ) موضوع صنف خاص  
من الاحصاءات .

ان أهم هذه الاحصاءات ، هو احصاء النفوس . وقد كَوَّن علماء قائماً



بذاته ، يعرف باسم ( الديموغرافيا ) Démographie وهذا الاسم مكون من كلمتين يونانيتين : Demos بمعنى النفوس ، و Graphos بمعنى البحث والوصف . ويمكن ان يترجم بتعبير ( علم النفوس ) .

وأما أوسع هذه الاحصاءات ، فهو الاحصاء الاقتصادي ؛ اذ انه يشمل الاحصاء الزراعي والصناعي والتجاري ، كما يشمل الاحصاءات المتعلقة بالاسعار ، والنقل ، والعمل والعمال ، والمعيشة .

بعض العلماء يصنفون الاحصاء الاقتصادي كما يلي :

( أ ) - احصاء الانتاج - ( ١ ) - الاحصاء الزراعي

( ٢ ) - الاحصاء الصناعي

( ب ) - احصاء المبادلات ( ١ ) - الاحصاء التجاري

( ٢ ) - احصاء النقل

( ج ) - احصاء الاسعار .

ان احصاء العمل والعمال ، اكتسب اهمية خاصة بعد الحرب العالمية .

اما الاحصاء السياسي - فيشمل جميع الاحصاءات التي تتعلق بالحياة

العدلية ، والمالية ، والعسكرية ، والانتخابية ، والبرلمانية . . .

والاحصاء الفكري - يشمل الاحصاءات المتعلقة بالاعراف ، والصحافة

والطباعة ، والمتاحف ، وسائر انواع المعاهد التعليمية ، بوجه عام .

والاحصاء الاخلاقي ، يشمل كل ما يتعلق بالاخلاق - من طلاق ،

واجرام وفحش .

## احصاء النفوس

يستهدف احصاء النفوس أمرين جوهريين :

أ) - معرفة ( حالة النفوس ) ،

ب) - معرفة ( حركة النفوس ) .

ان ( حالة النفوس ) تثبت بتحرير عام ، يكرر عادة مرة في كل عشر سنوات ، وبعضاً في كل خمس سنوات

واما ( حركة النفوس ) ، فتتبع بتسجيل مستمر ، يشمل كل ما يطرأ على النفوس من تحول ، كولادة ، أو وفاة ، أو زواج ، أو طلاق ، أو مهاجرة .

## ١ - تحرير النفوس

### المقصود من كلمة النفوس

١ - ان أول ما يجب ملاحظته في أمر تحرير النفوس ، هو وجوب تثبيت المعنى المقصود من كلمة ( النفوس ) . لان النفوس في كل مملكة تتألف من الاهالي والاجانب ، وقسم من الاهالي الذين يؤلفون ( تبعة الدولة ) يكون في داخل البلاد ، وقسم منهم يكون في خارج البلاد ، بصورة دائمية أو بصورة مؤقتة . كما ان الاجانب أيضاً ، قد يكونون من المقيمين في المملكة ، أو من

الداخلين اليها بصورة مؤقتة .

فاحصاء النفوس قد يشمل جميع هذه الاقسام ، وقد يقتصر على بعضها ولهذا السبب ، اعتاد العلماء ان يميزوا بين ( النفوس الموجودة ) و ( النفوس المقيمة ) و ( النفوس القانونية ) :

النفوس الموجودة ، أو النفوس الفعلية : - تعني جميع الافراد الموجودين فعلا داخل المملكة ، خلال عملية التحرير ، سواء أ كانوا من تبعة الدولة أم من الاجانب ، ومن المقيمين فيها عادة ، أم من الداخلين اليها مؤقتاً .  
النفوس المقيمة : - تعني جميع الافراد المقيمين داخل المملكة عادة . فلا تشمل الاجانب الموجودين في البلاد مؤقتاً ، كما لا تشمل التبعة المقيمين خارج المملكة ايضاً .

النفوس القانونية : - تعني جميع الافراد الذين يعتبرون قانوناً من اهل المملكة ، سواء أ كانوا مقيمين في داخل البلاد ، أم في البلاد الاجنبية . فلا تشمل الاجانب الموجودين داخل حدود المملكة ، ولو كانوا مقيمين فيها عادة . ان الدولة في حاجة الى معرفة جميع هذه الانواع . فأكمل الاحصاءات تتم بتحرير جميع الافراد الموجودين داخل البلاد في يوم تحرير النفوس ، مع الاشارة الى جنسيتهم ومحل اقامتهم ، وتحرير جميع تبعة الدولة المسافرين من المملكة - لمصلحة وطنية او لمصلحة دائمية - مع الاشارة الى المالك التي يقيمون فيها ، اقامة دائمية او وطنية .

وعندما تقارن بين الارقام الاحصائية التي تعود « الى النفوس » في دول مختلفة ، او في السنين المختلفة في دولة واحدة ، يجب ان نضع نصب اعيننا

احتمال اختلاف « نطاق شمول » الاحصاءات المذكورة من هذه الوجهة ؛  
ونتساءل فيما اذا كانت الارقام المدرجة في الاحصاءات خاصة بالنفوس  
القانونية أم النفوس المقيمة أم شاملة للنفوس الموجودة على الاطلاق .

### امضاء التحرير

يترتب على الهيئات التي يعهد اليها بأمر احصاء النفوس ، أن تقوم بالاعمال  
التالية ، استعداداً للتحرير :

اولاً : - تقرير وتثبيت أنواع المعلومات التي يجب أن تجمع خلال  
عملية التحرير .

ثانياً : - تعيين الاسئلة التي يجب أن تسأل لاجل الحصول على  
المعلومات المذكورة .

ثالثاً : - تنظيم الاستمارات التي يجب ان تحتوي على الاسئلة المذكورة ،  
والتي يجب أن تكتب عليها الاجوبة المطلوبة .

رابعاً : - وضع تعليمات تفصيلية لتثبيت خطة العمل ، ولتقرير كيفية  
اجراء التحرير .

خامساً : - ترتيب وتثبيت ملاك الموظفين الذين سيعهد اليهم بامور  
التحرير .

سادساً : - انتخاب هؤلاء الموظفين وتزويدهم بالتعليمات اللازمة ، وتدريبهم  
على اعمال التحرير .

٢ - ان المعلومات التي تجمع خلال تحرير النفوس ، قد تكون :

( أ ) - متعلقة بالنفوس مباشرة .



( ب ) — غير متعلقة بالنفوس مباشرة ، بل متعلقة بالمساكن أو الاحوال الاقتصادية ، وما أشبه ذلك من الامور .

ان المعلومات المتعلقة بالنفوس مباشرة ، قد تتكرر في كل تحرير ، وقد تقبل من تحرير الى آخر .

والمعلومات التي لا تتعلق بالنفوس مباشرة ، قد تدمج في استمارات النفوس نفسها ، أو تكتب على استمارات خاصة ، ترفق باستمارات النفوس ، على أن تبقى منفصلة عنها .

٣ — ان الاسئلة التي تسأل ، يجب :

( أ ) — أن تكون واضحة كل الوضوح ، بحيث لا تترك مجالاً لاي التباس كان .

( ب ) — أن تكون مما تتطلب أجوبة قصيرة على قدر الامكان .

٤ — ان الاستمارات يجب ان ترتب بصورة يدوّل معها :

( أ ) — الاملاء ، خلال عملية التحرير .

( ب ) — التصنيف بعد عملية التحرير .

فحال الاجوبة يجب أن تكون معينة على الاستمارة . ومن المستحسن أن يطبع عليها جوابان — على شكل « نعم » أو « لا » — لكي يشطب على غير الموافق ، ويترك الموافق ، أو تطبع جميع الاجوبة الممكنة ، لكي يشطب على كل ما هو غير موافق منها لكي يبقى الجواب الموافق فقط .

مثال على الطريقة الاولى : هل الشخص متزوج ؟ نعم لا

هل الشخص أرمل ؟ نعم لا

مثال على الطريقة اثنائية :

ما حاله المدني ؟ أعزب ، متزوج ، أرمل مطلق .

٥ - هذا ، ومن جهة أخرى ، قد تكون الاستثمارات :

( أ ) - فردية - ( تختص بكل فرد على حدة )

( ب ) - عائلية - ( تجمع ما يتعلق بجميع أفراد العائلة )

( ج ) - بيتية - ( تجمع ما يتعلق بجميع العائلات التي تسكن بناية

واحدة )

لا حاجة للبيان ان اوفق الاستثمارات لجمع المعلومات المطلوبة وتصنيفها بالسهولة الكافية هي الاستثمارات الفردية . مع هذا ، ان الاستثمارات العائلية والمنزلية أيضاً لا تخلو من فوائد كثيرة ، لانها تسهل الاطلاع على تكوين العائلات والمنازل ، وتظهر بعض الخصائص المهمة من الحياة الاجتماعية . فوفق الخطط في هذا الباب ، هو الاستفادة من مزايا الانواع الثلاثة في وقت واحد : كأن تكتب المعلومات المطلوبة عن الاشخاص في استثمارات فردية ، غير ان هذه الاستثمارات ، ترفق بنوع من الاستثمارات العائلية والمنزلية وكثيراً ما ترتب الاستثمارات العائلية والمنزلية على شكل أغلفة : فتوضع جميع الاستثمارات العائلية الى أفراد العائلة الواحدة داخل (استمارة عائلية) ، كما توضع الاستثمارات العائلية العائدة الى جميع العائلات التي تسكن في دار واحدة داخل (استمارة منزلية) .

٦ - ان املاء الاستثمارات وكتابة الاجوبة عليها ، قد يجري :

( أ ) - من قبل الافراد الذين توجه اليهم الاسئلة ،

- ( ب ) - من قبل الموظفين الذين تمهد اليهم عملية التحرير ؛
- ( ج ) - قسماً من قبل الافراد وقسماً من قبل الموظفين .
- ٧ - ان تكلل عملية الاحصاء بالنجاح المطلوب ، يتوقف على حسن اختيار الخطط ، وتهيئة الرأي العام ، واثقة تدريب الموظفين .
- يجب أن تتخذ كل الوسائل الممكنة لتبوير الرأي العام عن مرامي التحرير وخططه . ويجب ان يستفاد في هذا الباب من جميع أنواع وسائل الدعاية - من نشرات ، ومقالات ، واعلانات ، ودروس ، ومحاضرات ، واذاعات ..
- ان تحرير النفوس يجب ان يتم باعظم ما يمكن من السرعة . واحسن التحارير ، هو الذي يتم في يوم واحد فقط .
- ولا حاجة للقول ان انجاز التحرير في يوم واحد ، يتطلب استخدام عدد كبير من الموظفين ، لكي تصيب كل واحد منهم منطقة صغيرة ، بحيث لا يصعب اتمام تحريرها في المدة المعينة .
- وهؤلاء الموظفون يجب ان يزودوا بتعليمات مفصلة ، كما يجب ان يدربوا على العمل قبل اليوم المعين .
- ولا حاجة للبيان أنه يجب ان يكون بين هؤلاء الموظفين أنواع مختلفة ومن مراتب متعددة ، لكي توزع الاعمال بينهم وفقاً لقاعدة « سلسلة المراتب » ، ولكي تضمن المراقبة الضرورية ، بالرغم عن كثرة الموظفين وانبثاقهم في طول البلاد وعرضها .
- ويجب أن يطلب اليهم أن يستعدوا الى أعمالهم ، استعداداً تاماً قبل اليوم المعين لاجراء التحرير . فعلى كل واحد منهم أن يتعرف برؤسائه

من جهة ، وبمروءية من جهة أخرى ؛ فعلى الذين يعهد اليهم بتوزيع الاستمارات وجمعها أو تحريرها ، ان يتجولوا في جميع أنحاء دائرة عملهم ، ويتعرفوا الى جميع الدور الموجودة فيها ، ويبحثوا عن عدد العائلات التي تسكنها ، بحيث لا يبقى شيء خفياً عنهم ، من الطرق والدور والقرى .. ليوم التحرير .

ولزيادة اسباب النجاح ، من المفيد أن يقدم على تحرير تمهدي أو تجريبي ينحصر في مدينة واحدة ، لتمرين الموظفين من جهة ، ولتجربة الخطوة الموضوعة لظهار وإكمال نواقصها من جهة أخرى .

٨ - ومن أهم الأمور التي يجب ان يعتني بها في احضار الاحصاء ، هو : تعريف التعابير المستعملة بوضوح تام ، وتنوير الرأي العام والموظفين في هذا الباب بصورة مفصلة .

فمثلاً : لاجل املاء استمارة العائلة ، يجب أن يعرف قبل كل شيء ، ماذا يقصد من كلمة « العائلة » . أيجب أن يدخل المستخدمون والضيوف والمستأجرون في الاستمارة المذكورة ؟ أم يتركوا خارجاً عنها ؟ أيجب أن ينحصر الامر في « الافراد الموجودين » فقط ، أم يجب ان يشمل « الغائبين » منهم أيضاً ؟ هذه المسائل وأمثالها ، يجب أن توضح توضيحاً تاماً .

ان القصد من كلمة « العائلة » المبحوث عنها في استمارات الاحصاء هو « مجموع الاشخاص الذين يعيشون ويبيتون معاً » ولذلك فجميع الخدم الذين ينامون في الدار ، يدخلون في « فهرست » العائلة التي يخدمون فيها . واما الذين يخدمون في الدار ، دون أن يناموا فيها ، وبتعبير آخر : ان الذين



يذهبون الى دورهم الخاصة بعد الانتهاء من خدماتهم فلا يدخلون في الاستمارة المذكورة .

وكذلك اذا كان هناك من يبيت مع العائلة ( مقابل اجرة شهرية او بلاجرة ) دون ان يكون من الاقارب ، فان اسمه يدخل في استمارة العائلة ، بعد أسماء الاقارب والخدم . غير أنه اذا وجد شخص مرتبط بالعائلة لاجل الطعام فقط ، ( شخص يأكل مع العائلة ، ثم يذهب الى انبيته في محل آخر ) فان اسمه لا يدخل في الاستمارة .

ان أسماء أفراد العائلة الحاضرين تذكر على حدة ، وأسماء الغائبين على حدة . ويقصد من الغيبوبة « الغيبوبة الموقنة » فقط ( لاجل السياحة ، أو الاستشفاء ، أو الشغل ) ، واما الغيبوبة الدائمة ( لاجل اتمام سني الخدمة العسكرية ، أو الدراسة في مدرسة داخلية ، أو الاشغال في محل تجاري أو صناعي خاص ... ) فتعتبر بمثابة انفصال عن العائلة .

هذه المسائل ، وما يشابهها من المسائل الاخرى ، يجب أن توضع نصب الاعين ، وتوضح الى الناس والى جميع الموظفين ، قبل الاقدام على عملية « تحرير النفوس »

### المعلومات التي تطلب مهمل تحرير النفوس

ان عملية « تحرير النفوس » من العمليات الهامة التي تضطر الحكومات الى بذل نفقات طائلة وتشغيل موظفين كثيرين . ولذلك تنتهز الحكومات فرصة اجراء تحرير النفوس للحصول على بعض المعلومات الاحصائية عن الاحوال الاجتماعية أيضاً . فتدخل في استمارات التحرير بعض الاسئلة التي تستهدف

الوصول الى تلك المعلومات بوجه خاص ، كلاسئلة المتعلقة بالمساكن ، وتوزع العائلات عليها وعدد الغرف التي تتألف منها وعدد شبابيك الغرف ... وهلم جرا

كما ان القوانين الانتخابية والقوانين البلدية ، وقوانين الهجرة والاقامة أيضاً تتطلب بعض المعلومات ، لضمان تنفيذ احكامها . وحيث ان جميع هذه القوانين تختلف من مملكة الى اخرى ، فمن الطبيعي ان تختلف المعلومات التي تطلب في التحرير ايضاً من مملكة اخرى .

مع هذا ، قد تداول علماء الاحصاء وممثلو الحكومات فيما بينهم - في مؤتمرات الاحصاء الاممية - لتنسيق المعلومات المطلوبة . فاوصوا بادخال المعلومات التالية في استمارات التحرير :

- ١ - الاسم واللقب ( اسم الشخص واسم العائلة )
- ٢ - الجنس ( ذكر او انثى )
- ٣ - السن ( تاريخ الولادة ، مع تعيين الشهر والسنة )
- ٤ - العلاقة مع رئيس العائلة ( ابن ، زوجة ، خادم .. )
- ٥ - الحال المدني ( اعزب ، متزوج ، أرمل ، مطلق )
- ٦ - المهنة ووسيلة المعيشة
- ٧ - الدين والمذهب
- ٨ - اللغة ( لغة الام - لغة التكلم الاعتيادي في الدار )
- ٩ - معرفة القراءة والكتابة
- ١٠ - محل الولادة والجنسية

١١ - محل الاقامة وكيفية الاقامة

١٢ - المعاشات والاسقام البدنية

### تصنيف اصحاب المهن

ان بين المعلومات التي ذكرناها آنفاً قضية المهن تتطلب البحث والنظر اكثر من جميعها . لان المهن متنوعة جداً ، والاحاطة بجميعها مما يتطلب تصنيفاً معقولاً .

ان معهد الاممي للاحصاء كان قد قبل - سنة ١٨٩٣ - التصنيف التالي ، بناء على اقتراح « بر يتيون » :

الزراعة ، التعدين ، الصناعة ، النقل ، التجارة ، القوة العامة ، الادارة العامة ، المهن الحرة ، الاعمال البيتية .

ان كل صنف من هذه الصنوف الاساسية قسم الى عدة اقسام ، بلغ مجموعها ٤٩٩

عندما اقترح « بر يتيون » هذا التصنيف ، برره بالملاحظات التالية :  
( أ ) ان الانسان يحصل على المواد الضرورية لكل مهنة ، انا عن طريق استثمار سطح الارض ( ١ - الزراعة ) ، واما عن طريق استغلال تحت الارض ( ٢ - التعدين ) .

( ب ) - وهذه المواد الاولى تحول بواسطة ( ٣ - الصناعة ) وتنقل الى المحلات التي تطلبها بواسطة ( ٤ - المناقلة ) ، وتوزع على المستهلكين بفضل ( ٥ - التجارة ) .

(ج) - لاجل استتباب الامن والطأئينة في جميع المهن والمجتمعات ،  
يتكون في كل مملكة جيش وشرطة ( ٦ - لقوة العامة ) ، وإدارات متنوعة  
( ٧ - الادارة العامة ) والاشخاص الذين يعيشون بفضل مهنتهم الحرة ( ٨ - المهن  
الحرة ) ، والذين يعيشون بموارد أملاكهم وأراضيهم ( ٩ - الملاكون ) يأتون  
بطبيعة الحال بعد أصحاب المهن السالفة الذكر .

(د) - ويجب ان نضيف الى كل ذلك : الاشخاص الذين يقومون  
بخدمات بيتية ( ١٠ - الاعمال البيتية ) ، والذين ليس لهم مهنة معينة  
( ١١ ) ، والذين يكونون غير منتجين او مجهولي المهنة .

### التصنيف الا فرنسى

التصنيف الا فرنسى لا يختلف عن الاقتراح السالف الذكر الا قليلا :

( أ ) - النفوس الفعالة . اي الذين يشتغلون بـ :

١ - الصيد البري والبحري

٢ - الزراعة والأحراش

٣ - الصنائع الاخراجية

٤ - « التحويلية

٥ - « النقلية

٦ - التجارة والصيرفة

٧ - المهن الحرة والخدمات الديفية

٨ - الخدمات الشخصية والبيتية



٩ - خدمات الدولة والنواحي والبلديات  
( ب ) - النفوس غير الفعالة .

### التصنيف الانكليزي

التصنيف الانكليزي يختلف عن التصنيف الافرنسي اولا من حيث الترتيب ، وثانياً من حيث عدد الفروع . اذ انه يقسم الصنائع التحويلية الى اثني عشر صنفاً .

- |                            |                       |
|----------------------------|-----------------------|
| ١ - خدمات الحكومة          | ٢ - الدفاع            |
| ٣ - المهن الحرة            | ٤ - الخدمات البيتية   |
| ٥ - التجارة                | ٦ - النقل             |
| ٧ - الزراعة                | ٨ - الصيد             |
| ٩ - المقالع والمناجم       | ١٠ - الصنائع المعدنية |
| ١١ - صنائع الحجارة الكريمة | ١٢ - الانشائية        |
| ١٣ - الصنائع الخشبية       | ١٤ - الخزفية          |
| ١٥ - الصنائع الكيماوية     | ١٦ - الصنائع الجلدية  |
| ١٧ - صناعة الورق والكتب    | ١٨ - النسيج           |
| ١٩ - صنائع الملبوسات       | ٢٠ - صنائع الاطعمة    |
| ٢١ - المشروبات             | ٢٢ - مهن متنوعة       |
| ٢٣ - العاطلون .            |                       |

### التصنيف المصري

أن الاحصاءات التي تنشرها الحكومة المصرية تصنف السكان حسب « الحرف والصنائع » كما يأتي :

- |                    |                             |
|--------------------|-----------------------------|
| ١ - الزراعة والصيد | ٢ - استخراج المعادن         |
| ٣ - الصنائع        | ٤ - النقل                   |
| ٥ - التجارة        | ٦ - القوة العسكرية          |
| ٧ - المصالح العامة | ٨ - الصنائع الشريفة العليا  |
| ٩ - أصحاب الاملاك  | ١٠ - خدمات منزلية           |
| ١١ - حرف بدون قيد  | ١٢ - عاطلون ومجهولو الصنائع |

### تصنيف نشرة عصبة الأمم

ان « مصلحة الاستعلامات الاقتصادية » التابعة لعصبة الأمم ، تنشر احصاءاً عاماً كل سنة . ان الاحصاء المذكور يصنف النفوس — حسب مهنتهم — كما يلي :

- |                           |                        |
|---------------------------|------------------------|
| ١ - لزراعة والصيد         | ٢ - المقاتل والمناجم   |
| ٣ - الصناعة               | ٤ - التجارة            |
| ٥ - الملاحة التجارية      | ٦ - وسائل النقل الأخرى |
| ٧ - الجيش والاسطول        | ٨ - الإدارة العامة     |
| ٩ - المهن الحرة           | ١٠ - الخدمات البيتية   |
| ١١ - مهن أخرى غير معينة . |                        |

### موقع الشخص في المهنة

ان معرفة نوع المهنة التي يتعاطاها الشخص ، لا تكفي لاغراض الاحصاء ، بل يجب أن يعرف - زيادة على ذلك - موقع الشخص من المهنة المذكورة ايضاً :

فمثلاً أيشغل بالحرفة أو الصنعة المذكورة على حسابه الخاص ، أم على حساب غيره ؟

واذا كان يشتغل على حسابه الشخصي : هل يستخدم عمالاً وموظفين ؟ وهل يدفع أجوراً يومية ، او راتباً شهرياً معيناً ؟

واذا كان يشتغل على حساب غيره : أهو أجير ، - يتقاضى اجرة يومية ؟ أم موظف ، - يتقاضى راتباً مقنناً ؟

### تصنيف النفوس حسب الاعمار

ين تصنيف النفوس حسب الاعمار ، يجري بصور مختلفة : (أ) - اعتبار كل عشر سنوات صنفاً واحداً . (ب) - اعتبار كل خمس سنوات صنفاً واحداً (ج) - تفريق بعض السنوات من العمر ، واعتبار كل سنة صنفاً واحداً .

ان أتم الاحصاءات تبثني على التصنيف التالي :

(أ) - كل شهر على حدة ، منذ الولادة حتى ختام السنة الاولى

من العمر

( ب ) — كل سنة على حدة ، منذ السنة الاولى حتى ختام السنة الرابعة والعشرين من العمر .

( ج ) — كل خمس سنوات ، من الخامسة والعشرين حتى الستين .

( د ) — كل عشر سنوات ، من الستين فصاعداً

واما الاسباب الداعية الى ذلك ، فتتلخص فيما يلي :

( أ ) — ان نسبة وفيات الاطفال تكون كبيرة جداً في السنة الاولى من العمر . فمعرفة عدد هؤلاء موزعاً على الشهور ، من الامور التي تهتم الحكومات وتفيد الجمعيات التي تشتغل بحماية الاطفال .

( ب ) — ان نسبة الوفيات ، تكون كبيرة ، حتى السنة الخامسة من العمر . و بعد ذلك تبتدىء من الدراسة ، على درجاتها المختلفة . وتلي ذلك من الخدمة العسكرية . ولذلك نحتاج الحكومات الى معرفة عدد النفوس موزعاً على السنين في الاعمار المبحوث عنها .

( ج ) — ان الحاجة الى معرفة عدد النفوس حسب كل سنة من سني العمر تقل بعد ذلك ، فيصبح من الجائز أن يكفي بملاحظة توزيع النفوس على كل خمس سنوات من العمر .

مع هذا ، فمعظم الاحصاءات التي تنشر تلتزم التلخيص اكثر من ذلك أيضاً :

ان الاحصاء العام الذي تنشره عصبة الامم ، يصنف النفوس حسب الاعمار كما يلي :

أقل من خمسة ؛ ٥ - ٩ ، ١٠ - ١٤ ، ١٥ - ١٩ ، ٢٠ - ٢٤ ، ٢٥ - ٢٩ ،



٣٠ - ٣٩ ، ٤٠ - ٤٩ ، ٥٠ - ٥٩ ، ٦٠ فما فوق .

### توزيع النفوس على المدن

ان توزع النفوس على الارض ، وبين المدن والارياف ، من امور التي يجب أن يهتم بها في الاحصاءات :

ان المدن تصنف حسب نفوسها كما يلي :

نفوسها أقل من ٥٠٠

١٠٠٠ —	٥٠١	» تراوح بين
٢٠٠٠ —	١٠٠١	» » »
٥٠٠٠ —	٢٠٠١	» » »
١٠٠٠٠ —	٥٠٠١	» » »
٢٠٠٠٠ —	١٠٠٠١	» » »
٥٠٠٠٠ —	٢٠٠٠١	» » »
١٠٠٠٠٠ —	٥٠٠٠١	» » »
٢٠٠٠٠٠ —	١٠٠٠٠١	» » »
٣٠٠٠٠٠ —	٢٠٠٠٠١	» » »
٤٠٠٠٠٠ —	٣٠٠٠٠١	» » »
٥٠٠٠٠٠ —	٤٠٠٠٠١	» » »
	٥٠٠٠٠١	» تزيد على

ومع هذا فمعظم الاحصاءات تلتزم التلخيص اكثر من ذلك :

فالمدن التي تقل نفوسها عن الالفين ، تعتبر من القرى وتدخل في عداد « الارياف » بوجه عام . وعلى هذا الاساس تقسم النفوس الى « ريفية » و « مدنية » .

واما المدن التي يتجاوز عدد نفوسها الالفين ، فكثيراً ما تصنف على وجه الاختصار كما يلي :

من ٢٠٠٠ — ٥٠٠٠

« ٥٠٠٠ — ١٠ر٠٠٠

» ١٠ر٠٠٠ — ٢٥ر٠٠٠

» ١٥ر٠٠٠ — ٥٠ر٠٠٠

» ٥٠ر٠٠٠ — ١٠٠ر٠٠٠

واما نسبة النفوس الى مساحة الارض ، فتسمى بـ « كثافة النفوس » و « كثافة النفوس » هي عدد النفوس التي تصيب كل كيلو متر مربع من الارض . ونحسب بالنسبة الى مجموع المملكة من جهة ، وبالنسبة الى التقسيمات الادارية المختلفة من اخرى .

### توزيع النفوس على المساكن

ان تعداد النفوس — سيما في المدن الكبيرة — كثيراً ما يرافقه جمع المعلومات المتنوعة عن المنازل والمساكن أيضاً :

بناية المنزل ، من كم طابق تتألف ؟ والى كم دائرة تنقسم ؟ كم غرفة ، وكم حانوت فيها ؟ كم من اقسامها مخصصة للاعمال الصناعية والتجارية ؟

وكم من أقسامها معدة الى السكنى ؟ كم عائلة تسكن فيها ؟ كم عدد المراحيض الموجودة فيها ؟ عدد العامة منها ، والخاصة ؟ كم عدد المطابخ الموجودة فيها ؟ العامة منها ، والخاصة ؟ هل توجد فيها تأسيسات كهربائية ؟ تأسيسات لتوزيع المياه ؟ للتسخين العام ؟ للتسخين الخاص ؟ هل فيها مغسل عام ؟ غرفة للخدم ؟

وكل واحد من المساكن التي تقطنها عائلة : من كم غرفة تتألف ؟ كم شباك فيه ؟ وكم عدد الشبايك المطلة على الشارع العام ؟ على الحديقة ؟ كم عدد الشبايك المفتوحة على فناء الدار ؟ هل له مرحاض خاص ؟ هل له مطبخ خاص ؟ وسائل التسخين ؟

ان هذه المعلومات مفيدة جداً ، لمعرفة الشروط الصحية والاجتماعية التي تحيط بالعائلات ، وتساعد الحكومات والبلديات على اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين هذه الاحوال .

### استد من الاستد

ان الاسئلة التي توجه الى رؤساء العائلات والافراد ، خلال تعداد النفوس تختلف اختلافاً كبيراً باختلاف المالك من جهة ، وباختلاف الغايات الاصلية والفرعية التي تستهدف في الاحصاء من جهة اخرى .

واذا لا نرى مجالاً لدرج نماذج استمارات كاملة ، فنكتفي بذكر بعض الامثلة التي تعطي فكرة كافية عن مبلغ تنوع تلك الاسئلة :

١ - بعض الاسئلة عن المساكن : - أنت صاحب الدار التي تسكن فيها ؟ أم مستأجر ؟ أم مستأجر من مستأجر ؟

- ما هي قيمة مسكنك ؟ ما هو بدل ايجاره ؟  
 ما عدد غرفه ؟ ( ماعدا الدهلوز والمرحاض )  
 كم عدد الغرف المحرومة من شبائيك ؟  
 كم عدد الغرف التي لها شباك او شبان كان مطلان على الشارع ؟ مطلة على  
 الحديقة ؟ على فناء الدار ؟  
 كم غرفة مجهزة بموقد ثابت ؟  
 أ في مسكنك مطبخ خاص ؟ أم هناك مطبخ مشترك ؟  
 هل لك غرفة أكل خاصة ؟ حمام خاص ؟  
 هل انت مشترك في شركة الماء ؟  
 هل تشتغل في دارك ؟  
 متى سكنت هذه الدار ؟
- ٢ - بعض الاسئلة عن الام والاب والاولاد .  
 ابن ولد والدك ؟ ما هي اللغة التي يتكلم بها ؟  
 ابن ولدت والدتك ؟ ما هي اللغة التي تتكلم بها ؟  
 متى تزوجت ؟  
 كم ولد لك ؟  
 كم منهم لا يزال حياً ؟  
 ( عن الاولاد الصغار ) كم من المدة أرضع من ثدي امه ؟  
 كم من المدة أرضع من قبل مرضعة ؟  
 كم من المدة تغذى بحليب حيوان ؟ بشي يقوم مقام الحليب ؟ بماذا  
 يتغذى الآن ؟ ..



## ٢

## مركز النفوس وتسجيل النفوس

١ — ان التشكيلات الادارية والبلدية الموجودة في جميع الحكومات ، تحتوي على هيئة موظفين ، مكلفة بـ « تسجيل النفوس » — ودوائر تعرف باسم « دوائر النفوس » .

ان كل ما يتعلق بحركة النفوس — من ولادات ووفيات ومناكحات ومفارقات — تسجل في هذه الدوائر ، حين حدوثها ، وفقاً لاحكام القوانين الموضوعة لهذه الغاية .

فالولادات يجب أن تسجل في مدة قصيرة بعد الولادة — حسب ما يقرره القانون . . والاشخاص المسؤولون عن ذلك ، هم ابو المولود ، القابلة التي ولدت له ، والطبيب الذي قام بعملية التوليد ، او حضر الولادة او شاهد المولود ، مختار القرية او المحلة . . والقوانين الموضوعة تحتم على احد هؤلاء أو على قسم منهم ، أو على جميعهم تقديم بيان عن المولود الجديد — مع المعلومات اللازمة عن أبويه — في مدة معينة ، وتضع بعض العقوبات على من يتقاعس أو يتأخر عن الاخبار المفروض .

وكذلك الوفيات ، فيجب ان تقدم عنها ايضاً البيانات اللازمة عقب الوفاة ، وقبل الدفن .

والزواج ايضاً يجب ان يسجل بصورة رسمية .

(ج) - تصنيف هذه الوفيات بالنسبة الى أحيائها

(د) -- نسبة الوفيات ، بالنظر الى مجموع النفوس

(هـ) -- الى كل صنف من اصناف النفوس .

ان الاحصاءات التي تربينا كيفية توزيع الوفيات على الاعمار المختلفة مهمة جداً . لان الضرر الاجتماعي الذي ينجم عن الوفيات ، يختلف اختلافاً كبيراً بالنسبة الى هذه الاعمار :

(أ) -- وفيات الاطفال ، قبل وصولهم الى سن الانتاج

(ب) -- وفيات الشبان والكهول الذين في سن الفعالية والانتاج

(ج) -- وفيات الشيوخ الذين خرجوا من طور الانتاج .

فالطفل الذي يموت قبل ان يصل الى سن الانتاج ، يكون المجتمع قد خسر كل ما صرفه لاجل اعاشته وتعليمه وتدريبه ، كما يكون قد حرم من الاعمال المتوقعة منه . في حين ان الشيخ الذي يتوفى بعد الخروج من سني الانتاج ، لا يسبب للمجتمع ، ضرراً ملموساً .

هذا ، ومن جهة اخرى ، ان وفيات الاطفال الصغار مما يمكن تقليلها بمقياس كبير ، بفضل التدابير الصحية والتنظيمات الاجتماعية . ولهذا الاسباب تهتم الحكومات في معرفة « اعمار المتوفين » بتفصيل .

٤ -- الزواج -- ان سجلات الزواج تبين عدد العقود التي تحدث في كل سنة . واما نسب المناكحات فتكون على نوعين :

(أ) -- ما يصيب من الزواج كل الف نسمة من النفوس العامة .

(ب) -- ما يصيب من الزواج كل الف رجل قابل للزواج ( معظم

الحكومات تعتبر ذلك من كان عمره فوق الثامنة عشرة ) .

ومن المفيد أن تصنف عقود الزواج حسب الاعمار من جهة ، وحسب التقسيمات الادارية والمهنة ووسائل المعيشة من جهة اخرى .

٢ - تنشر دوائر الاحصاء ، كل سنة ، تخميناتها عن نفوس البلاد ، مستندة

على الامرين التاليين :

اولا : - ارقام التعداد الاخير ،

ثانياً : - المعلومات المسجلة عن الولادات والوفيات ، منذ تأريخ

التعداد الاخير .

### ٣

#### مقارنات امصائية

##### عن نفوس بعض البلاد

ندرج فيما يلي بعض المعلومات الاحصائية ، لاطهار مبلغ تحول الارقام والنسب المتعلقة بحالة النفوس وحركتها ، بتحول البلاد من جهة ، وبتحول السنين والاجيال من جهة اخرى . وقد استخرجنا هذه المعلومات من ( الحولية الاحصائية ) التي نشرتها عصبة الامم سنة ١٩٣٧ .

١ - ان عدد المواليد خلال سنة ١٩٣٦ كان :

٢١٩٠٠٠٠

في اليابان

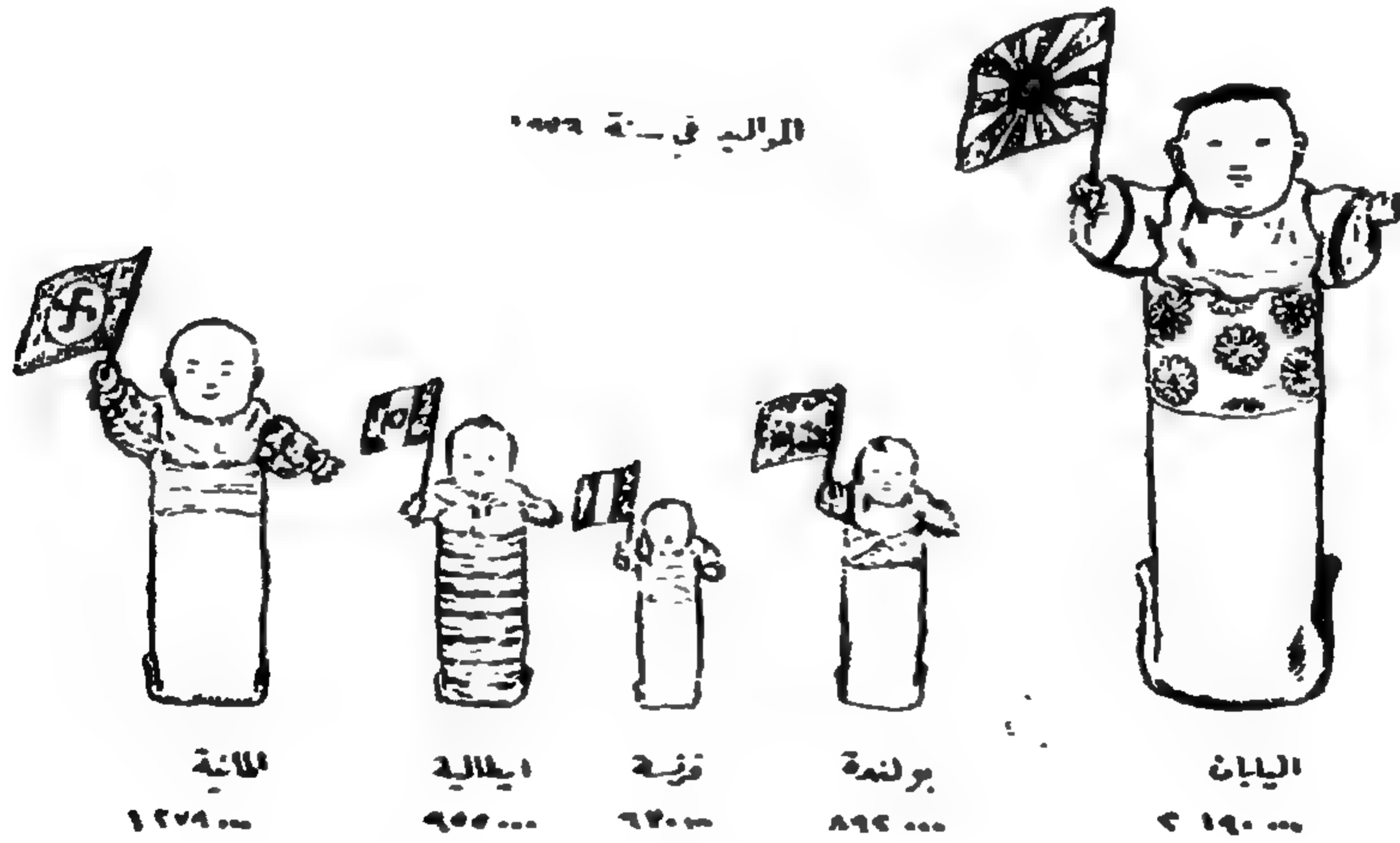
١٢٧٩٠٠٠

» المانيا

٩٥٥٠٠٠

» ايطاليا

٨٩٢٠٠٠	في بولندة
٦٣٠٠٠٠	» فرنسا
٢١٥٥٠٠٠	» الولايات المتحدة
٦٤٥٠٠٠	» مصر
٧٢٠٤٨٩	» بريطانيا العظمى
ان (الشكل ١٣) يرينا نسب الارقام الخمة الاولى ، بواسطة (صور متناسبة) :	



( الشكل ١٣ ) - مقارنة عدد المواليد

٢ - فيما يلي سلسلة أرقام تبين نسب الولادات في بعض البلاد المهمة  
( عدد المواليد ، بالنسبة الى كل ألف من النفوس )

١٩٣٦ - ١٩٣٥

١٩٢١ - ١٩٢٥

٤١٩

٤٣٠

مصر



١٦٩	٢٢٥	الولايات المتحدة
١٩	٢٢١	المانيا
١٥٢	١٩٣	فرنسة
٢٢٢	٢٩٧	ايطاليا
١٥٣	٢٠٤	بريطانيا العظمى
٣١٦	٣٤٦	اليابان

٣ - فيما يلي سلسلة أرقام تبين نسب الوفيات في البلاد المذكورة ( عدد الوفيات ، بالنسبة الى كل ألف من النفوس ) :

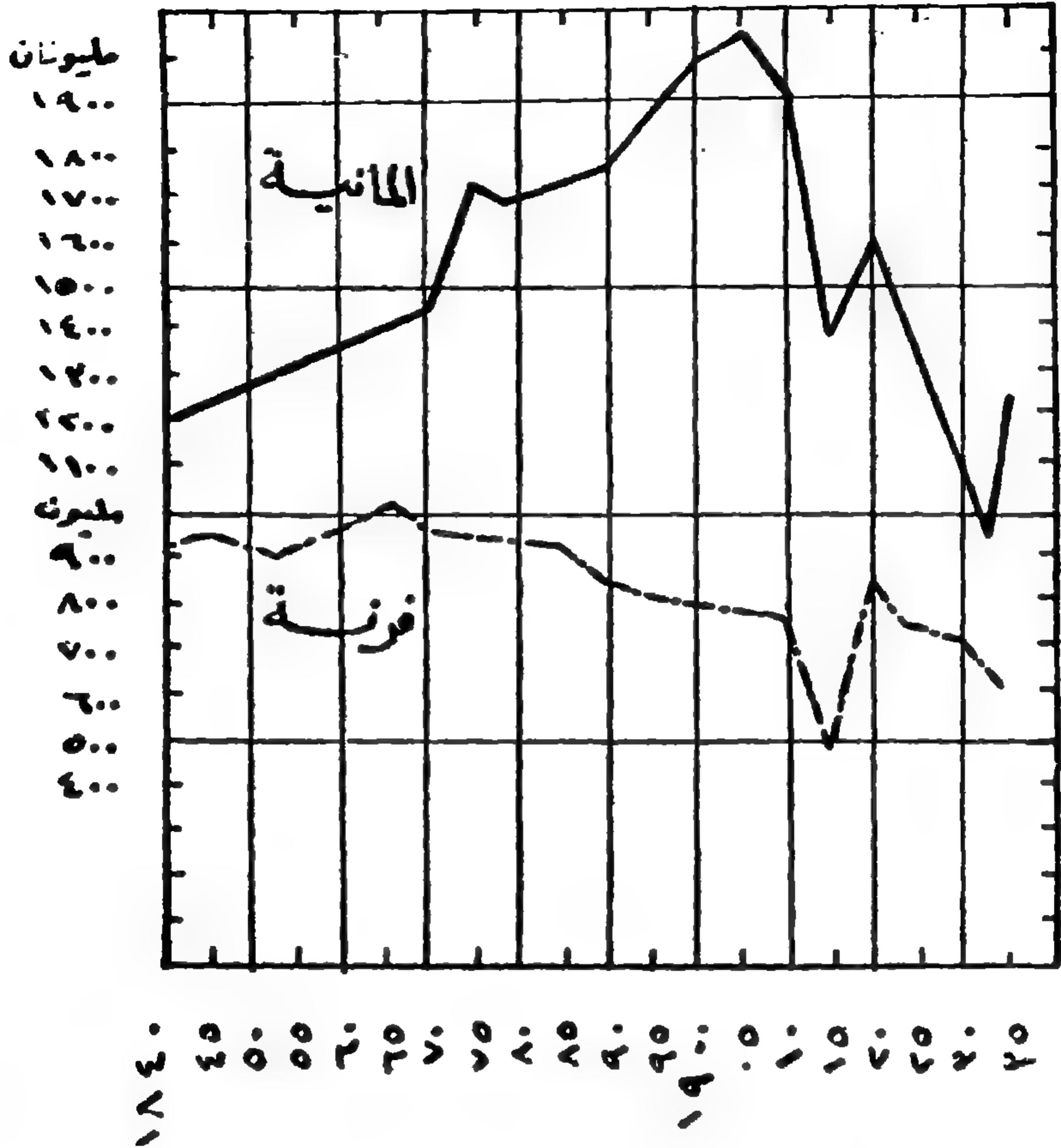
٩٣٤	٩٢١-٩٢٥	
٢٦٧	٢٥٤	مصر
١٠٩	١١٨	الولايات المتحدة
١١٨	١٣٣	المانيا
١٥٧	١٧٢	فرنسة
١٣٥	١٤	ايطاليا
١٢٣	١٢٤	بريطانيا العظمى
١٦٨	٢١٨	اليابان

٤ - فيما يلي سلسلة أرقام تبين نسب « زيادة النفوس » في البلاد المذكورة ( زيادة التولدات على الوفيات ، بالنسبة الى كل ألف من النفوس )

	١٩٣٦	١٩٢١ - ١٩٢٥
مصر	١٥٢	١٧٦
الولايات المتحدة	٦٠	١٠٧
المانيا	٧٢	٨٨
فرنسة	٠٥	٢١
ايطاليا	٨٧	١٣٤
بريطانيا العظمى	٣٠	٨٠
اليابان	١٤٨	١٢٨

٥ - فيما يلي سلسلة أرقام تبين نسب وفيات الاطفال في البلاد المبحوث عنها ( عدد الاطفال الذين يموتون قبل اتمام السنة الاولى من العمر ، بالنسبة الى كل ألف من الذين يولدون أحياء ) .

	١٩٣٦	١٩٢١ - ١٩٢٥
مصر	١٦١	١٤٤
الولايات المتحدة	٥٦	٧٤
المانيا	٦٦	١٢٢
فرنسة	٥٩	٩٥
ايطاليا	١٠١	١٢٦
بريطانيا العظمى	٦٢	٨٧
اليابان	١٠٧	١٥٩



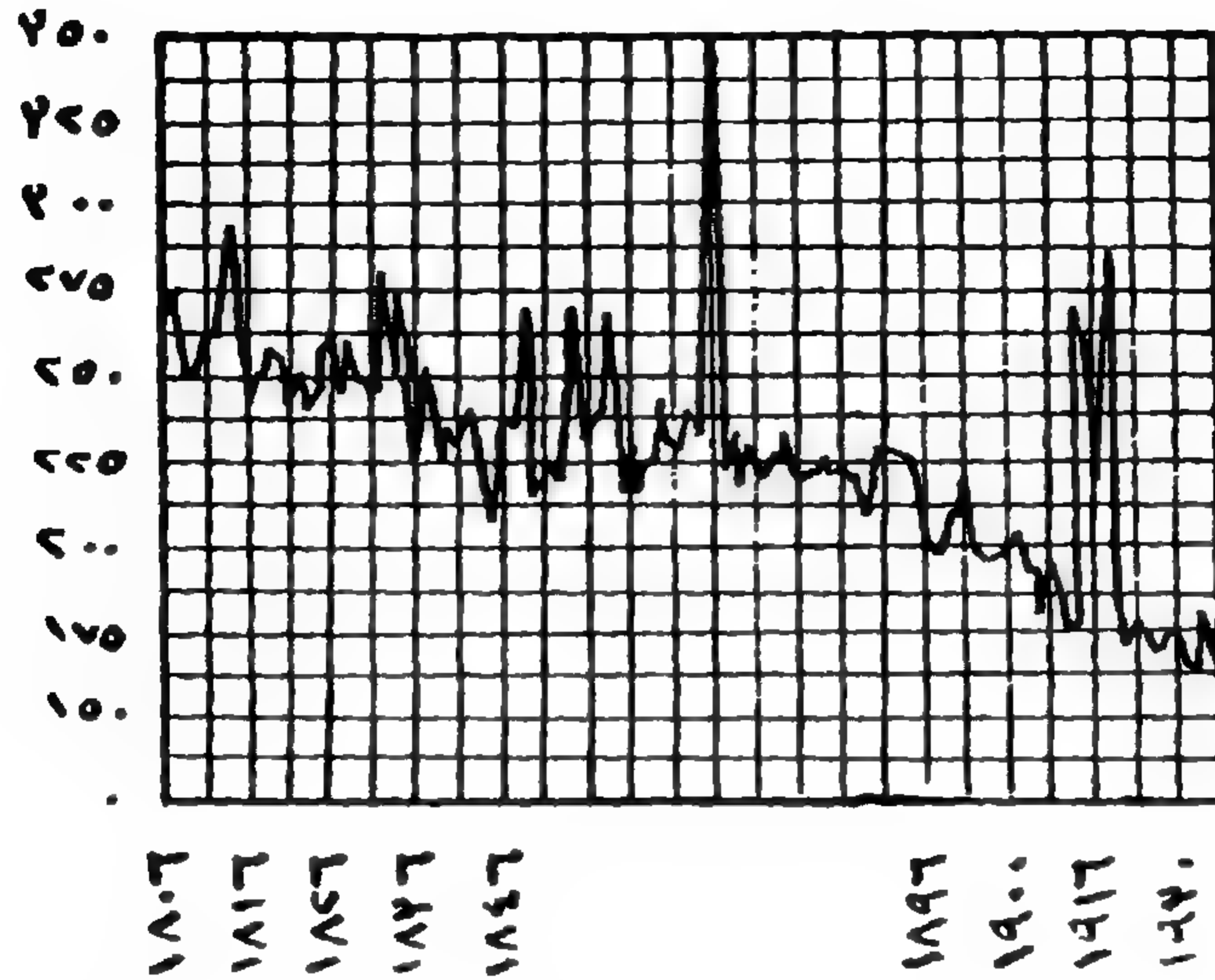
( شكل ١٤ ) — التولدات في فرنسا وألمانيا

( من ١٨٤٠ حتى ١٩٣٥ )

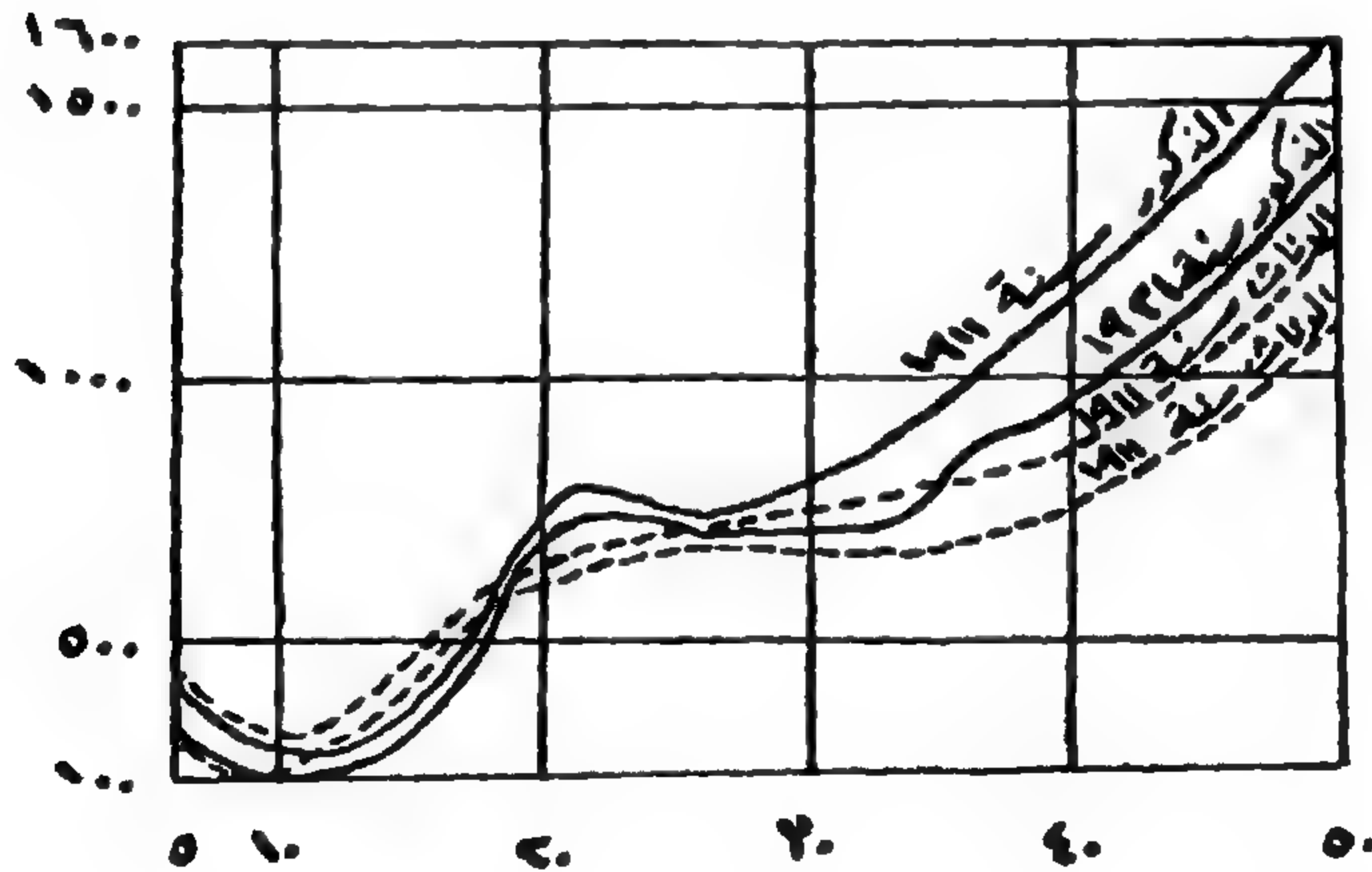
الخط الاقوي : السنين — الشاقولي : عدد المواليد

( بالارقام المطلقة )

( الخطوط البيانية ، تظهر الفرق بوضوح كبير )



( شكل ١٥ ) - احصائية الوفيات في فرنسا ، من ١٨٠٦ الى ١٩٣٠  
( الخط الاقوي : السنين - الخط الشاقولي : الوفيات )



( شكل ١٦ ) - توزيع الوفيات على الاعمار ، في الذكور والاناث .  
( حسب الاحصاءات الفرنسية ، مقارنة بين سنتي ١٩١١ و ١٩٢١ )  
الخط الاقوي : الاعمار - الشاقولي : الوفيات

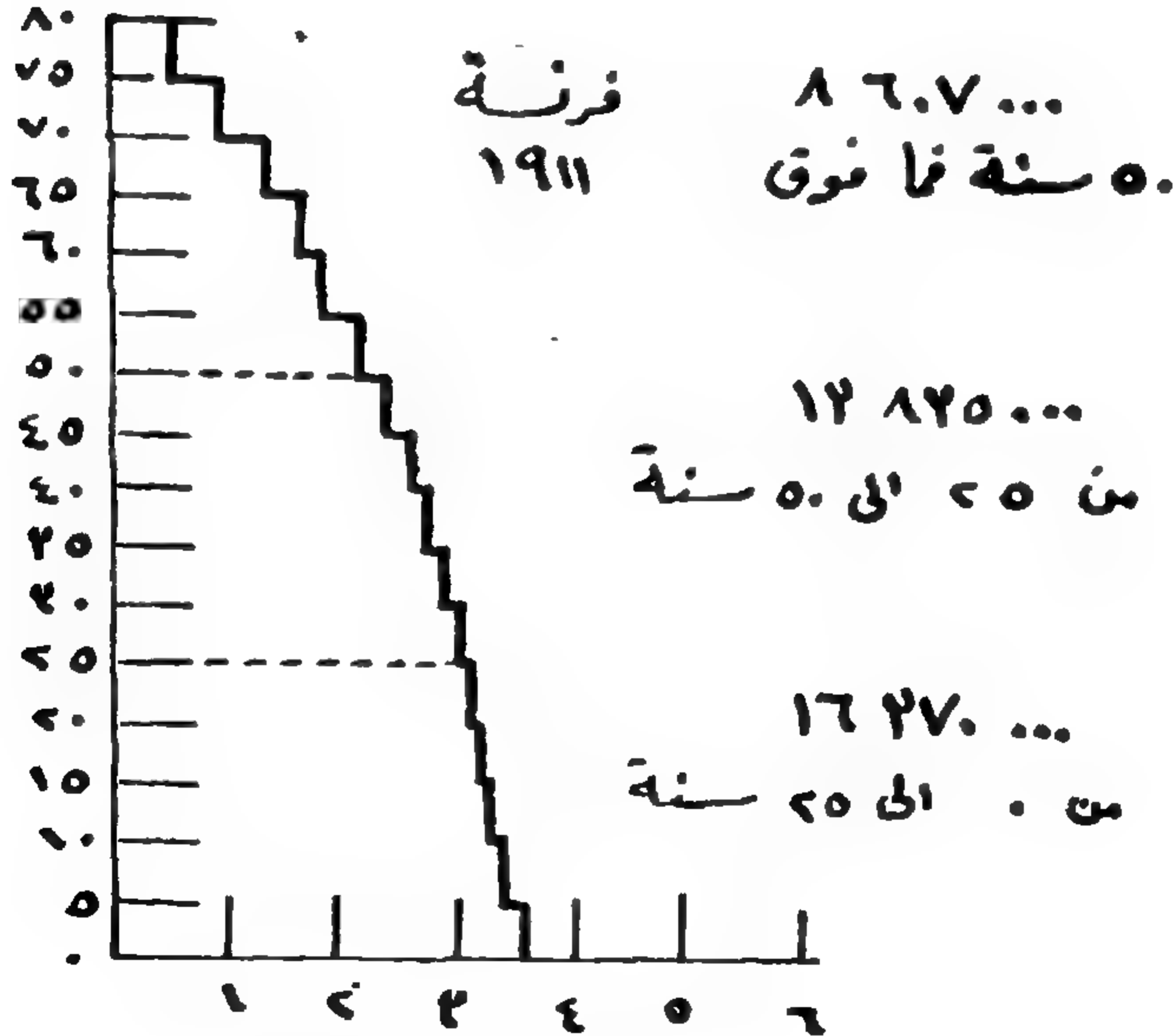
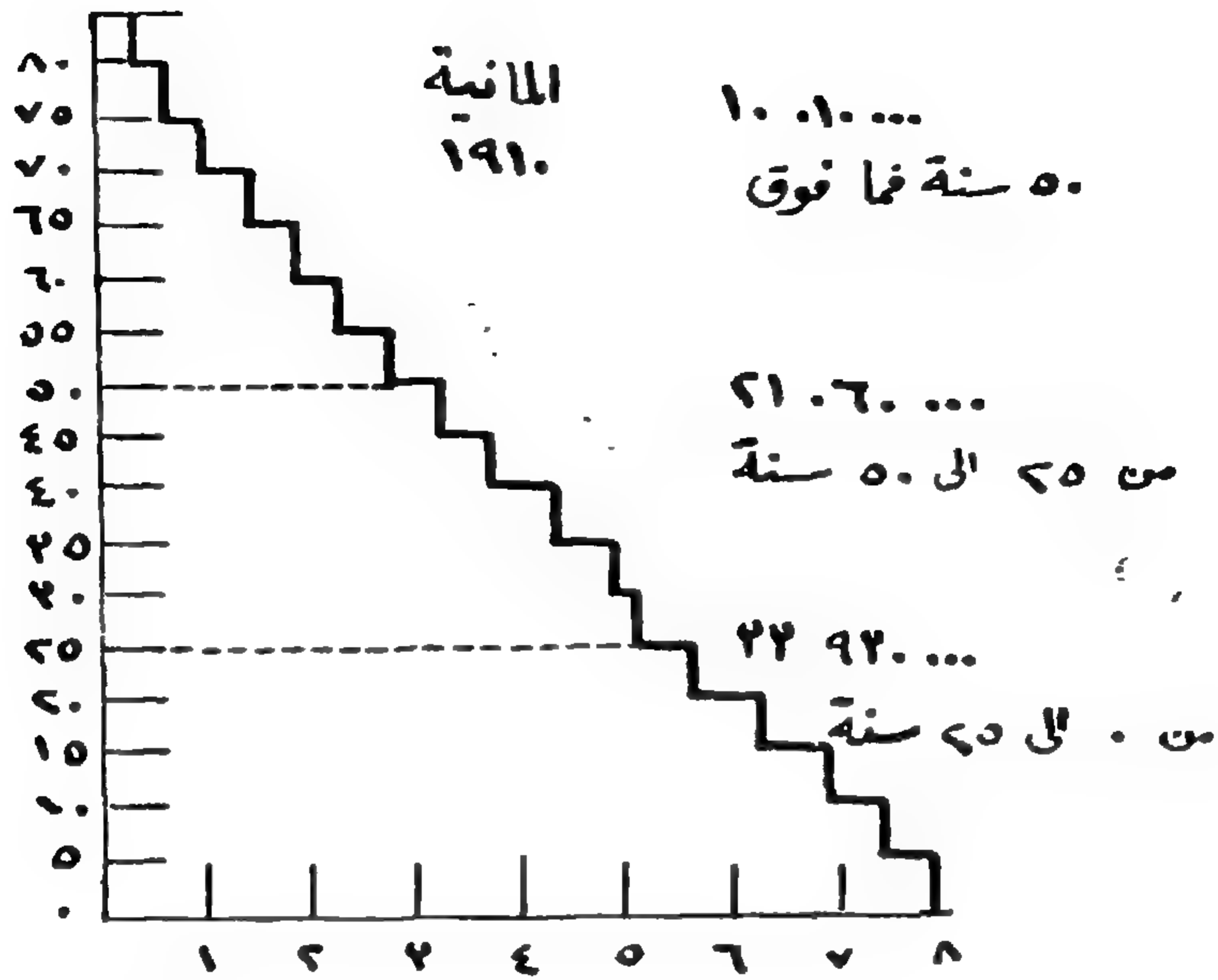
٦ - فيما يلي سلسلة أرقام تبين نسب النفوس الذين تكون أعمارهم أقل من عشر بن من جهة ، واكثر من ٥٩ من جهة اخرى :

	اكثر من ٥٩	اقل من ٢٠	
مصر	٥٤٤	٤٧٤٦	من مائة
الولايات المتحدة	٨٤٥	٣٨٤٨	«
المانيا	١١٤٤	٣٠٤١	«
فرنسه	١٤	٣٠٤٣	«
ايطاليا	١٠٤٨	٣٩٤٥	«
بريطانيا العظمى	١١٤٦	٣٢٤٤	»
اليابان	٧٤٤	٤٦٤٥	«

٧ - لقد ادرجنا في الصفيحتين السابقتين وفي الصفيحتين التاليتين بعض الترسيمات الاحصائية ، لاعطاء فكرة عامة عن تحولات النفوس في بعض البلاد .

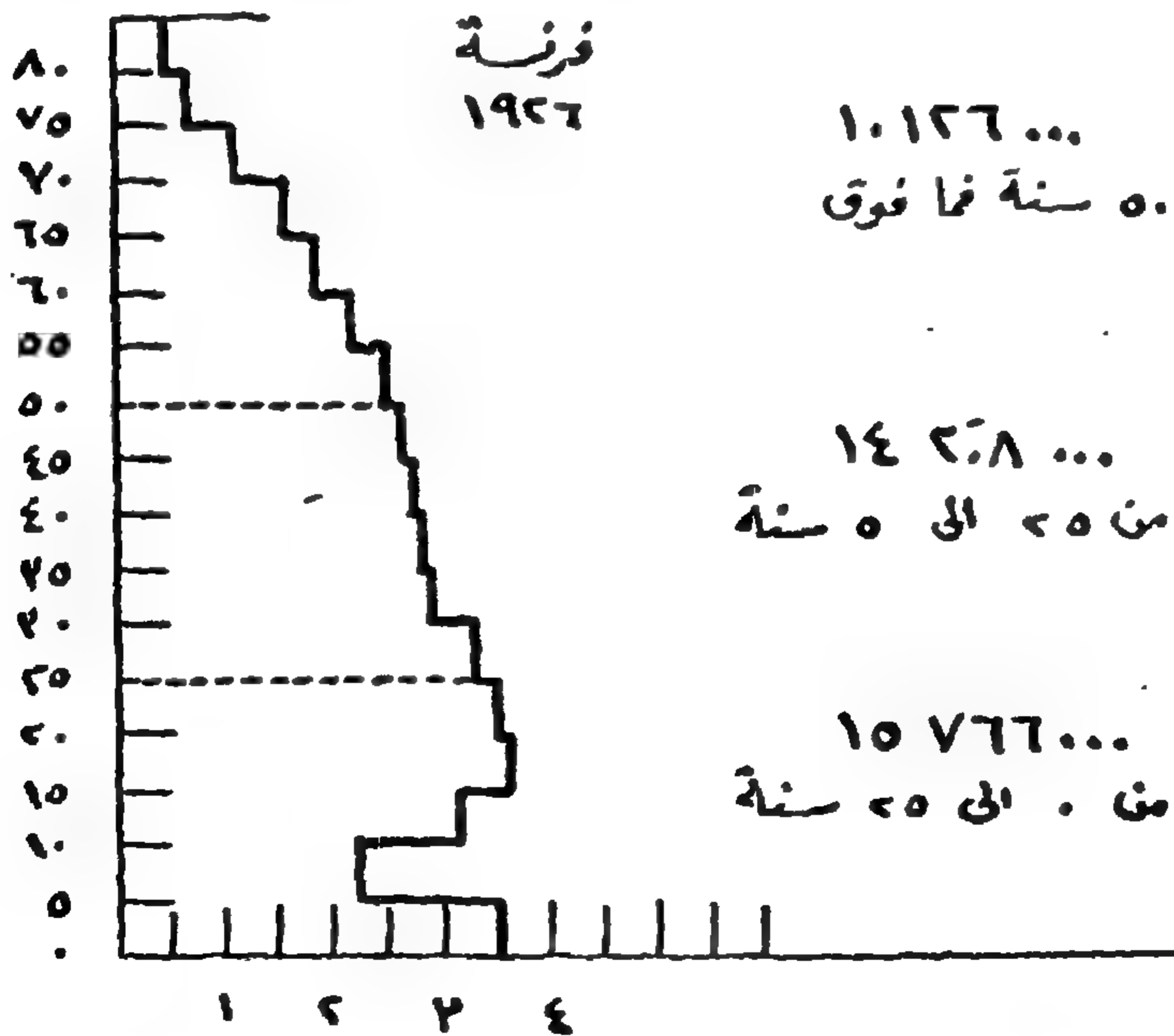
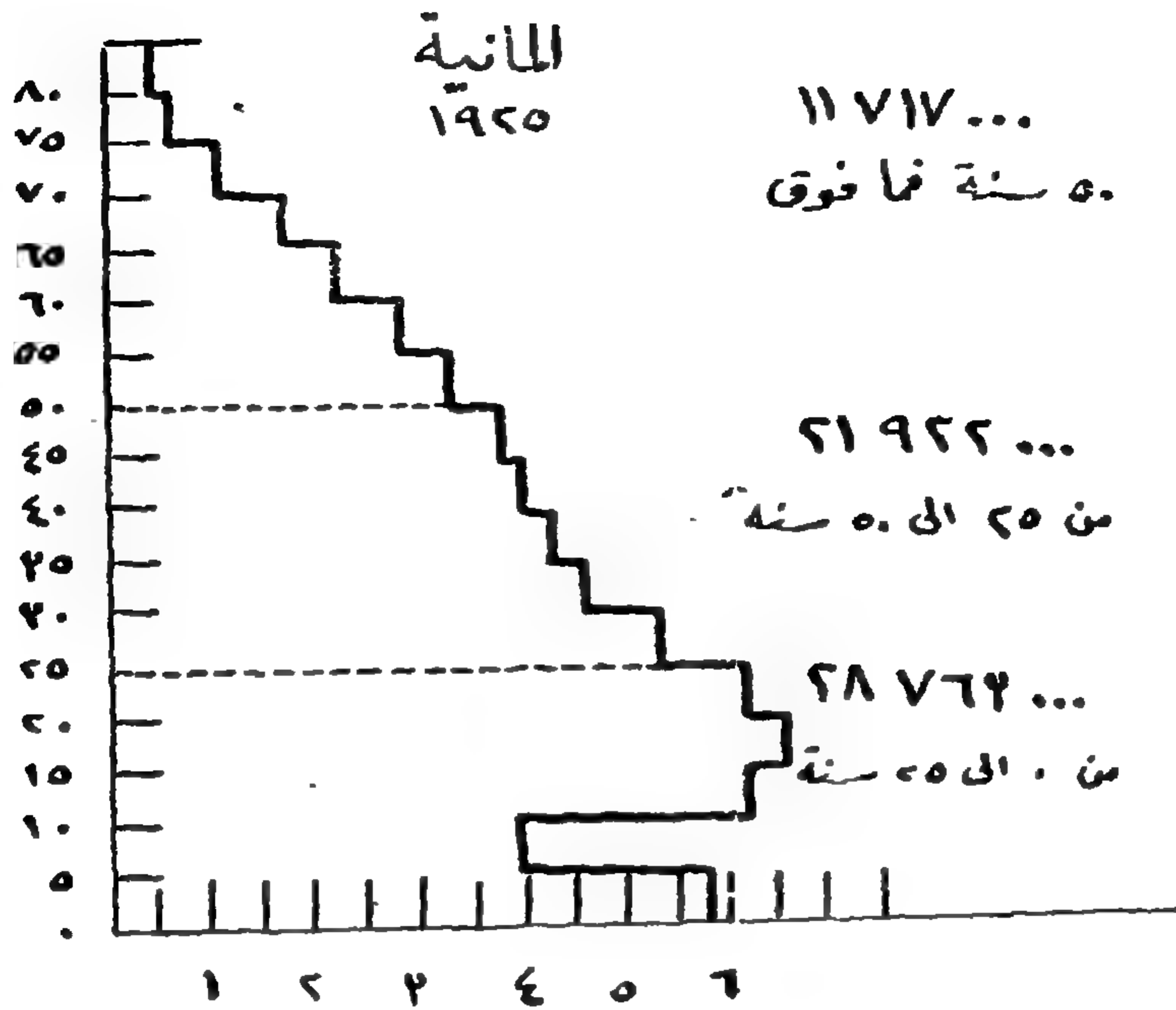
( الشكل ١٤ ) - يرينا تحول عدد المواليد في كل من فرنسه والمانيا ، من سنة ١٨٤٠ ، حتى سنة ١٩٣٥ . يظهر من ملاحظة الخطين البيانيين المرسومين عليه ، ان عدد المواليد في المانيا قد تجاوز المليونين سنة ١٩٠٥ ، غير انه لم يبلغ في فرنسه المليون الا سنة ١٨٦٥ .  
وقد نزل العدد المذكور في المانيا الى المليون سنة ١٩٣٢ ، كما نزل في فرنسه الى نصف مليون سنة ١٩١٥ .





( شكل ١٧ و ١٨ ) — توزيع النفوس على الاعمار .

( الخط الشاقولي : صفوف الاعمار — الاقي : عدد النفوس بالملايين )



(شكل ١٩ و ٢٠) - توزيع النفوس على الاعمار

(الخط الشاقولي : صفوف الاعمار - الاقي : عدد النفوس بالملايين)

و ( الشكل ١٥ ) يرينا تمحولات نسب الوفيات في فرنسه من سنة ١٨٠٠ حتى ١٩٣٠ . يظهر من ملاحظة هذا الخط البياني ، بان نسبة الوفيات زادت زيادة كبيرة خلال سني الحرب ( ١٨٧٠ ، ١٩١٤ ، ١٩١٨ ) ، غير انها نقصت بصورة عامة - تدريجاً وعلى وجه الاستمرار - بالرغم من شذوذ تلك السنين وتموجات السنين الاخرى .

و ( الشكل ١٦ ) يرينا تحول نسبة الوفيات في فرنسه حسب صنوف الاعمار ، في الذكور والاثاث ، في كل من سنة ١٩١١ و ١٩٢١ . يظهر من ملاحظة الخطوط البيانية المرسومة عليه ، ان نسبة الوفيات تنزل الى حدها الادنى في السنة ثمانشرة من العمر ، ثم تزداد بصورة تدريجية في الاعمار الاخرى . و ( الشكلين ١٧ و ١٨ ) ير ياننا توزيع النفوس على صنوف الاعمار في كل من فرنسه والمانيا خلال - ١٩١٠ - ١٩١١ . يظهر من ملاحظة هذين الشكلين ان خط توزيع النفوس في المانيا يكون درجاً عريض القاعدة ، وعريض القدمات ، في حين انه في فرنسه يكون درجاً ضيق القاعدة وشديد الانحدار .

و ( الشكلين ١٩ و ٢٠ ) ير ياننا احصائية مماثلة لذلك عن سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ . بلا حظ في كلا الشكلين تقلصاً بارزاً في القاعدة ، ولا حاجة للبيان ان هذا التقلص منات من قلة الولادات خلال سني الحرب : اذ ان هذه القلة ، استوجبت - بطبيعة الحال - تقلص الصنوف الثلاثة الاولى من الاعمار - ( ١٥ - ٠ )



## الاحصاء الاقتصادى

١

### الاحصاء الصناعى

١ - يترافق « احصاء النفوس » عادة باحصاء يتعلق بالمهن ، ومن جملتها « الصناعات » . اذ انه يسجل من الافراد أيضاً : وهذا التسجيل يهيئ المواد اللازمة لاحصاء يبين « توزع النفوس على المهن المختلفة » ، ومن جملتها « المهن الصناعية » بطبيعة الحال .

غير ان « احصاء المهن » هذا لا يستهدف معرفة أحوال المهن والصناعات نفسها ، بل انه يتطرق اليها من حيث علاقتها بالنفوس فقط . فالوحدة في هذا الاحصاء ، ليست المهنة والصناعة ، بل هي النفوس والنسمة من حيث الاساس .

واما « الاحصاء الصناعى » المباشر ، فيختلف عن ذلك اختلافاً بيناً : اذ انه يستهدف معرفة « احوال الصنائع » مباشرة ، ولا يتطرق الى « النفوس » الا من حيث علاقتها بحالة الصنائع ، لكونها من عوامل ووسائل « الاعمال الصناعية » . فالوحدة في هذا الاحصاء ، هو « المعمل » او « التشبث الصناعى » نفسه .

٢ - ان الاحصاء الصناعي يكون على نوعين :

(أ) — احصاء الصناعات ، من حيث وسائطها ؛

(ب) — « » « » « » « » انتاجها .

عند ما يقال « احصاء صناعي » يقصد منه في الدرجة الاولى ، « احصاء عن حالة الصناعة » و « وسائط الانتاج » المستعملة فيها . واما منتوجاتها ، فتدخل في عداد « احصاء الانتاج » ، وتكون موضوع « احصاء الانتاج الصناعي » .

٣ — ان هذه الاحصاءات قد تجري متراقة مع « تحرير النفوس » او مستقلة عنه . وقد تكون خاصة بـ « الصناعات » او خاصة بـ « المنتوجات » ، او شاملة لكليهما .

٤ — ان اسئلة « الاحصاء الصناعي » توجه الى رؤساء العمل من جهة ، والى العمال من جهة اخرى . وقد ترتب استمارات خاصة بالعمال ، واخرى خاصة برؤسائهم ؛ وقد تستعمل استمارة واحدة يعود قسم من استئنها الى العمال ، وقسم منها الى رؤسائهم .

يقصد من تعبير « رئيس العمل » ، الشخص الذي يشتغل على حسابه الخاص ووسائطه الخاصة ، سواء أكان منفرداً بنفسه ، ام لديه عمال مأجورون .

واما تعبير « العامل » فيقصد منه ، الشخص الذي يشتغل تحت ادارة غيره ، او في خدمة غيره . . . بصفة مهندس ، او محاسب ، أو كاتب ، أو أجير ، او خليفة ، أو خادم . . . ممن يخدمون الصناعة بـ « العمل » ، على حساب غيرهم .



واما الاسئلة التي تدرج في الاستمارة ، فتكون مفصلة ، ومتعلقة بالامور التالية : نوع الصناعة — نوع العمل — مقدار القوة المستعملة — عدد وانواع العمال المستخدمين — اجورهم — ايام العمل — ساعات العمل — شروط العمل — انواع المواد الخام — انواع المنتوجات — مقدار الانتاج — قيمة الانتاج .

٥ - ان « الاحصاء الصناعي » ، ولا سيما « الاحصاء الانتاج الصناعي » يجابه مشكلتين مهمتين .

اولا : - يخشى اصحاب المعامل منه كثيراً ، لأنه قد يؤدي الى افشاء « امرار الصناعات » فيضرم بذلك ضرراً كبيراً . فيجب على الحكومة التي تقدم على مثل هذا الاحصاء ان تتخذ بعض التدابير ، لدرء هذا المحذور ، وازالة تلك المخاوف :

( أ ) تستشير دوائر الاحصاء مع نقابة الصناعات المختلفة ، عند ترتيب الاستمارات وتقرير الاسئلة ، لكيلا يكون بينها ما يؤدي الى افشاء امرار الصناعة .

( ب ) - تحتم الحكومات على الاشخاص - باحكام قانونية صريحة - اعطاء الاجوبة الصحيحة ، وتعاقب كل من يعطي جواباً مخالفاً للحقيقة .

( ج ) - تجعل بعض الحكومات الاستمارة على شكل كراسة ، وتطلب كتابة اسم صاحبها على الصفحة الاخيرة منها . وذلك لكي يفصلها عنها « الموظف المعتمد » ، فلا تنتقل الى ايدي سائر الموظفين الا « كراسة عارية عن الاسم » ، لا يستطيع ان يعرف من يقرأها الى من تعود .

ثانياً : - ان قيمة المنتج ، قد تتكرر في استمارات مختلفة ومجموع القيم المدرجة على الاستمارات قد تتجاوز القيمة الحقيقية من جراء هذا التكرار . لان منتجات بعض الصناعات تستعمل في صناعات أخرى كمواد أولية . وقيمة المنتج في الصناعة الاولى ، تدخل في الصناعة الثانية ضمن قيمة المواد الاصلية .

مثلاً ان الصوف ، يرسل الى « المعامل » فالصوف المغسول يخرج من « معامل الغزل » كمنتج صناعي ، ثم يرسل الى « معامل الغزل » كمادة أولية . وهذا الصوف المغزل بدوره ، يبعث الى « معامل النسيج » ، كما ان منتجات المعامل المذكورة ايضاً تستعمل كمادة أولية في « معامل الخياطة » . واذا جمعنا قيم منتجات هذه المعامل الاربعة - دون ان نلاحظ هذه النقطة - نكون قد كررنا قيمة « الصوف المستعمل » مرات عديدة . ولهذا السبب ، يجب تفريق الامور التالية في احصاء قيم المنتجات :

( أ ) - قيمة المواد الأولية المستعملة - ( ب ) القيمة المضافة اليها من جراء تحويلها في الصنعة .

( أ ) - قيمة المواد الخام - ( ب ) قيمة المواد المصنوعة قسمياً ( المعدة لعمل ثان ) - ( ج ) قيمة المواد المصنوعة تماماً ( المعدة للاستعمال والاستهلاك دون تحويل ثان )

٦ - قد جمعت عصبة الامم مؤتمراً امياً للاحصاء الاقتصادي ، في جنيف في شهر كانون الاول من سنة ١٩٢٨ . وقد وضع هذا المؤتمر

« مشروع اتفاقية » عن احصاء الانتاج ، قبلتها الدول فيما بعد . ومما تقرر فيها — اساسياً — ان الدول المتعاقدة تتعهد بان تنشر احصائية ، على الاقل ، في كل سنة مرة ، عن مقدار أهم المعادن والفلزات المستخرجة . كما تنشر للاصل احصائية تبين تحولات الفعالية الصناعية التي تمثل اهم فروع الانتاج كل ثلاثة اشهر ، واذا امكن كل شهر . وتقوم باحصاء صناعي عام ، تبين مقدار المنتوج باعظم ما يمكن من الصحة ، كل عشر سنوات مرة .

## ٢

### الاحصاء الزراعي

١ - الاحصاء الزراعي ، من الاحصاءات التي تتطلب عناية كبيرة وعملًا مستمرًا بوجه خاص . لان الزراعة معروضة الى تحولات كبيرة اكثر من سائر فروع الحياة الاقتصادية . اذ انها تتأثر من الاحوال الجوية والآفات الطبيعية ، علاوة على تأثرها من سائر العوامل الاجتماعية والاحوال الاقتصادية ، بعكس الصناعات التي هي اكثر استقراراً بوجه عام .

كما ان نوع النباتات الذي يزرع في الارض يتحول من سنة الى أخرى كما يتبدل خلال السنة الواحدة من موسم الى آخر ، بعكس انواع المصنوعات التي تنتجها المعامل .

وعلاوة على كل ذلك : فان المحصولات الزراعية تؤثر على معيشة الناس بمقياس اوسع من تأثير المصنوعات .

ولهذا كله ، نجد ان الاحصاء الزراعي يتطلب بحثاً شاملاً ، ويحتم على الحكومات ، استخدام عدد غير قليل من الموظفين والمحتمين على الدوام .

٢ - يشمل الاحصاء الزراعي الامور التالية : مساحات الاراضي المتنوعة ، من مزارع وبساتين واحراش - مساحات الاراضي المخصصة للمزروعات المختلفة - الآلات والمكائن المستعملة - الترع والمصارف ، ووسائل الري والاسقاء - ملكية الاراضي ، وكيفية توزيعها بين الاهالي - العمال المستخدمون واجورهم - الرهنيات والتسليفات الزراعية - الحيوانات والمواشي - حالة المزروعات في كل موسم - مقادير واتواع المحصولات - نسبة الانتاج في الاراضي الزراعية - الكميات المتوقعة من المحصولات - المقادير المخزونة منها ... وما اشبه ذلك من الامور التي تتعلق بالاراضي الزراعية ، والحالة الزراعية ، والانتاج الزراعي .

٣ - حيث ان الزراعة هي « استثمار الارض » من حيث الاساس ، فالمعلومات الاحصائية المتعلقة بالارض يجب ان تعتبر من اهم اسس الاحصاء الزراعي بطبيعة الحال .

تقسم الاراضي - من الجهة الزراعية - الى نوعين اساسيين : منتجة وغير منتجة . فالاحصاء الزراعي يجب ان يبين لنا مساحة كل واحد من هذين النوعين .

ولا حاجة لبيان ان الاراضي التي تهم الزراعة ، هي التي تكون من النوع الاول . وهذا النوع بدوره يقسم الى اربعة اقسام اصلية ، نظراً لطبائع النباتات التي تعيش عليها وكيفية الاستفادة منها : المزارع ، والمراعي

البساتين ، والاحراش .. فالاحصاء الزراعي يجب ان يحتوي على معلومات تامة عن مقادير ونسب هذه الاتواع المختلفة .  
وكل قسم من هذه الاقسام ايضاً يجب ان يقسم الى انواع عديدة ، حسب صنوف المزروعات والمفروسات التي عليها . فالاحصاء الزراعي يجب ان يحتوي على معلومات عديدة عن كيفية توزيع الاراضي المزروعة ، على الصنوف المختلفة من المزروعات ايضاً . وحيث ان ذلك يتحول كثيراً ، من سنة الى سنة ومن موسم الى موسم ، فعلى الاحصاء الزراعي ان يتتبع هذه التحولات باهتمام .  
هذا ، ومما يجب ملاحظته في هذا الباب ان القطعة الواحدة من الارض ، قد تنتج صنفين في وقت واحد ، أو بصورة متتالية خلال السنة الواحدة .  
ففي هذه الاحوال ، يجب تمييز المزروع الاصلي من المزروعات الثانوية والفرعية .

٤ — لقد المعنا في ابحاثنا السالفة ، الى الارض ، من الوجهة الزراعية فقط غير ان معرفة الحياة الزراعية معرفة تامة ، تقضي بملاحظة الاراضي ، من وجهة الحقوق الملكية وانواعها القانونية ، وكيفية توزيعها على الناس ايضاً .

لان كل ذلك مما يؤثر على الحياة الزراعية ونتاجها تأثيراً كبيراً ، ومما بهم التنظيم الاجتماعية ايضاً .

ولذلك نجد ان الاحصاءات الزراعية ، تحتوي عادة على المعلومات التالية ايضاً : عدد الملاكين ، عدد المستأجرين والمشاركين ، عدد العمال المأجورين .  
— عدد الملاكين الذين يملكون من الارض فداناً قاتل — الذين يملكون



خمس افدنة - الذين يملكون اكثر من خمسة افدنة لغاية ١٠ افدنة - اكثر من عشرة لغاية ٢٠ - من ٢٠ الى ٣٠ ... وهلم جرى - مجموع عدد الملاكين، مجموع المساحات المملوكة ، متوسط ما يملكه الفرد ...

٥ - ان الاحصاءات المتعلقة بالمزارع تتطلب تكرار التخمين والتسجيل بفواصل قصيرة : فيجب تخمين وتسجيل انواع النباتات التي تزرع ومقادير البنور التي تبذر ، ومساحة الاراضي التي تخص لكل نوع ؛ كما يجب تخمين حالة المزروعات قبيل نضوجها ، وتعيين مقدار المحصولات بعد حصادها . وهذه الامور كلها تستلزم ملاحظة وتسجيل احوال المزارع كل شهر .

ولا حاجة للقول بان اصعب عمل بين هذه الاعمال الاحصائية ، هو « تقدير حالة المزروعات » ، و « تخمين مقدار المحصول الذي يتوقع المحصول عليه » وهذا — بلا ريب — يتطلب استخدام تخمين خبيرين ، وموظفين قديرين . اما كيفية التعبير عن نتائج التخمين ، فتكون إما باستعمال كلمات وصفية ، وإما باستعمال نسب مئوية . ففي الطريقة الاولى ، يقال « متوسط ، جيد ، جيد جداً ، ردي ، ردي جداً » او يستعاض عن هذه الكلمات بارقام اصطلاحية تقوم مقامها — كأن يعتبر الرقم (١) دالاً على الجيد جداً ، و (٢) على الجيد ، و (٣) على المتوسط ، و (٤) على الردي ، و (٥) على الردي جداً :

واما في الطريقة الثانية ، فيقال « تتوقع زيادة في المحصول ، بنسبة عشرة في المائة ، او نقصاً بنسبة عشرين في المائة » . وهذه النسبة تقدر على الاساس التالي : يؤخذ معدل محصول كل هكتار ، في السنين الست أو العشر الاخيرة ، و يعتبر هذا المعدل أساساً للتخمينات الجديدة . فاذا توقع المحمن هذه السنة

من كل هكتار محصولاً يزيد على المعدل المبحوث عنه بنسبة خمسة في المائة ، يكتب + ٥ ٪ . وإذا توقع نقصاً بنسبة عشرة في المائة يكتب - ١٠ ٪ .  
إذا كان المحصول المتوقع مساوياً للمعدل المبحوث عنه يعتبر متوسطاً ، وإذا زاد عليه بنسبة ٥ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٠ يعتبر « لا بأس به ، جيداً ، جيداً جداً ، في غاية الجودة » .

٦ — ان الاحصاءات المتعلقة بالاحراش ، تستهدف معرفة وتسجيل الامور التالية : المساحة ، عدد الاشجار — انواع ومقادير وقيم المحصولات — التصنيف حسب انواع الاشجار واعمارها ، حسب كثافتها ومساحتها — وكيفية استثمارها ..

٧ — ان الاحصاءات المتعلقة بالحيوانات والمواشي تستهدف معرفة وتسجيل الامور التالية : العدد من كل صنف وجنس — عدد الذكور والاناث منها — تصنيفها حسب اعمارها — ولاداتها ، وفياتها ، امراضها — انواع ومقادير وقيم منتوجاتها .

٨ — ان مؤتمر الزراعة الاسمي الذي انعقد في رومة سنة ١٩٠٥ وضع نص اتفاقية لاجل تأسيس « معهد اسمي للزراعة » . لقد اشترك في هذه الاتفاقية ٧٣ دولة ، وتأسس المعهد في رومة في نفس السنة ، وهذا المعهد يجمع جميع انواع المعلومات المتعلقة بالزراعة من جميع الدول وينديعها بنشرات ، بعضها شهرية ، وبعضها سنوية . هناء المعلومات تشمل الانتاج ، التجارة ، اسعار الاسواق ، معالجة الامراض ، اجور العمال المستخدمين ، الشركات التعاونية ، معاملات الضمان والتسليف والاعتبار .. وما اشبه ذلك من الامور التي تتعلق

بالزراعة . واما النشرات ، فهي : حولية الاحصاء الزراعي الاممي ، حولية التشريع الزراعي الاممي ، نشرة الاحصاء الزراعي والتجاري الشهرية ، نشرة الاستعلامات الزراعية الشهرية ، ونشرة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية .

٩ - ان « مصالحة الاستعلامات الاقتصادية » المرتبطة بعصبة الامم تجمع بعض المعلومات الاحصائية عن الزراعة ايضاً ، وتدرجها في نشرتها الاحصائية السنوية ، بين سائر المعلومات الاحصائية التي تديعها على العالم .  
١٠ - ان « معهد الاحصاء الاممي » المؤسس في بروكسل ، اتخذ سنة ١٩٢٣ المقررات التالية ، لتنظيم امور الاحصاء الزراعي :

يستحسن ان تقوم كل مملكة باحصاء وتحرير دوري عن الاراضي المنتجة وغير المنتجة . ومن المناسب ان يتكرر هذا التحرير مرة في كل خمس سنوات ، وعلى كل حال مرة في كل عشر سنوات .  
من الضروري ان تحصى كل مملكة المساحات المخصصة لكل نوع من الزراعة قبيل حصادها

وفي البلاد التي تزرع الانواع المهمة بالنسبة الى التجارة العالمية - كالخنة والقطن - يستحسن ان تحصى المساحات المزروعة قبل البذر ايضاً .  
يحسن بكل دولة ان تتبع سير نمو المزروعات شهراً فشهراً ، ولا سيما في الشهور التي تتقدم الحصاد .

ويوصي المعهد المشار اليه باستعمال طريقة التخمين بنسب مئوية ، مع هذا فانه يقبل استعمال ارقام دالة على الجودة والرداءة ايضاً .

مقدار الانتاج يجب ان يقدر مرتين : المرة الاولى قبل الحصاد ،  
للمرة الثانية بعد الحصاد .

ان احصاء المواشي والحيوانات يجب ان يرافق الاحصاء الزراعي العام ،  
ويجب ان يجري في الموسم الذي يبلغ فيه مقدار الحيوانات حده الاعظم .  
وتصنيف الحيوانات يجب ان يجري من وجهة الاجناس والاعمار .

وحيث ان المعلومات المتعلقة بالمساحات المزروعة وحالة المزروعات تؤثر  
على اسعار المحصولات ، فان الممهد يمتد ان اذاعة الاحصاءات الزراعية  
يجب أن تتم باعظم ما يمكن من السرعة مع مراعاة صحة المعلومات .

## ٣

## الاحصاء التجاري

١ - ان الاحصاء التجاري يستهدف تعيين مقادير وقيم وأنواع البضائع  
التي يجري تبادلها بين أمة والامم الاخرى .  
من المعلوم ان التجارة الخارجية تنقسم الى : واردات ، وصادرات ،  
وترانزيت .

غير ان المعاني المقصودة من هذه الكلمات ، قد تختلف من مملكة الى  
اخرى . ولذلك - عند ترتيب ودرس الاحصاءات التجارية - يجب ملاحظة  
هذه المعاني ملاحظة دقيقة ، لكي يصبح من المستطاع اجراء مقارنات صحيحة  
بين احصاءات الامم المختلفة .

لأنه ، عندما يقال « واردات » قد يقصد منها « كل ما دخل المملكة

من البضائع المستوردة من الممالك الاخرى ، مع ما دخل لاجل الترانسيت  
ايضاً ، ، وقد يقصد « ما دخل منها بقصد الاستعمال والاستهلاك داخل  
المملكة فقط ، بقطع النظر عما دخل لاجل الترانسيت » .

وعند ما يقال « صادرات » قد يقصد منها « كل ما صدر من البلاد  
الى الممالك الاخرى ، مع ما صدر عن طريق الترانسيت » ، وقد يقصد  
« ما صدر من البلاد الى الممالك الاخرى من المنتجات الوطنية ، بصرف  
النظر عما صدر عن طريق الترانسيت » .

والترانسيت ايضاً قد يكون « مباشراً » وقد يكون « غير مباشر » .  
ويقصد من تعبير « الترانسيت المباشر » ، « البضائع التي تمر من البلاد ،  
دون ان تمكث في مخازن الاستيداع » ، ويقصد من تعبير « الترانسيت غير  
المباشر » ، « البضائع التي تمر من البلاد ، بعد ان تمكث في مخازن الاستيداع  
مدة قصيرة او طويلة » .

هذه الاسباب ، لقد اصطلح الاحصائيون والاقتصاديون على تقسيم  
« التجارة » الى نوعين : التجارة العامة ، والتجارة الخاصة .

فالتجارة العامة ، تشمل : في قسم الواردات ، كل البضائع التي تدخل  
البلاد من البلاد الاجنبية او المستعمرات ، عن طريق البر او طريق البحر ،  
بقطع النظر عن مصائرهما ( وبمعبر آخر ، سواء أكان استيرادها بقصد  
الاستعمال والاستهلاك في داخل البلاد ، أم بقصد نقلها الى مملكة اخرى  
مباشرة ، او بعد خزنها في مخازن الاستيداع مدة من الزمن ) . كما تشمل في  
قسم الصادرات : كل البضائع التي تصدر الى البلاد الاجنبية ، عن طريق البر



أو طريق البحر ، بغض النظر عن مصادرها ( وبتعبير آخر ، سواء أ كانت من منتوجات البلاد نفسها ، أم من منتوجات بلاد أخرى استوردت منها قبلاً )

وأما التجارة الخاصة ، فتتضمن في قسم الواردات : في البضائع التي تستورد من البلاد الأجنبية ، لأجل الاستهلاك والاستعمال في داخلها ( باستثناء كل ما دخل عن طريق الترانزيت المباشر أو غير المباشر ) ، كما تنحصر في قسم الصادرات : بالبضائع التي تعد من المنتوجات والمعاملات الوطنية ( باستثناء البضائع الأجنبية التي تمر عن طريق الترانزيت المباشر أو غير المباشر ) .

٢ - وبما يجب ملاحظته في هذا الباب ، ان بعض البلاد « تقبل » بعض البضائع مؤقتاً ، بقصد « اكمال صنعها في داخل البلاد » ، على ان تصدرها بعد ذلك ، او تصدر بعض البضائع مؤقتاً ، بقصد « اكمال صنعها في بعض البلاد الأجنبية » على ان تعيد استيرادها بعد ذلك . وهذه المعاملات التي تولدت من جراء « تخصص بعض البلاد في بعض الاعمال الصناعية » تعرف باسم « التجارة الكالية » . وقد تساءل الاحصائيون ، فيما اذا كان من الموافق اعتبار هذه الصادرات والواردات ، من « التجارة العامة » او من « التجارة الخاصة »

ان مؤتمر الاحصاء الاقتصادي الذي اجتمع في جنيف سنة ١٩٢٨ ووضعت مشروع الاتفاقية الدولية المتعلقة بالاحصاء الاقتصادي ، قرر اعتبار هذه المعاملات ، من اقسام التجارة الخاصة . وعرف بعض التعبيرات كما يلي :

ان البضائع المستوردة ، التي تصبح تحت تصرف مستورديها تصرفاً حراً ، بعد أداء الرسوم التي قد تترتب عليها ، - او بعد اتمام الاعمال التي كانت قبلت من أجلها مؤقتاً ، من تعمير او تحويل ، او زيادة صنع . . . - تدخل في عداد البضائع الوطنية .

واما كلمة « ترانسيت » فيجب ان يقصد منها ما كان مباشراً او غير مباشر .

والترانسيت المباشر ، يشمل جميع البضائع التي تمر من اراضي المملكة الاحصائية ، بقصد النقل فقط ، دون ان توضع في مخازن الاستيداع ، ودون أن تصبح تحت تصرف مستورديها تصرفاً حراً .

واما الترانسيت غير المباشر ، فيقصد منه كل البضائع التي تأتي الى المملكة من البلاد الاجنبية ، وتوضع في مخازن اعتيادية تعود الى المملكة المذكورة ، على ان تصدر منها أخيراً ، دون ان توضع تحت تصرف مستورديها ، دون ان يطرأ عليها شيء من التعمير او الصنع ، او يضاف اليها شيء من العمل اليدوي ، ما عدا الخلط او الترتيب او التغليف من جديد . . .

٣ - ان الاحصاءات التجارية تستند على سجلات الكمارك بوجه عام . فيجب ان يلاحظ ان هذه السجلات لا تشمل بطبيعة الحال ، اولاً - البضائع التي تدخل أو تصدر عن طريق التهريب ، ثانياً - البضائع الشخصية التي تدخل وتخرج مع السواح والمسافرين . كما انها تكون اقل ضبطاً في البضائع التي لا تهتم الكمارك بها كثيراً ، لعدم علاقتها بالرسوم الكركية ، والتي لا تسجل في الكمارك الا لاغراض احصائية .

كما يجب ان يلاحظ ان احتمال التهرب لا يكون متساوياً في جميع البضائع :  
فالتهرب يزداد بنسبة « سهولته » من جهة ، و « المنفعة المتوقعة منه » من  
جهة اخرى . فكما كانت البضاعة « ذات قيمة كبيرة في حجم صغير »  
سهل تهريبها ، كما انه ، كلما كانت الرسوم المفروضة عليها عالية ، زادت المنفعة  
المتوقعة من تهريبها .

٤ - ان التعريفات الكمركية تشتمل بوجه عام على أسماء ومفردات  
بضائع كثيرة . واما تصنيف وتبويب هذه البضائع في الجداول الاحصائية ،  
فكانت تختلف من مملكة الى مملكة اخرى اختلافاً كبيراً . وهذا  
الاختلاف ، كان يجعل المقارنة بين احصاءات البلاد المختلفة ، من الامور  
المسيرة ، ولذلك بذلت المؤتمرات جهوداً كبيرة لتوحيد « طريقة  
التبويب » ، وفي الاخير قررت عصبة الامم ما يجب عمله في هذا الباب .  
ان تبويب التعرفة الكمركية المراقية ، قد تم وفقاً للمقترحات العامة  
التي وضعتها عصبة الامم .

٥ - ان الاحصاءات التجارية يجب ان تبين « كمية » كل نوع من  
انواع البضائع الواردة او الصادرة ، مع « قيمة » تلك البضائع في وقت واحد .  
ان كمية البضاعة ، تقدر بالعدد ، أو الوزن ، أو الطول ، أو الحجم ، حسب ما  
تقتضيه طبيعتها .

إن معرفة « القيمة » مهمة لمعرفة « الميزان التجاري » . غير ان معرفة  
« الكمية » أهم من ذلك لاجراء مقارنات مشمرة ، بين احصاءات الممالك

المختلفة من جهة ، واحصاءات المملكة الواحدة في السنين المختلفة من جهة أخرى .

لان قيم البضائع تتحول من مملكة الى مملكة ، ومن سنة الى سنة ، فحولا كبيرا . ولذلك نجد ان قيمة الواردات او الصادرات ، قد تزداد او تنقص بمقياس كبير ، دون أن يكون قد حدث شيء من النقص او الزيادة في كيتها .

وعندما نقول « قيمة البضاعة المستوردة » قد نقصد قيمتها عند شرائها من المملكة التي استوردت منها ، بدون ان نحسب ما يضاف الى هذه القيمة ، من اجور تغليف وتحميل وشحن وتأمين ، وقد نقصد مجموع الكلفة التي وصلت اليها حين دخولها الكمارك ، او عند خروجها الى السوق .

وعندما نقول « وزن البضاعة » قد نقصد منها وزنها الصافي ، بغض النظر عن أوزان الصناديق والقناني والعلب والاكياس ، والمواد الاخرى التي توضع فيها او تغلف بها ، وقد نقصد وزنها الخام ، في حالة دخولها الكمارك ، مع جميع ظروفها واغلفتها .

ان جميع هذه النقاط يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند مقارنة المقادير .

٦ - ان السياسة الكمركية تتطلب معرفة البلاد التي أتت منها البضائع المستوردة ، والبلاد التي أرسلت اليها البضائع المصدرة غير ان كيفية تسجيل وتعريف البلاد المبحوث عنها تختلف من مملكة الى أخرى ، كما ان المسألة تصبح من معضلات الامور ، بتوسع وتعقد حركة التجارة .

فعندما نقول « البلاد التي استوردت منها البضاعة » ، قد نقصد من ذلك

« البلاد التي انتجت تلك البضاعة » وقد نقصد « البلاد التي استوردت منها تلك البضاعة » . وعندما نقول « البلاد التي صدرت اليها البضاعة » قد نقصد من ذلك « البلاد التي بيعت اليها البضاعة » وقد نقصد « البلاد التي استهلك تلك البضاعة » .

ان بعض البلاد تسير على الطريقة الاولى ، والبعض تسير على الطريقة الثانية ، والبعض تمزج الطريقتين .

وحيث ان « الاحصاء التجاري » يستهدف احصاء « تبادل البضائع » لا « انتاجها » ، فمن المعقول ان يستند هذا الاحصاء ، في تصنيف « موارد البضائع ومصادرها » ، على مبدأ « البلاد التي اشترت منها » ، والبلاد التي بيعت اليها » . غير ان السياسة السكرية التي تتبعها بعض البلاد تحتم عليها عدم الاكتفاء بذلك ، وتتطلب من احصائياتها تمييز « المورد الاصلي » ، و « المصدر الحقيقي » ايضاً .

٧ - لقد تأسس سنة ١٩١٣ « ديوان اممي للاحصاء التجاري » ، مركزه في بروكسل . وعقدت اتفاقية اممية في السنة نفسها في بروكسل ، لتنظيم وتوحيد طرق الاحصاء التجاري .

كما ان مؤتمر الاحصاء الاقتصادي ، الذي انعقد في جنيف سنة ١٩٢٨ ، اتخذ مقررات مهمة عن الاحصاء التجاري ايضاً . ان نشرة عصابة الامم السنوية ، تحتوي على معلومات احصائية كثيرة ، عن حركة التجارة العالمية .



كما ان نشراتها الشهرية أيضاً تتبع حركة التجارة العالمية ؛ وتدرج معلومات واحصاءات مهمة عنها .

٨ - ان ادارة الكمارك والمكوس العامة في العراق تنشر احصائية شهرية عن التجارة الخارجية ، كما تلخص هذه النشرات في نشرة سنوية .  
ان احصائيات التجارة الخارجية التي تنشر من قبل المديرية المشار اليها عن كل سنة تقويمية ، تحتوي على الجداول التالية :

( أ ) - كمية البضائع المستوردة والمصدرة .  
( ب ) - مجموع قيم الاستيرادات والصادرات والبضائع المارة عبر العراق بالترانسيت .

( ج ) - السبائك والنقود المستوردة والمصدرة .  
( د ) - خلاصة الواردات حسب البلدان المستوردة منها ونسبتها المئوية .

( هـ ) - خلاصة الصادرات حسب البلدان المصدرة اليها ونسبتها المئوية .

( و ) - خلاصة تجارة الترانسيت والبلدان المصدرة اليها ونسبتها المئوية .

( ز ) - واردات وصادرات العراق من والى البلدان المختلفة .

( ح ) - خلاصة الواردات حسب فصول التعريفة

( ط ) - خلاصة الصادرات حسب فصول التعريفة

( ي ) - الواردات الرئيسية والبلدان المستوردة منها .

( ك ) - الصادرات الرئيسية والبلدان المصدرة اليها .

( ل ) - صادرات التمور حسب انواعها الرئيسية والبلدان المصدرة اليها .

- ( م ) — صادرات الحبوب حسب انواعها والبلدان المصدرة اليها .  
 ( ن ) — كمية النفط الخام المصدرة من قبل شركة النفط العراقية  
 ( س ) — جدول الاستيراد المفصل  
 ( ع ) — جدول الصادرات المفصل  
 ( ف ) — جدول التجارة الخارجية حسب البلدان المستوردة منها  
 والمصدرة اليها .

- ( ص ) — جدول البضائع المارة بالترانزيت عبر العراق .  
 ٩ — اما الاسس المتبعة في تنظيم هذه الجداول ، فتتضح من الملاحظات  
 التالية :-

( أ ) — ان الاقطار التي بلغ مدى تجارتها نسبة تقل عن المئة دينار فيما  
 يتعلق باي صنف من البضائع لا تبين بصورة مستقلة انما تضمن بمجلة تحت فقرة  
 ( البلدان الاخرى )

( ب ) — اما تفصيلات التجارة مع البلدان التي مجموع الاستيراد منها  
 والصادرات اليها لا يتجاوز العشرة الاف دينار قيمة ، وكذلك اصناف البضائع  
 التي لا تتجاوز قيمتها الالف دينار يهمل ذكرها من جدول « التجارة الخارجية  
 حسب البلدان المستوردة منها والمصدرة اليها » .

( ج ) — ان قيم الاستيرادات تحسب وتقدر على الاساس التالي : —  
 اقيام لبضائع التي لها « سعر البيع بالجملة نقدا » تقدر على اساس هذه الاقيام  
 بعد تنزيل الرسم الكرمي المترتب استيفاؤه عنها . اما اقيام البضائع التي  
 ليس في الاستطاعة معرفة سعر بيعها بالجملة نقدا وكذلك البضائع الخاضعة الى

رسوم كمركية مقطوعة فتبين على اساس قيمتها الاصلية مضافة اليها اجور التأمين ( سيفورطة ) واجور الشحن الى محل الاخراج واجور التفريغ .

( د ) - قيم الصادرات تبين باعتبار قيمة البضائع واصلة على ظهر الباخرة

( هـ ) - الاستيرادات - تتضمن قيم البضائع المخرجة للاستهلاك

المحلي سواء يصاد تصديرها بعدئذ ام لا وكذلك قيم البضائع المصدرة من

مخازن الاستيداع وتتضمن كذلك اقيام المواد المستوردة من قبل الحكومة

ولكنها لا تتضمن البضائع المحولة في ميناء البصرة من سفينة الى اخرى بغية

نقلها الى ميناء اجنبي اخر ، ولا تتضمن كذلك المواد المستوردة من قبل

القوات البريطانية في العراق او من قبل معاهدها الرسمية ( ان اقيام المواد

المستوردة من قبل هذه المعاهد الرسمية ( كالتين ) وكذلك اقيام النفط ومنتجاته

المستوردة لاستعمال القوات البريطانية كانت تدخل في الاحصاء قبل نيسان ١٩٣٦ )

( و ) - ارقام الصادرات - تتضمن قيم المنتجات المحلية المصدرة

والمنتجات الاجنبية المعاد تصديرها واما قيم البضائع المصدرة من مخازن

الاستيداع مباشرة تبين في احصائيات الاستيرادات والصادرات .

( ز ) - امتعة المسافرين - لا تتضمن الجداول قيم امتعة المسافرين سوى

ما يكون منها خاضعاً للرسم الكمركي .

( ح ) - تتضمن الجداول قيم المواد المستوردة بواسطة البريد ولكنها لا

تتضمن قيم المواد المصدرة بهذه الوسطة .

( ط ) - عند تعيين منشأ البضائع يجتهد على قدر الامكان بيان البلدان التي

انتجتها . لا التي جلبت منها .

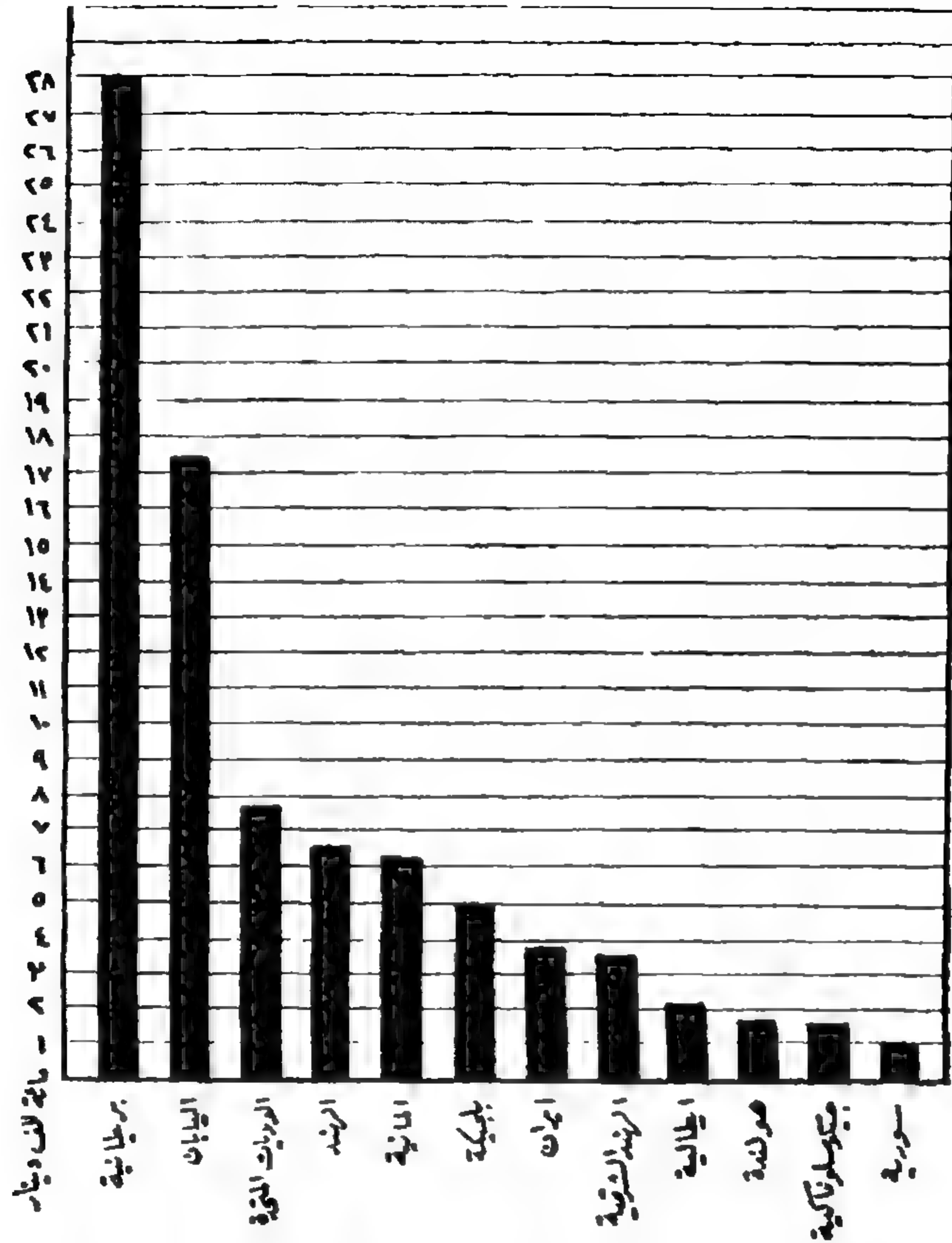
( ي ) عند تعيين البلاد المرسل إليها البضائع ' يجتهد على قدر الامكان بيان البلاد المرسل إليها البضائع نهائياً وليس البلاد التي تمر منها البضائع .  
٩ - ندرج فيما يلي بعض المعلومات الاحصائية عن التجارة الخارجية في العراق خلال السنة التقويمية ١٩٣٧ ؛ وقد استخرجناها من الاحصائيات الرسمية التي نشرت سنة ١٩٣٨ .

كما ندرج بعض الرسوم الاحصائية المتعلقة بالتجارة المذكورة ؛ وقد رتبناها حسب الارقام المدرجة في تلك النشرة الرسمية :

( آ ) - ان كمية البضائع المصدرة من العراق الى البلدان الاجنبية كانت ٧٨٤ الف طن ؛ وكمية البضائع المستوردة كانت ٤٣٣ الف طن .  
واما مجموع قيم البضائع المصدرة فكان ٥٠٧٨٠ دينار ؛ كما ان مجموع قيم البضائع المستوردة كان ٩٠٦٥ الف دينار .

ان مقارنة بسيطة بين هذه الارقام ، ترينا بوضوح تام ، أهمية معرفة كل من الكمية والقيمة على حدة :

فاذا لاحظنا احصاء الكمية نجد ان كمية البضائع المصدرة كانت ازيد من المستوردة بنسبة ٤٥ في المائة . غير اننا اذا لاحظنا احصاء القيم نجد - بعكس ذلك - ان قيمة البضائع المستوردة كانت ازيد من المصدرة بنسبة ٤٠ في المائة  
( ب ) - ان أهم البلدان التي تستورد منها البضائع ، هي على الترتيب :  
المملكة المتحدة البريطانية ( وتبلغ نسبة ما يستورد منها ٢٩٦٥ في المائة من مجموع الاستيرادات ) اليابان ( ١٨٢ في المائة ) - الولايات المتحدة ( ٦٨٨ في المائة ) - ألمانيا ( ٥٣ ) - ايران ( ٤٠٢ ) ....



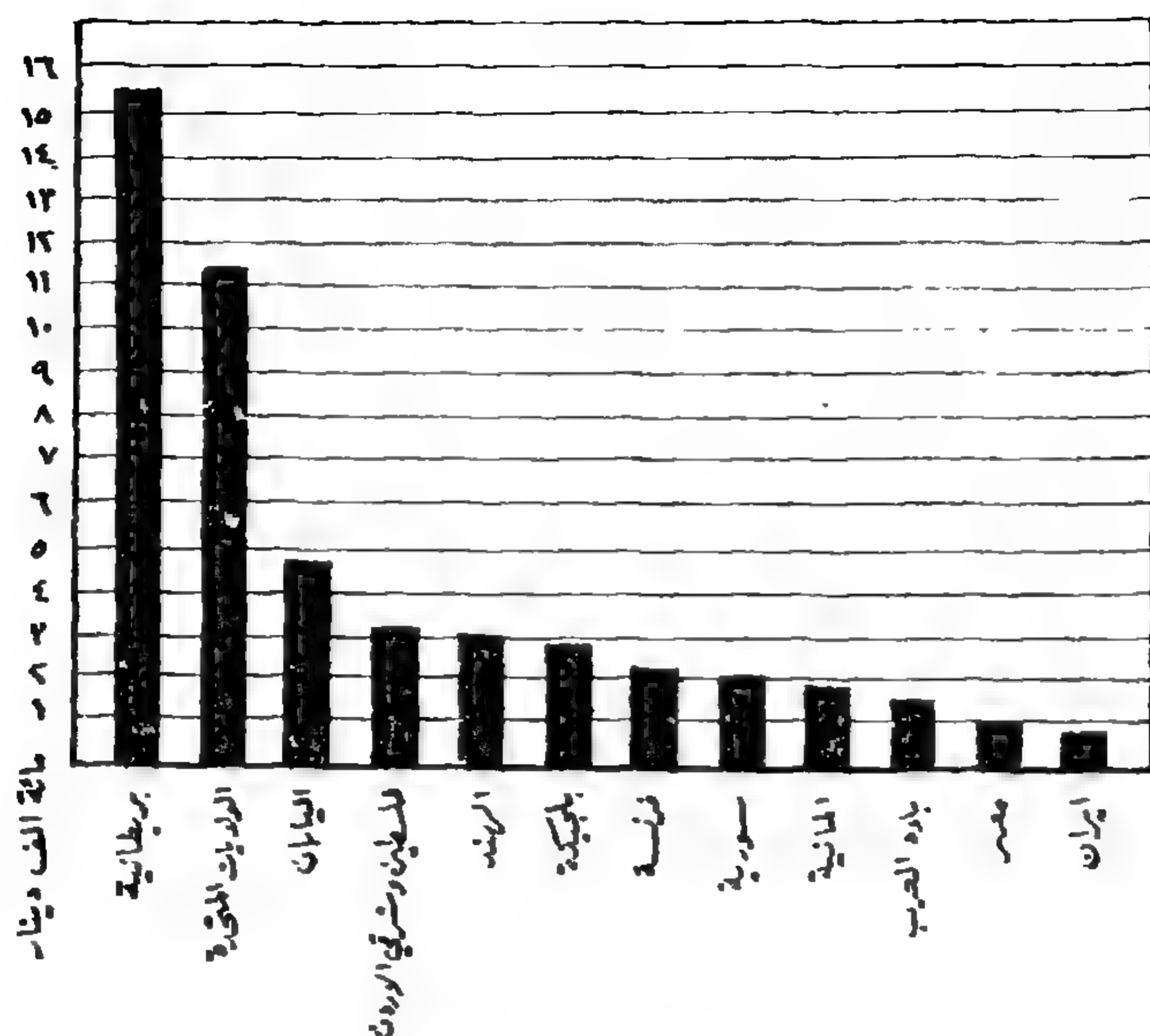
( شكل ٢١ ) - احصاء الاستيراد في العراق لسنة ( ١٩٢٧ )

ان ( الشكل ٢١ ) يرينا - بصورة قوسيمية - احصاء الواردات بالنسبة الى أهم البلاد التي تستورد منها البضائع الى العراق .

( ج ) - ان أهم البلدان التي تصدر اليها البضائع ، هي على الترتيب :

المملكة المتحدة البريطانية ( وتبلغ نسبة ما يصدر اليها ٢٧-٨ في المائة من مجموع الصادرات ) - الولايات المتحدة الاميركية ( ٢٠,٦ في المائة ) -



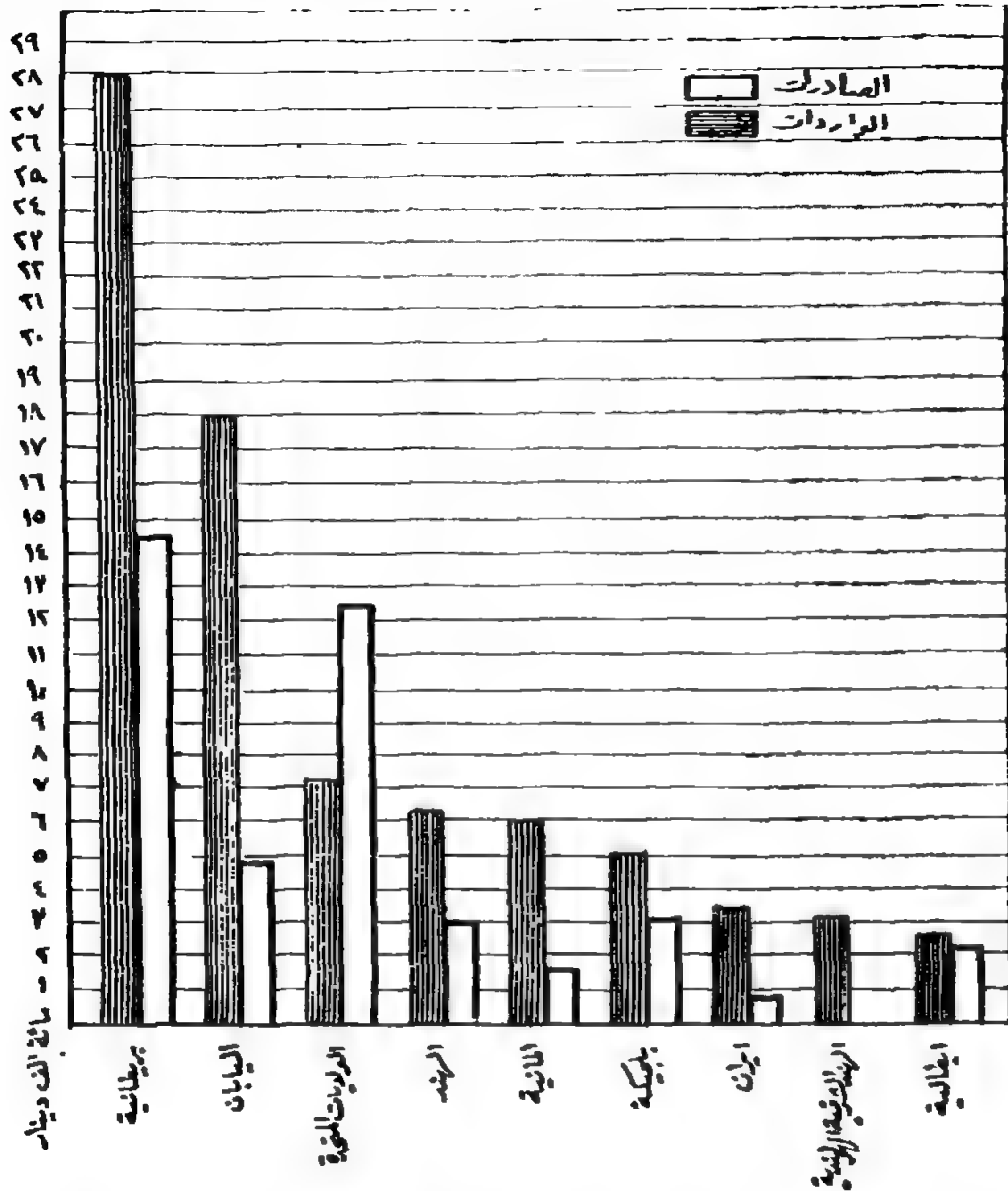


( الشكل ٢٢ ) - احصاء التصدير في العراق لسنة ١٩٣٧ )

( اليابان ٥٨ في المائة ) فلسطين وشرق الأردن ( ٦٦ ) - الهند ( ٦٤ ) - بلجيكا ( ٦٥ ) - فرنسا ( ٩٨ ) - سورية ( ٩٣ ) - ألمانيا ( ٣٧ ) ... ( ان الشكل ٢٢ ) يرينا احصاء الصادرات بالنسبة الى أهم البلاد بصورة ترسيمية .

( والشكل ٢٣ ) يرينا احصاء التجارة الخارجية بصورة ترسيمية ، بالنسبة الى أهم البلاد التي تستورد منها وتصدر اليها .

( د ) - ان أهم البلدان التي تأتي منها البضائع المارة من العراق على طريق الترانسيت ، هي على الترتيب :

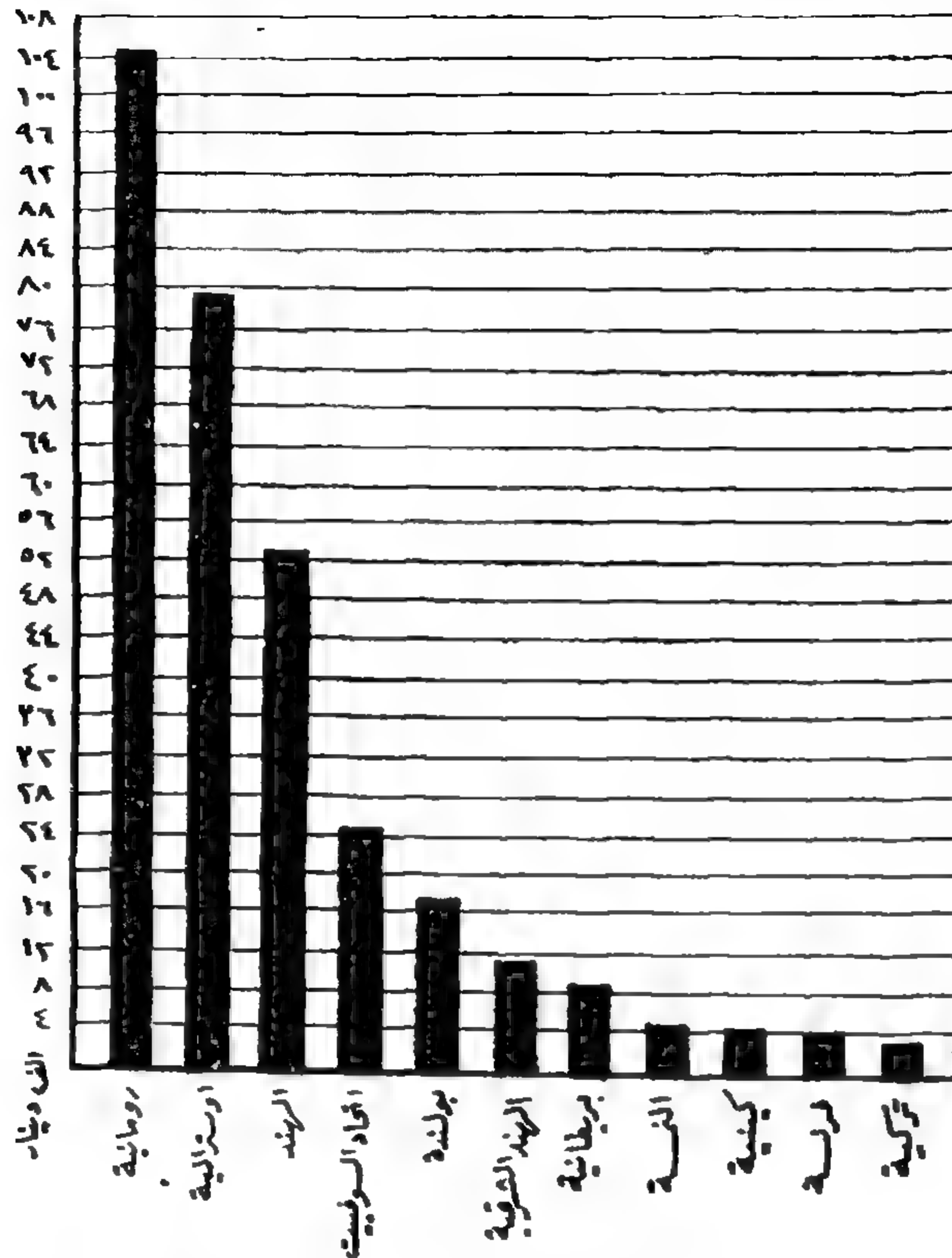


( الشكل ٢٣ ) — احصاء التجارة الخارجية في العراق ( سنة ١٩٣٨ )

ايران ( و يبلغ مجموع ما يأتي منها ٦٤٦٦ في المائة من مجموع قيم البضائع المارة بالترانسيت ) — الولايات المتحدة الاميركية ( ١٣ في المائة ) — هولندا ( ٦٦ ) — المملكة المتحدة البريطانية ( ٣١٧ في المائة ) ...

( هـ ) ان أهم البلدان التي تصدر اليها البضائع المارة عبر العراق بالترانسيت

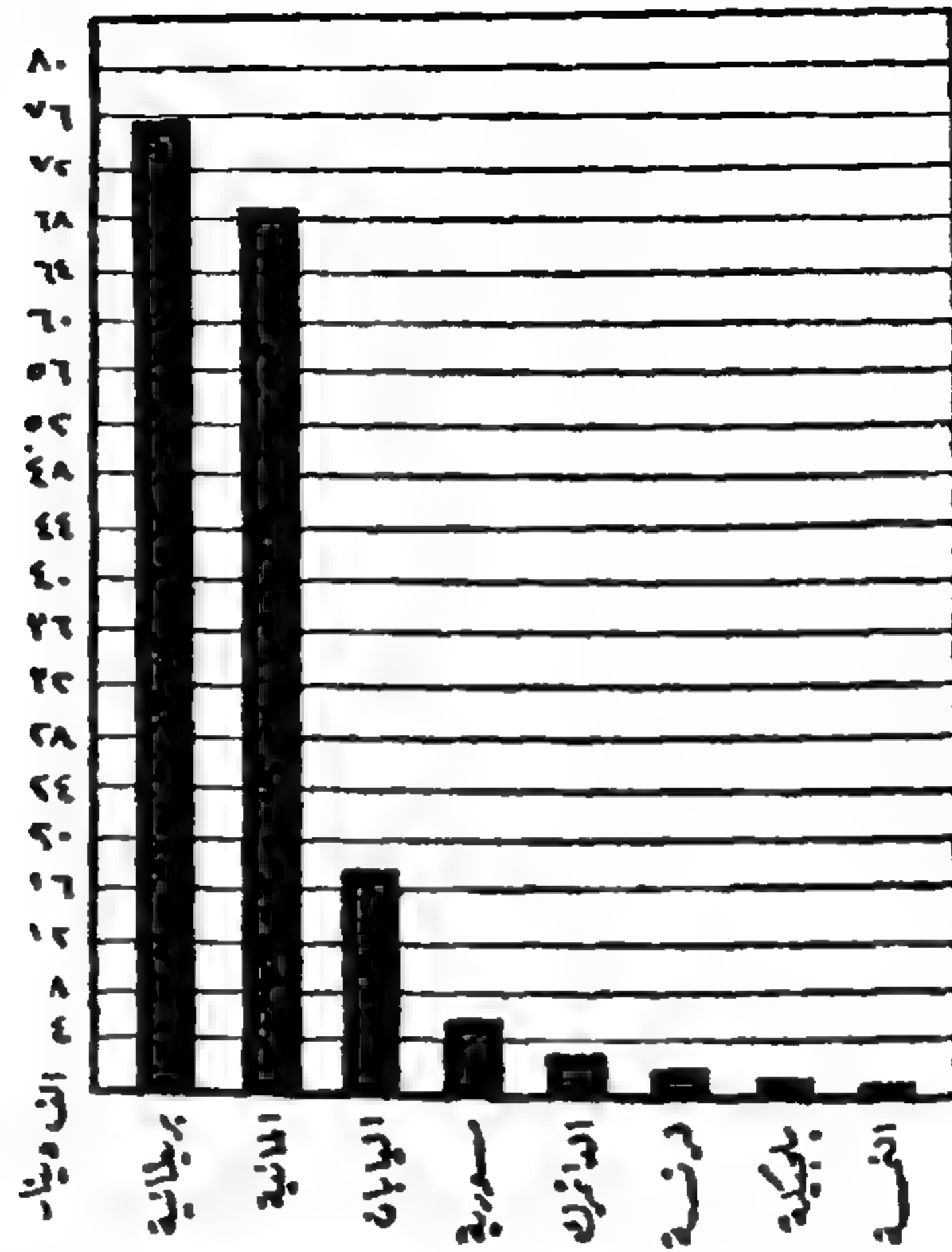
هي على الترتيب :



( شكل ٢٤ ) — احصاء الاخشاب المستوردة الى العراق ( سنة ١٩٣٧ )

ايران ( و يبلغ مجموع قيم البضائع المارة اليها ٣٣٨٨٨ من مجموع قيمة الترانسيت ) - الولايات المتحدة الاميركية ( ٢٩٩٧ في المائة ) المملكة المتحدة البريطانية ( ١٢٣ ) - سوريا ( ٤٤٤ ) - ( ٧١ ر ) - ألمانيا ( ٣١٩ ) - ...  
( د ) - ان أهم البلدان التي يزيد المصدر اليها على المستورد منها ، هي على الترتيب :

الولايات المتحدة الاميركية ( ٤٢٢ ألف دينار ) - فلسطين وشرق الاردن



( شكل ٢٥ ) — احصاء الاستمات المستورد الى العراق ( سنة ١٩٣٧ )

( ٣٤٦ ألف ) — الجزيرة العربية ( ١٣٥ ) — فرنسا ( ١١٠ ) — سوريا ( ٥١ ) ..

( ز ) — ان ( الشكل ٢٤ ) يرينا احصاء الاخشاب التي استوردت الى

العراق من أهم البلدان المختلفة خلال سنة ١٩٣٧ .

( والشكل ٢٥ ) يرينا احصاء الآسمات الذي استورد الى العراق من

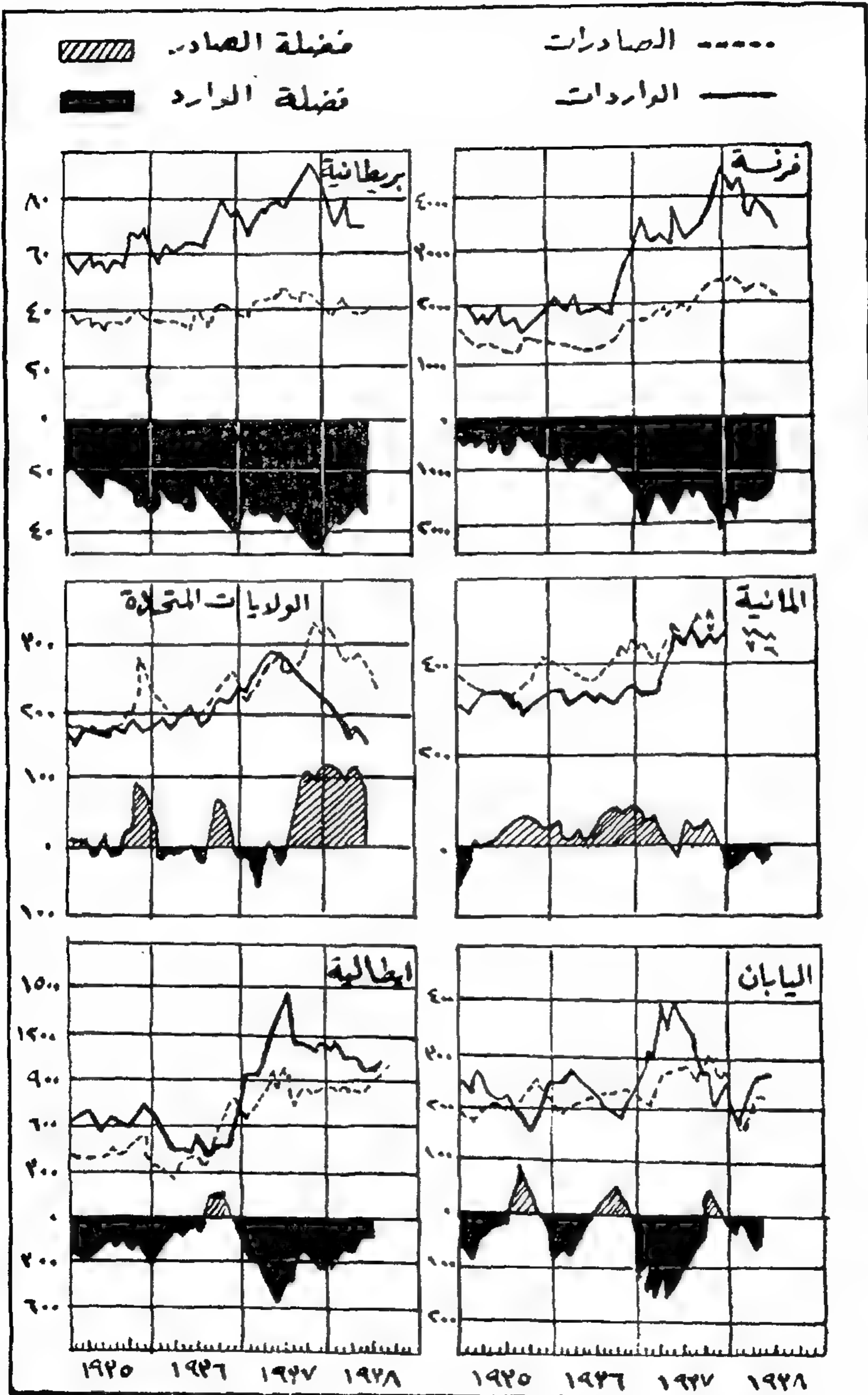
أهم البلدان المختلفة خلال السنة المبحوث عنها .

( والشكل ٢٦ ) يرينا احصاء التجارة الخارجية في كل من بريطانيا

وألمانيا ، وفرنسة ، وإيطاليا ، واليابان ، والولايات المتحدة الاميركية ، من سنة

١٩٣٥ الى سنة ١٩٣٨ ، مع فضلة الصادرات على الواردات ، أو فضلة الواردات

على الصادرات ، حسب سير التجارة .



(شكل ٢٦) - التجارة الخارجية من سنة ١٩٣٥ الى ١٩٤٨



## - ٤ -

## احصاء النقلات

١ - من المعلوم ان وسائل النقل من اهم عوامل التجارة والاقتصاد .  
وهي كثيرة ومتنوعة : كالسفن البخارية والشراعية ، والبحرية والنهرية -  
والسكك الحديدية والاتراموايات - الطرق والترع ، والمعابر والجسور -  
السيارات ، الطائرات ، الدراجات ، العجلات - حيوانات النقل على  
اختلاف انواعها .

ان احصاء النقلات ، يجمع ويعرض المعلومات العددية المتعلقة بمقدار  
وطول وحجم وقوة جميع هذه الوسائل المختلفة من جهة ، وبمقدار وانواع وقيم  
الركاب والحيوانات والبضائع التي تنقل بهذه الوسائل المختلفة من جهة اخرى .  
فيمكننا ان نقول ، ان احصاء النقلات ، يشمل الامرين التاليين :

( أ ) - احصاء وسائل النقل .

( ب ) - احصاء حركة النقل .

وبما يجب ملاحظته في هذا الباب ، ان البريد والبرق والتلفون ، ايضاً  
تعتبر من جملة وسائل النقل ومن منتجات النقلات .

## ١ - السكك الحديدية

١ - ان احصاءات السكك الحديدية ، تتناول الامور التالية :

أولاً : — السكك الحديدية نفسها وتجهيزاتها .

ثانياً : — حركة النقل التي تتم بواسطتها .

ثالثاً : — مالية السكك الحديدية .

٢ — المعلومات الاحصائية المتعلقة بالسكك الحديدية نفسها ، تشمل

الأمور التالية :

( أ ) — طول السكك الحديدية ، المرصصة والضيقة ، الرئيسية والفرعية

الموجودة داخل المملكة .

( ب ) نسبة طول هذه السكك الى النفوس العامة ( ما يصيب كل مائة

الف نسمة ، من الكيلومترات )

( ج ) — نسبة هذه السكك الى مساحة المملكة ( ما يصيب كل مائة

كيلومتر مربع ، من الكيلومترات الحديدية ) .

( د ) عدد المحطات وعدد مفاتيح التحويل

( هـ ) — عدد ونوع المكاين المنتقلة والعربات : القاطرات والمقطورات

والشاحنات — الخاصة بالركاب على اختلاف درجاتها ، والخاصة بالبضائع

والحيوانات على اختلاف انواعها .

( و ) — الجسور ، الانفاق ، المباني ، المعامل الخاصة بالسكك الحديدية

٣ — مما يجب ملاحظته في هذا الباب ان تعبير « طول السكك

الحديدية » من التعبيرات التي تفسح مجالا واسعا للإيهام والالتباس : اذ ان

الشبكة الحديدية التي تمتد بين مدينتين قد تكون منفردة ، تسير القطارات

عليها ذهاباً وإياباً ، وقد تكون مزدوجة ، احدهما خاصة بالذهاب ، والاخرى

خاصة بالاياب . فهل ان الطول الذي يذكّر في الاحصاء هو طول السكة الممدودة ، ام طول الطريق الذي مدت فيها السكة ؟ وبتعبير اخرى : هل ان الطرق المذكورة ، هو طول السكك باعتبارها منفردة ، ام باعتبارها مزدوجة ؟

هذا ومن جهة اخرى : توجد في كل محطة خطوط خاصة جانبية خاصة بالمخازن وخطوط تضمن التقاء او انتقال القطارات . فهل الطول الذي يذكّر في الاحصاء هو طول السكك بما فيها خطوط المخازن والمحطات ، أو بدون خطوط المخازن والمحطات ؟

ان الاحصاءات التي تنشر في البلاد المختلفة ، قد تسير على خطط متباينة في هذا الباب ، وهذا التباين يجعل المقارنة بين معطيات الاحصاءات المذكورة من الامور المسيرة . فالطريقة المثلى في هذا الباب ، هي تفريق « طول الخطوط المستعملة » من « طول خطوط المخازن » وذكر كل قسم على حدة . وكذلك تفريق طول الخطوط المنفردة من المزدوجة ، وذكر كل قسم على حدة ، مع التصريح فيما اذا كان الطول المبين في الاحصاء هو « باعتبار الخطوط منفردة ام مزدوجة » .

٣ - اما الاحصاءات المتعلقة بنقلات السكك الحديدية ، فتشمل الامور الآتية :

( أ ) — عدد الركاب الذين يسافرون في الدرجات المختلفة .

( ب ) — عدد الكيلومترات التي يقطعها هؤلاء

( ج ) — متوسط الكيلومترات التي يقطعها الراكب الواحد

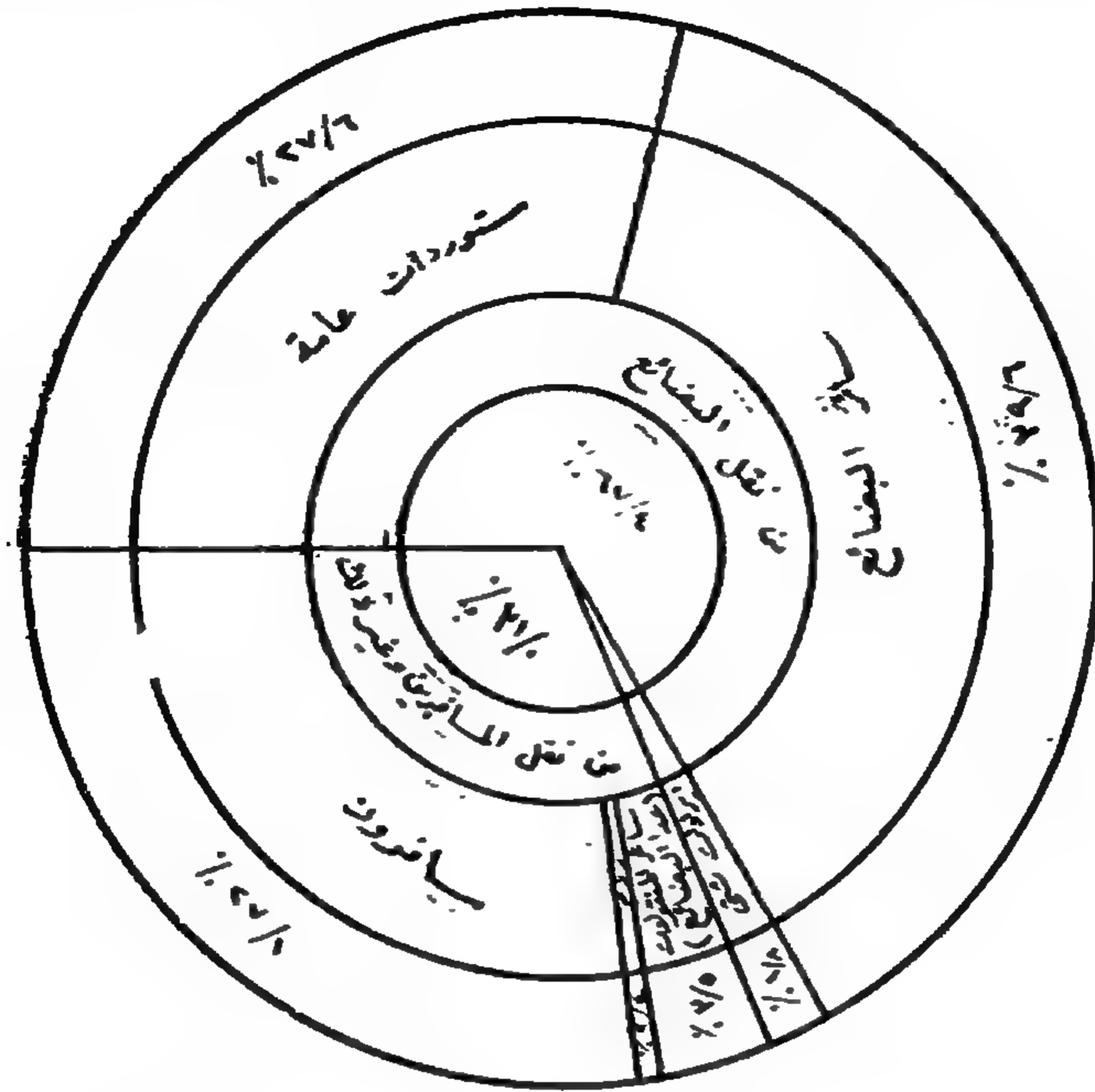
- (د) — وزن البضائع التي تشحن ، على اختلاف انواعها  
 (هـ) — طول المسافات التي تنقل اليها تلك البضائع  
 (و) — عدد الحيوانات التي تنقل ، على اختلاف انواعها  
 (ز) — طول المسافات التي تنقل اليها تلك الحيوانات  
 (ح) — عدد القطارات التي تسافر يومياً . ما كان منها خاصاً بالركاب ،  
 او خاصاً بالبضائع ، او جامعاً للركاب والبضائع . وما كان منها مستعجلاً ، وما  
 كان غير مستعجل .

(ط) — المسافات التي تقطعها تلك القطارات .  
 يجب ان يلاحظ ان الاحصاء لا يكتفي بتسجيل او تثبيت اعداد او  
 اوزان الركاب والحيوانات والبضائع التي تنقل بواسطة السكك الحديدية ،  
 بل يسجل ويثبت المسافات التي يتم النقل اليها ايضاً ( فقرات ب ، ج ، هـ ،  
 ز ، ط ) .

لنفرض انه نقل ٨٠٠٠ طن الى ٥٠ كيلومتر ، و ٦٠٠٠ طن الى ١٠٠  
 كيلومتراً ، و ١٠٠٠٠ طن الى ١٥٠ كيلومتراً . في هذه الحالة يكون مجموع  
 الاطنان المنقولة ٢٤٠٠٠ طناً

ولنفرض من جهة اخرى انه قد نقل ١٢٠٠٠ طن الى ٥٠ كيلومتراً ، و  
 ١٠٠٠٠ طن الى ٦٠ كيلومتراً و ٢٠٠٠ طن الى ٩٠ كيلومتراً . ان مجموع  
 الاطنان المنقولة يكون في هذه الحالة ايضاً ٢٤٠٠٠ .

غير انه من البديهي ان الخدمة التي تؤديها السكك الحديدية في نقل هذه  
 الاطنان والاجور التي تتقاضاها من جراء ذلك لا تكون متساوية في الحالتين .



( شكل ٢٧ ) - واردات السك الحديدية العراقية  
( حسب احصاء ٦٣٦ - ٩٣٧ )

فالمقارنة بين الحالتين، لا تكون صحيحة الا عند ملاحظة الاطنان والمسافات معاً : فاذا جمعنا المسافات التي يقطعها كل طن من الاطنان المذكورة في المثال الاول - نتوصل الى الرقم التالي :

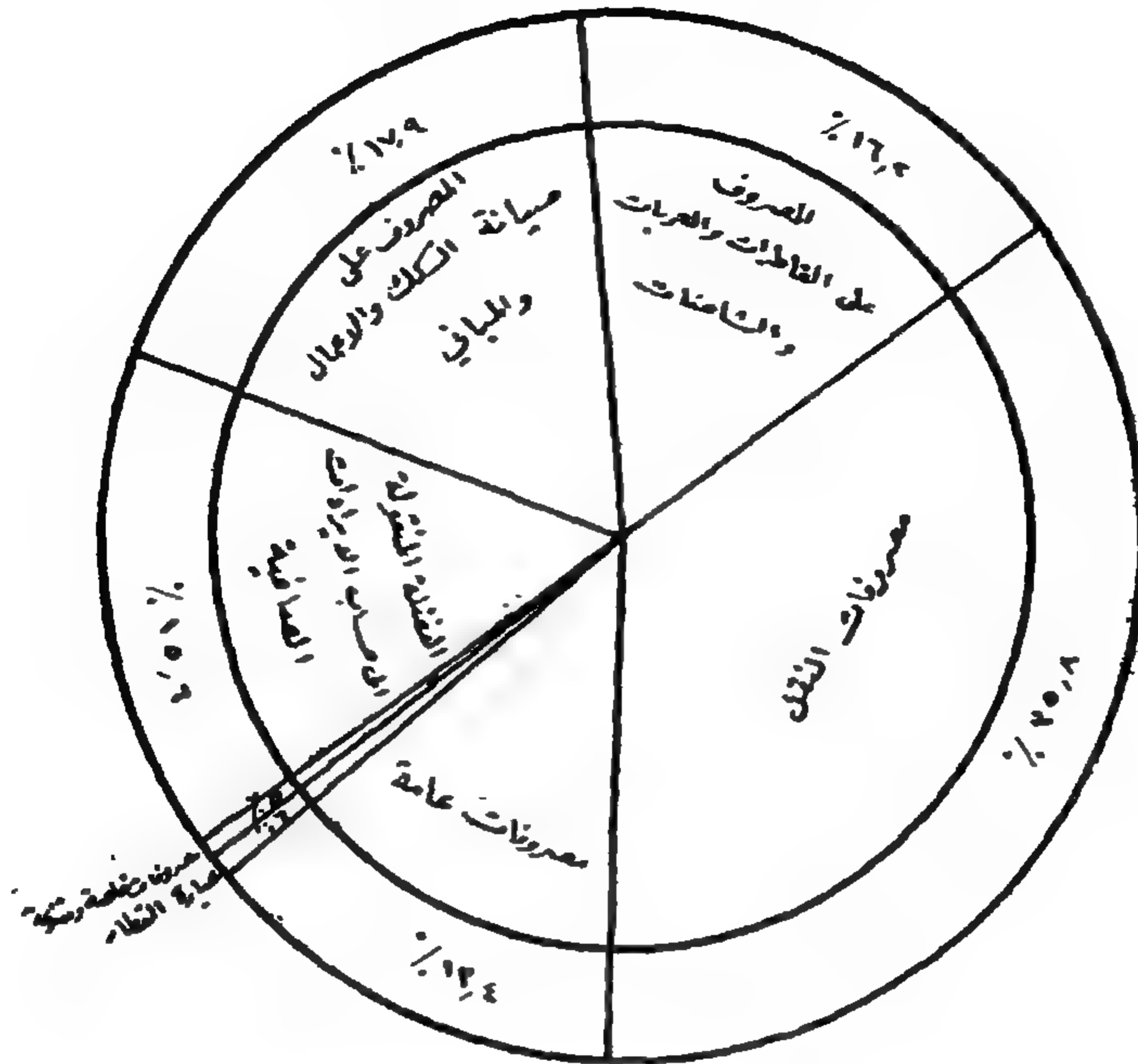
$$٢٥٠٠٠٠٠ = ١٥٠ \times ١٠٠٠٠ + ١٠٠ \times ٦٠٠٠ + ٥٠ \times ٨٠٠٠$$

طناً كيلومترياً . واذا جمعنا المسافات التي يقطعها كل طن من الاطنان المذكورة في المثال الثاني - نتوصل الى الرقم التالي :

$$١٣٨٠٠٠ = ٩٠ \times ٢٠٠٠ + ٦٠ \times ٥٠٠٠ + ٥٠ \times ١٢٠٠٠$$

كيلومترياً





( شكل ٢٨ ) نفقات السكك الحديدية المرافقة

( حسب احصاء ٩٣٦ - ٩٣٨ )

ان الفرق الموجود بين الرقمين ، يظهر بكل وضوح : ان « وزن البضائع المنقولة » وحده لا يكفي لاعطاء فكرة صحيحة عن « حركة نقل البضائع » . بل يجب حساب « الاطنان الكيلومترية » ايضاً للحصول على فكرة اتم من ذلك .

ولا حاجة للبيان ان ما ذكرناه عن البضائع ، ينطبق على الركاب ايضاً .

٤- اما المعلومات الاحصائية المتعلقة بمالية السكك الحديدية ، فتشمل

الامور التالية :

(أ) — الواردات ، على اختلاف أنواعها .

(ب) — المصروفات ، على اختلاف أنواعها .

(ج) — الوارد الصافي

(د) — معدل نفقات الكيلومتر الواحد

(هـ) — معدل واردات الكيلومتر الواحد .

ان مادة الواردات يجب ان تميز بين ما يحصل من النقل ، وما يحصل من مصادر متنوعة . والواردات الحاصلة من النقل ايضاً يجب ان تميز بين ما يحصل من النقل المستعجل و بين ما يحصل من النقل غير المستعجل كما ان ما يحصل من النقل المستعجل ، يجب ان ينقسم الى ما يحصل من الركاب وما يحصل من الامتعة . كذلك واردات الركاب ، يجب ان تبين ما يعود الى كل واحدة من الدرجات الاولى والثانية والثالثة .

ان جميع هذه المعلومات تفيد الابحاث الاقتصادية والاجتماعية العامة من جهة ، واعمال ادارات السكك الحديدية من جهة اخرى .

٥ — ان ادارة السكك الحديدية العامة في العراق تشر تقريراً سنوياً تدرج فيه معلومات احصائية عن سكك حديد الحكومة العراقية .  
( ان الشكل ٢٧ ) يرينا احصاء واردات السكك الحديدية .  
و ( الشكل ٢٨ ) يرينا احصاء نفقاتها .

## ٢ — السفن التجارية

١ — حركة السفن التجارية تعرف باسم « الملاحة » . والملاحة تقسم

الى الاقسام التالية : الملاحة البحرية ، الملاحة الساحلية ، الملاحة الداخلية .  
الملاحة البحرية ، او الطويلة : يقصد بها حركة السفن بين الممالك  
المختلفة ، من وراء البحار .

واما الملاحة الساحلية : فيقصد بها حركة السفن على طول السواحل ، بين  
الموانئ التي لا تفصلها البحار الكبيرة .

واما الملاحة الداخلية : فيقصد بها حركة السفن في الانهر والترع ، داخل  
المملكة .

والملاحة الساحلية تقسم في كثير من البلاد الى قسمين : كبيرة وصغيرة .  
ويقصد بـ « الملاحة الساحلية الكبيرة » الملاحة الساحلية التي تقع بين  
ثغور دول مختلفة ، ويقصد بـ « الملاحة الساحلية الصغيرة » ، تلك التي تقع  
بين ثغور الدولة نفسها ، على طول سواحلها .

ان احصاء الملاحة ، يجب ان يميز جميع هذه الأنواع بعضها عن بعض ،  
ويجمع المعلومات المتعلقة بكل نوع منها على حدة .

ولا حاجة لبيان ان الملاحة الساحلية الصغيرة والملاحة الداخلية ، تتعلقان  
بالتجارة الداخلية ، في حين ان سائر انواع الملاحة تهتم بالتجارة الخارجية .

٢ - ان الاسطول التجاري لكل دولة يتألف من السفن التي تنتسب  
الى تلك الدولة وتحمل علمها ، باستثناء ما كان منها مخصصاً الى الامور الحربية  
والانضباطية .

والسفن انواع عديدة :

اولاً : بحرية ونهرية ؛

ثانياً : بخارية وشرعية ،

ثالثاً : خشبية وحديدية .

ان احصاء السفن يجب ان يبين عدد كل نوع منها .

٣ — ولا حاجة للايضاح ان معرفة « عدد السفن » وحده لا يكفي لتقدير « قوة الاسطول التجاري » . لأن السفينة الواحدة قد تستطيع ان تحمل من الحمولة ما يبلغ عشرات بل مئات أمثال ما تستطيع أن تحمله سفينة أخرى .

٤ — من المعلوم ان مقدار « الحمولة التي تستطيع أن تنقلها السفينة يقع حجمها من جهة ووزنها من جهة أخرى . لأن هذا المقدار يتعين بمقدار الماء الذي تستطيع أن تفرغه — أو « نزيجه » — السفينة ، ويعرف لذلك باسم « الحجم الاستيعابي » أو « التفريغ » أيضاً . ويقدر بالاطنان عادة .

غير أن تعبير « ما تستطيع ان تحمله السفينة » — أو « حمولة السفينة » — من التعبيرات التي تفسح مجالاً للالتباس ، فيحتاج الى توضيح وتحديد :  
ان السفن لا تكون « فارغة » بكل معنى الكلمة ، في وقت من الاوقات لان قسماً من الفراغ الموجود داخل السفينة ينحصر الى وضع المسكائن ، ومخزن الوقود — وغرف النوتية ، ومداخر الماء بكميات . فيمكننا أن نقول ان كل سفينة تحمل بطبيعتها مقداراً من المسكائن والوقود ، والنوتية ، ولوازم النوتية . واما عدد الركاب ومقدار البضائع التي تستطيع أن تحملها — بقصد النقل — فما يتعين ، بطبيعة الحال ، بعد تنزيل هذه « الحمولة الضرورية » من « قابلية

السفينة الاصلية « فاذا اعتبرنا ما تستطيع ان تحمل السفينة بصورة مطلقة (ب) وما تحتاج الى حمله لضمان سيرها وسفرها (ج) ، نرى من البديهي ان مقدار البضائع التي تستطيع ان تنقلها السفينة يكون (ب - ج) . ولا حاجة للبيان ان هذا المقدار هو الذي بهم التجارة ، لانه يدل على « الحمولة » التي يمكن ان يستفاد منها تجارياً ، ويعرف باسم « صافي الحمولة » .

ان الفرق بين الحمولة الرسمية أي قابلية السفينة التحميلية المطلقة وصافي الحمولة ، يكون ضئيلاً في السفن الشراعية الصغيرة ، وكبيراً جداً في السفن البخارية الكبيرة .

ان الاحصاء المتعلق باسطول التجاري يجب ان يبين مقدار « حمولة السفن » علاوة على اعدادها وانواعها .

٥ - ان احصاء الملاحة ، يجب ان يبين عدد السفن التي تدخل كل ميناء من المواني ونخرج منها ، مع انواعها ، ومقدار حمولتها الرسمية وصافي حمولتها ، بمقدار الركاب وانواع البضائع التي تنقلها ، مع اسماء الدول التي تنسب اليها، والمواني التي اتت منها ، والتي توجهت نحوها .

٦ - ان الطيارات اكتسبت في السنين الاخيرة أهمية خاصة ، بين وسائط المناقلات ، والملاحة الجوية اصبحت من انواع الملاحة التي تلعب دوراً هاماً في المواصلات والمناقلات. فصار من الضروري ادخال المعلومات المتعلقة بها في احصاء المناقلات: عدد المواني الجوية، المطارات، وماوي الطيارات ، الطيارات التي تأتي وتذهب ، حسب جنسيات الدول التي تنسب اليها ، عدد الركاب ومقادير وانواع الرزم والامتعة التي تنقل بواسطتها .



## ٣ — المناقصات الرافعية

ان احصاء وسائط النقل الداخلية ، يشمل طول الطرق وعدد الجسور والمعاير ، والتنقلات والمجلات وحيوانات النقل ، على اختلاف انواعها .

ان المعلومات المتعلقة بالطرق والجسور والمعاير ، تستخرج من قيود دوائر الاشغال بطبيعة الحال ؛ واما المعلومات المتعلقة بوسائط النقل الآلية والحيوانية ، فهي ايضاً تستخرج من القيود الرسمية في البلاد التي وضعت انظمة تختم على اصحاب الحيوانات والسيارات والدراجات والمجلات ، تسجيل كل ما لديهم من وسائط النقل ؛ غير انها تكون موضوع تعداد خاص ، في البلاد التي لم تختم مثل هذا التسجيل بانظمتها .

واما حركة النقل التي تتم على طول الطرق ، فلا سبيل الى جميع المعلومات اللازمة عنها ، الا بالقيام بتعداد خاص من وقت الى آخر :

يطلب من بعض الموظفين ان يقفوا في نقاط مناسبة من الطرق العامة ، في بعض الايام ؛ وان يحصوا جميع الوسائط النقلية التي تمر من هناك خلال يوم كامل ، مع ملاحظة انواعها واصنافها ؛ فيسجلون عدد السيارات ، والدراجات ، والمجلات ، وحيوانات الحمل ، مع الانتباه الى مقدار الحمل الذي تنقله كل واحدة منها ( ولو بصورة تقريبية ) . وتكرر هذه العملية في المواسم المختلفة والايام المختلفة من السنة . ثم يرتب احصاء تخميني عام ، بالاستناد على هذه المعلومات .

## ٤ — احصاء البرق والبريد

١ — ان احصاء البريد يشمل : عدد مكاتب البريد ، عدد المراسلات

الداخلية ، عدد المراسلات الخارجية ، الصادرة والواردة ، على اختلاف انواعها : المراسلات العادية ، البطاقات البريدية ، المراسلات المسجلة ، المطبوعات والاوراق التجارية ، المراسلات الرسمية - الحوالات البريدية ، الطرود والرزم ...

طبيعي أن المراسلات وقيم الحوالات وعدد الطرود الصادرة الى البلاد الاجنبية والواردة منها ، يجب ان تصنف حسب تلك البلاد .

٢ - ان احصاء البرق ، يشمل : طول الخطوط التلغرافية ، طول الاسلاك التلغرافية ، عدد المسكاتب - عدد البرقيات الصادرة والواردة داخل القطر ، وخارج القطر ، باللغة الرسمية ، وباللغات الاجنبية - عدد برقيات السكك الحديدية ، والبرقيات الصحفية .

٣ - احصاء التلغونات يشمل : طول الخطوط والاسلاك التليفونية ، في المدن ، وبين المدن ، عدد المشتركين ، عدد الآلات الموضوعة لخدمة الحكومة .

٥

## احصاء الاسعار

١ - ان معرفة « تحولات الاسعار » من الاور التي يستفاد منها استفادة كبيرة في مقارنة الاحوال الاقتصادية والاجتماعية ، ولذلك انها من اهم مواضع الاحصاء التي تهتم بها الحكومات ورجال الاقتصاد . . .  
عند ما يقال « احصاء الاسعار » ، قد يقصد من ذلك « الاسعار

بالقطاعي « ، أو « الاسعار بالجملة » وقد تستهدف فيه معرفة تحولات سعر بضاعة واحدة من البضائع ، او معرفة معدل أسعار بضائع عديدة او اسعار نفقات المعيشة .

ان المهم في هذا الباب هو معرفة نظام « تحول السعر » اكثر من معرفة « مقدار السعر » نفسه . ولذلك نجد ان علماء الاحصاء والاقتصاد يرتبون الاحصاءات المتعلقة بالاسعار على طريقة « الارقام القياسية » بوجه عام : فانهم يتخذون السعر للمائة الى سنة من السنين خلال شهر من الشهور ، « مقياساً » يقيسون الاسعار الباقية عليه : يعتبرون سعر السنة التي اتخذت « قاعدة » للاحصاء « مائة » ويشيرون الى اسعار السنين الاخرى — بالنسبة الى سعر هذه « القاعدة الاعتيادية » او « المقياس المصطلح » — بـ « كميات متناسبة » معها ، ويسمون هذه الكميات « ارقاماً قياسية » .

٢ - غير انه يجب ان يلاحظ ان المعلومات المتعلقة بتحول سعر نوع واحد من البضاعة لا تفهمنا شيئاً كثيراً عن تحولات الاسعار بوجه عام . وذلك لان السعر ، ما هو الا النسبة بين « قيمة البضاعة » و « قيمة العملة » التي تتخذ واسطة لشراء البضاعة ومبادلها . وهذا السعر يتحول بطبيعة الحال ، من جراء تحول قيمة البضاعة من جهة وتحول قيمة العملة من جهة اخرى . وعند ما نلاحظ التحولات التي تطرأ على سعر بضاعة من البضائع وحدها ، لا نستطيع ان نميز الحصة التي تعود الى البضاعة بوجه خاص ، من الحصة التي تعود الى العملة بوجه عام .

ولذلك اذا اردنا ان نعرف شيئاً عن تحولات الاسعار بوجه عام ، يجب

علينا ان نلاحظ الارقام القياسية المتعلقة باسعار عدد غير قليل من البضائع،  
ونأخذ معدل تلك الارقام .

واما عدد وانواع البضائع التي يجب ان تدخل في هذا الحساب ، فذلك  
من القضايا المهمة التي نحتاج الى بحث دقيق : انها تتحول بطبيعة الحال  
بتحول حالات البلاد ومقتضيات السنين . ولذلك نجد ان العلماء سلكوا في  
هذا الباب مسالك مختلفة . فالبعض منهم بنى حساباته على الارقام القياسية  
المتعلقة باسعار بضع عشرات من البضائع ، والبعض منهم شمل حساباته على  
مئات منها . والمهم في هذا الباب هو انتخاب « مجموعة من البضائع المتنوعة »  
التي يجوز اعتبار تحولات اسعارها ممثلة لتحولات اسعار البضائع بوجه عام .

٣ - غير ان هناك قضية اخرى ، اهم من ذلك ايضاً : وهي تقدير  
« سعر نفقات المعيشة » بوجه عام: عند ما نقارن اجور العمال أو رواتب الموظفين  
في بلدين مختلفين ، لا يمكننا ان نصل الى « نتيجة معقولة » اذا لم نأخذ  
بنظر الاعتبار « اختلاف سعر المعيشة » ، ولم نقدر « الحاجات » التي يمكن  
ان تسد بواسطة هذه الاجور والرواتب ، في كل واحد من البلدين  
المذكورين .

ولا حاجة للبيان ان تقدير « سعر المعيشة » يتطلب ملاحظة « اسعار  
الحاجات الضرورية المتنوعة » من مأكولات ، وملبوسات ، ووسائل تدفئة ،  
ووسائل سكنى . . . وما يماثل ذلك الاشياء . فتقرير هذا السعر يجب ان  
يجري على اساس البحث عن معدل اسعار اهم الاشياء الضرورية لمعيشة الناس .  
وطبيعي ان هذا المعدل ، يجب ان يحسب بعد تقدير « اوزان خاصة » لكل

نوع من انواع البضائع التي ستدخل في المعدل العام . لانه ليس من المقبول ان يعتبر التحول الذي يحدث في سعر القمح وسعر السكر وسعر القطن ، متساوياً في الدلالة على التحول العام . فلا شك ان سعر كل نوع من البضاعة ، يجب ان يدخل في حساب المعدل بنسبة « موزونة » متناسبة مع أهمية تلك البضاعة في التجارة العامة ومعيشة الناس .

فقد ارتأى « بوهلي » ان توزن اسعار البضائع التالية بالارقام المدرجة حذاء كل واحدة منها : الفضة ١ ، السكر ٢ ، اللحم ٣ ، القطن ٤ ، القمح ٧ .  
و بتعبير آخر : عندما يراد حساب معدل الاسعار العائدة الى سنة او شهر ما ، اذا ادخل في الحساب سعر الفضة كما هو ، يجب ان يضرب سعر السكر بالاثنيين ، وسعر القطن بالاربعة ، وسعر القمح بالسبعة . . . ويوجد بذلك « معدل موزون » .

واهم المسائل في هذا الباب هي : ايجاد طريقة عملية لتقدير وتعيين هذه الاوزان ، بصورة معقولة ، ومطابقة لطبيعة الاشياء وحاجات المجتمع .

وقد اتبع الاحصائيون عدة طرق في هذا الباب :

( أ ) اتخاذاً « الميزانيات الخصوصية » أساساً لتقدير الاوزان المبحوث عنها . لان النسبة التي تشغها البضاعة بين « نفقات العائلات » ، تمثل بطبيعة الحال ، مبلغ تأثير سعر تلك البضاعة على اسعار المعيشة .

غير ان تطبيق هذه الطريقة لا يخلو من مشاكل كبيرة . لانه ، اولاً : ليس من السهل الاطلاع على ميزانيات العائلات ، ثانياً : من المشكل تعيين صفوف العائلات التي يجوز ان تتخذ ميزانياتها أساساً لمثل هذه الحسابات



( ب ) اتخذ « نسبة الاستهلاكات » اسماً لتقدير الاوزان المبحوث عنها .

لا حاجة للبيان ان مقدار استهلاك بضاعة من البضائع يقدر على الطريقة التالية : يلاحظ مقدار الانتاج ، يضاف الى ذلك مقدار الادخالات ، ويطرح من المجموع مقدار الاخراجات فحاصل الطرح يمثل مقدار المستهلك بطبيعة الحال . ان نسبة استهلاك البضائع بعضها الى بعض ، يجوز ان تعتبر ممثلة لتأثير اسعارها على سعر المعيشة بوجه عام .

٤ — تنشر الدول احصائيات منظمة حول الارقام القياسية للاسعار . ونشرة عصبة الامم تجمع وتلخص نتائج هذه الاحصاءات ، وعند ما نريد ان نقارن ارقام احصاءات الدول المختلفة بعضها ببعض ، يجب ان نلاحظ دائماً ، اولا كيفية تقدير هذه الارقام ، ثانياً « القاعدة » التي بنيت عليها تلك الحسابات .

ان الدول لا تبقى متمسكة بقاعدة واحدة ، ولا تظل متبعة خطة واحدة على طول السنين . بل انها تبدل القاعدة والخطة ، عند ما ترى تبديلاً كبيراً في الاحوال الاقتصادية .

فقد كانت بعض الدول تتخذ اسعار ١٩٠١ - ١٩٠٥ قاعدة لارقامها القياسية . غير ان التطورات العظيمة التي حدثت من جراء الحرب العالمية اضطررتها الى الاستعاضة عن هذه القاعدة ، باسعار سنة ١٩١٣ او ١٩١٤ ، فمظم الارقام القياسية التي تنشر صارت تستند على ارقام سنة ١٩١٤ . غير أن بعض الدول اخذت تترك هذه القاعدة ايضاً . وصارت تحسب

الارقام القياسية ، على قاعدة اسعار ١٩٢٧ أو ١٩٢٨ ، حسب تطور احوالها الاقتصادية .

ان الارقام القياسية للاسعار في الولايات المتحدة الاميركية صنعت من ١٠٠ سنة ١٩١٣ الى ٢٢١ سنة ١٩٢٠ ، ثم نزلت الى ١٢٤ سنة ١٩٣٠ و ٩٥ سنة ١٩٣٣ .

واما في بريطانيا ، فصعدت من ١٠٠ سنة ١٩١٣ (السنة المتخذة قاعة للحسابات ) الى ٣٠٧ سنة ١٩٢٠ ، ثم نزلت الى ١٢٠ سنة ١٩٣٠ والى ١٠٢ سنة ١٩٣٣ .

## الاحصاء المالى

١ - ان الاحصاءات المالية تستهدف جمع وعرض المعلومات العددية المتعلقة بالاموال العامة، وتتناول الواردات والمصروفات والديون والممتلكات، حسب الميزانيات المقررة من جهة والحسابات القطعية من جهة اخرى .

ان هذه الاحصاءات تشمل ، اولاً : مالية الدولة ؛  
ثانياً : مالية « الادارات المحلية » ، التي تنجى ضرائب خاصة ، وفق ميزانيات خاصة ، لاجل الاعمال المحلية ، حسب القوانين المرعية في معظم البلاد ؛

ثالثاً : مالية الادارات البلدية ، التي تفرض ونجى رسوماً خاصة ، لأجل القيام بالاعمال البلدية ، حسب القوانين الموضوعة في جميع البلاد .

٢ - من المعلوم واردات الدولة تتألف من الاقسام التالية :  
أ) الضرائب والرسوم التي تنجى من الاهلين ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ؛

ب) الارباح الناجمة من المشاريع العامة التي تقوم بها الحكومة ؛  
ج) المبالغ الحاصلة من الاملاك والاراضي العائدة الى الحكومة ، من جراء ايجارها او استئجارها .

وكل واحد من هذه الاقسام يتألف من انواع ومواد عديدة ؛ فالاحصاء المالى ، يجب ان يرينا : مقدار المبالغ الحاصلة من كل نوع من انواع الدخل

المذكورة آنفاً ، مع النسبة المئوية لكل منها - ويظهر لنا كيفية توزيع هذه الواردات على الشهور المختلفة من السنة من جهة ، وعلى الاقسام المختلفة من المملكة من جهة اخرى - كما يجب ان يعطينا المعلومات التي تساعد على اجراء مقارنات دقيقة بين واردات السنين المختلفة ، من جميع هذه الوجوه المتنوعة .

٣ - ان نفقات الدولة ، تقسم في الميزانيات الى ابواب وفصول ومواد . فلاحصاء المالي يتناول النفقات حسب تقسيمات الميزانية من جهة ، ويجمع ما يتعلق بكل مادة من المواد ، في جميع الفصول من جهة اخرى . فيجب ان يبحث مثلاً عما يصرف لكل من الدفاع الوطني ، والتربية العامة ، والصحة والزراعة . . . الخ من جهة ، وعما ينفق في جميع دوائر الحكومة الى السفر ، والاييجارات ، والقرطاسية والرواتب . . . الخ من جهة اخرى .

ولا حاجة للبيان ان جميع هذه الابحاث يجب ان تتناول اجراء المقارنات على اساس النسب المئوية ايضاً .

٤ - ان البعض من الواردات والمصروفات المدرجة في الميزانيات تكون ظاهرية في حقيقة الامر : لانها تسجل كوارد في دائرة ، ومصروف في دائرة اخرى . مثلاً من المعلوم ان ميزانيات الدولة العراقية ، تخصص لكل دائرة مقداراً من النفقات ، مقابل اجور البرق والبريد ، في حين ان معظم ما تنفقه الدوائر في هذا السبيل تدخل في عداد واردات البرق والبريد ، بطبيعة الحال . وكذلك نجد ان بعض الدوائر تدفع رسوم كركية عن بعض الاشياء

التي تستيوردها من خارج العراق ؛ فكل ما تصرفه الدوائر في هذا السبيل ، يدخل في عداد واردات الكمارك ، بطبيعة الحال  
فيجب ان تجمع معلومات احصائية خاصة عن القسم الظاهري من مثل هذه الواردات والنققات .

٥ - ان اجراء المقارنات من وجهة النققات بين السنين المختلفة ، يتطلب الانتباه الى التحولات التي قد تطرأ على تشكيلات الدوائر من جهة ، وعلى كيفية تبويب فصول الميزانيات من جهة اخرى .

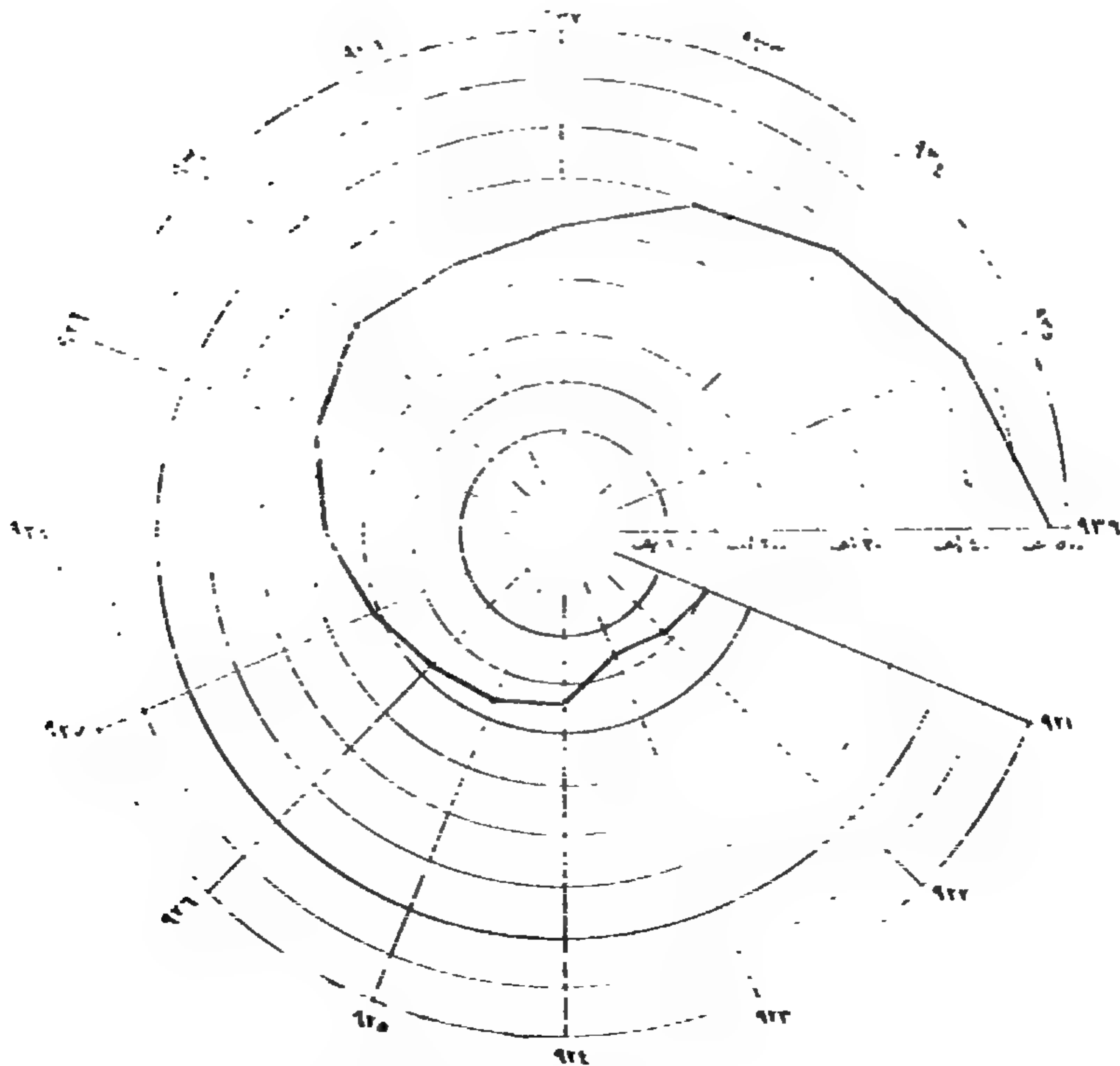
مثلا اذا تتبعنا تطورات التشكيلات الادارية في العراق ، نجد ان مصلحة الزراعة كانت تؤلف وزارة خاصة في بعض السنين ومديرية عامة تابعة الى وزارة الاشغال في سنين اخرى ؛ وان دائرة الآثار القديمة كانت تابعة الى وزارة الاشغال ، ثم انتقلت الى وزارة المعارف ؛ واما مدرسة الهندسة فكانت تابعة الى وزارة الاشغال ثم نقلت الى وزارة المعارف ثم الغيت ، ثم فتحت مرة ثانية على ان تكون تابعة الى وزارة الاقتصاد والمواصلات . فمن الضروري ان نأخذ مثل هذه الامور بنظر الاعتبار ، عند ما نقدم على مقارنة ميزانيات هذه الوزارات في السنين المختلفة .

٦ - ان اجراء المقارنات - من الوجهة المالية - بين الدول المختلفة ، يستلزم ملاحظة الفروق الموجودة بين تلك الدول من وجهة التشكيلات الادارية من جهة وطريقة تدوين الميزانية من جهة اخرى .

مثلا ، ان نققات المعارف العامة في العراق ، تدخل بكاملها في ميزانية الدولة العامة ؛ في حين ان في معظم البلاد ، الميزانية العامة لا تشمل الا جزءاً



من نفقات المعارف ؛ واما الاسم الباقي من هذه النفقات فتدخل في ميزانيات الادارات المحلية وكذلك الامر في نفقات الصحة العامة ونفقات الاشغال العامة . فاذا لم نأخذ هذه الحقائق بنظر الاعتبار ، قد تقع في غلطات فاحشة عند المقارنات . وقد حدث فعلا قبل مدة ان البعض ادعوا ان نسبة مخصصات المعارف العامة في العراق تفوق نظيرها في كثير من البلاد . واثبت ان ما يصرف للمعارف العامة في العراق ينحصر فيها هو مدين في الميزانية العامة ؛ في حين ان في البلاد الاخرى ، لا تتحمل الميزانية العامة الاقساما من نفقات المعارف



( شكل ٢٩ ) — مخصصات وزارة المعارف في العراق

## الاحصاء الصحى

١ — الاحصاء الصحى يشمل المعلومات العديدة المتعلقة بالامور الصحية بوجه عام — من أمراض ووفيات ، ومستشفيات ومستوصفات وصيدليات ، وأطباء وصيادلة وممرضين وممرضات . .

ان بعض الاقسام من الاحصاء الصحى يتصل اتصالاً وثيقاً ببعض الفروع من احصاء النفوس : فان الولادات والوفيات — مثلاً — ذات علاقة وثيقة بالاحوال الصحية ، وان كانت من قضايا حركة النفوس من حيث الاساس .

ولذلك كثيراً ما يجمع الاحصائيون مثل هذه المعلومات — التي تتعلق بالنفوس والصحة في وقت اوحده — تحت اسم « الاحصاء الحياتى » .

٢ — ان احصاء المستشفيات يتضمن ، اولا المعلومات المتعلقة بالمستشفيات نفسها ، وثانياً المعلومات المتعلقة بالمرضى الذين يعالجون فيها . ولهذا السبب، تشمل الاحصاءات الصحية المتعلقة بالمستشفيات الامور التالية :

( أ ) — عدد الاطباء ، عدد الاسرة ، عدد الممرضات .

( ب ) — عدد المرضى الذين دخلوا المستشفى ؛ وعدد من شفى ، ومن مات مع عدد من خرج دون أن يشفى ؛

( ج ) — عدد العمليات الجراحية الكبيرة والصغيرة التي اجريت في المستشفى ؛

(د) — عدد المرضى الذين راجعوا للعيادة الخارجية ، والوصفات والادوية التي اعطيت اليهم . .

ان جميع الاحصاءات المتعلقة بالمرضى المذكورين آنفاً ، يجب ان تتناول تصنيفهم : حسب أنواع أمراضهم من جهة ، وحسب أحوالهم الشخصية وأعمارهم ومنهم من جهة أخرى .

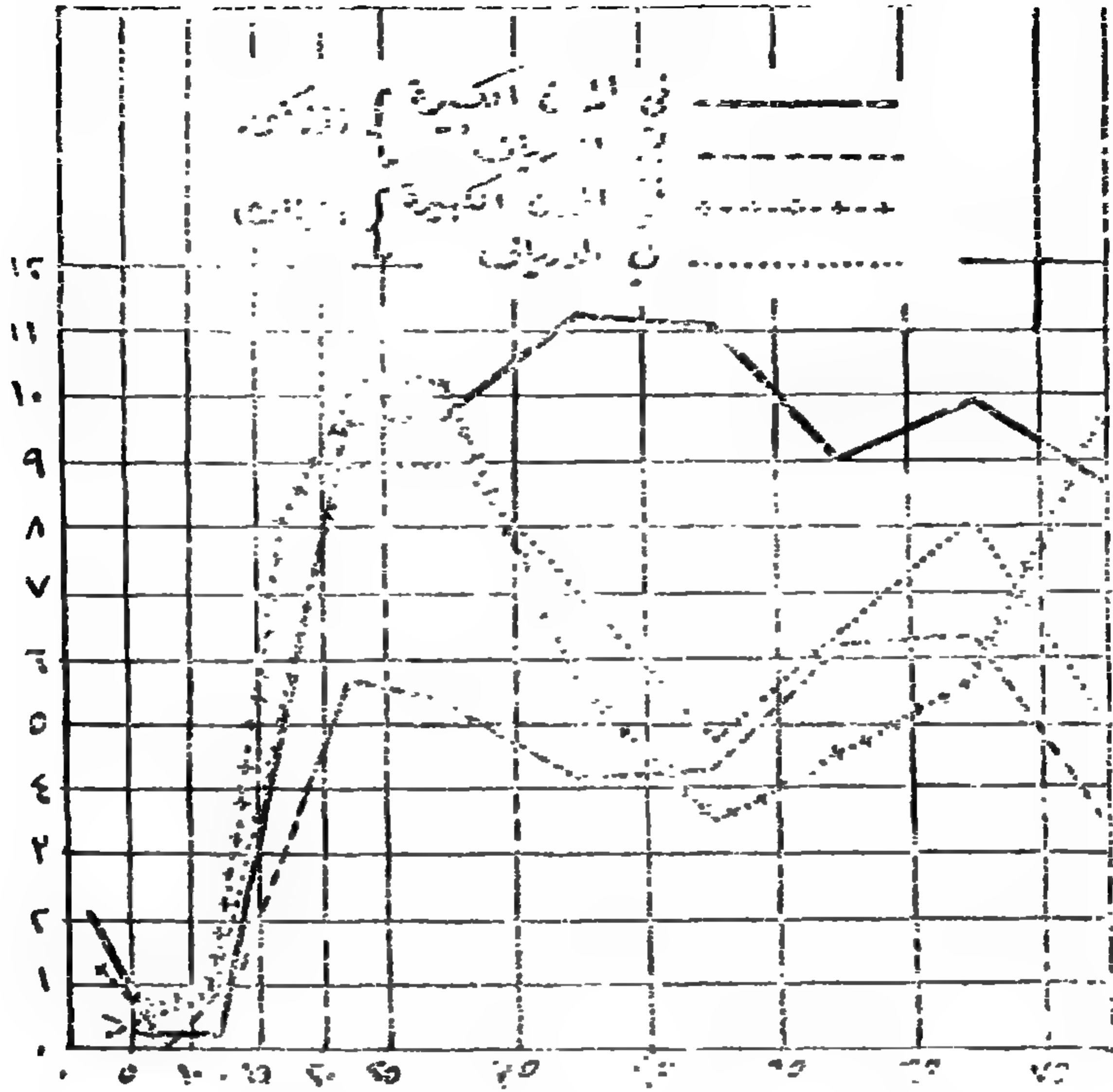
٣ — ان احصاء الامراض يجب ان يشمل جميع المعلومات العددية المتعلقة بالامراض التي تحدث في البلاد ، فيجب ان يتناول عدد الاصابات والوفيات من كل نوع من انواع الامراض ، مع تصنيف المصابين والمتوفين حسب أعمارهم وأحوالهم الشخصية واطوارهم الاجتماعية ، وذلك بالنسبة الى كل مدينة من مدن القطر ، وكل وحدة من الوحدات الادارية ، وكل شهر من شهور السنة .

ولا حاجة للبيان ان الحصول على مثل هذه الاحصاءات العامة ، يتطلب اشتراك جميع الاطباء في الامر . فعلى كل طبيب ان يسجل المرضى الذين يراجعونه ، وينظم احصاءاً خاصاً بعيادته . ان احصاء الامراض العام ، يتكون بملاحظة احصاءات المستشفيات من جهة واحصاءات العيادات من جهة أخرى .

ولا حاجة للبيان ان الاحصاءات المتعلقة بالامراض السارية ، تكون أهم اقسام الاحصاءات الصحية .

ومن المعلوم ان القوانين والانظمة الصحية المرعية في جميع البلاد نجمل «الاخبار» عن بعض الامراض السارية من الامور المحتمة على جميع الاطباء

- كما تخول الادارات الصحية حق « عزل المصابين » ببعض الامراض  
 وبما يجدر بالانتباه ان الامراض السارية صارت موضوع اتفاقات دولية ،  
 تضمن تعاون الامم في امر مكافحتها . ان الاتفاقات المبحوث عنها تتطلب  
 جمع وتبليغ المعلومات التالية عن الامراض السارية :
- ( أ ) — تاريخ بدأ العدوى وتاريخ انتهائه ؛
  - ( ب ) — سير المرض من يوم ظهوره الى يوم انتهائه .
  - ( ج ) — تصنيف المصابين حسب الجنس والعمر والمهنة ومحل الإقامة  
 وسائر الشرائط الحياتية والاجتماعية ؛
  - ( د ) — تصنيف المتوفين حسب الاوصاف والاقسام المذكورة آنفاً ؛
  - ( هـ ) — امتداد المرض عند المصابين ؛
  - ( و ) — طرق المعالجة والمكافحة والوقاية ، وتأثيرها على سير المرض ومقدار  
 الاصابات والوفيات ؛
  - ( ز ) — درجة انتشار المرض وكيفية سيره في المدن والقرى والارياف .
  - ( ح ) — مقارنة بين الاحصاء الجديد ، والاحصاءات السابقة ؛
  - ( ط ) — احصاء التغيرات الجوية ، خلال استيلاء المرض ، لظهور  
 تأثير او عدم تأثير الاحوال الجوية على سيره .
  - ( ي ) — علاقة سير المرض واستيلائه بالاحوال الاجتماعية .
  - ( ك ) — احصاء الوفيات العامة خلال مدة استيلاء المرض .
  - هـ — ان الوفيات تكون موضوع احصاء خاص ، حسب الاسباب المؤدية الى  
 الموت . وهذا الاحصاء يجب ان يتناول تصنيف الوفيات حسب اسباب الوفاة من



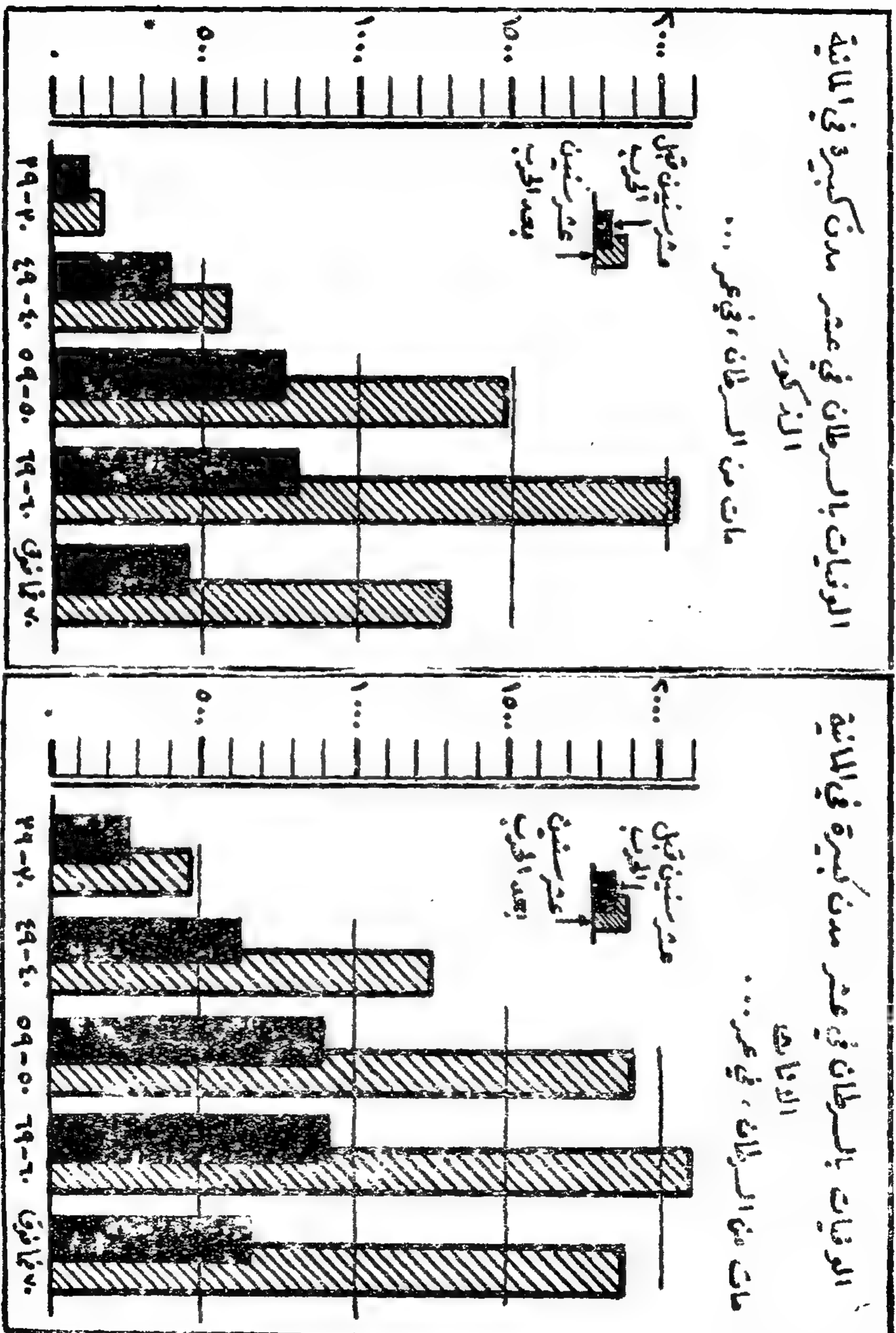
( شكل ٣٠ ) — احصاء الوفيات من السل الرئوى في الدانمرك

جهة ، وحسب أوصاف المتوفين من جهة أخرى .

٦ — ندرج هنا بعض النماذج من الترسيمات الاحصائية الصحية :

ان ( الشكل ٣٠ ) يرينا احصاء الوفيات من السل الرئوى في الدانمرك ، والخطوط البيانية الاربعة المرسومة عليه ، تظهر عدد الوفيات بالنسبة الى كل عشرة آلاف من النفوس ، في المدن ، وفي الارياف ، بين الذكور والاناث ، نظراً لاعدل السنين ١٩٣١ — ١٩٣٥ ، وذلك موزعاً على صنوف الاعمار المختلفة .





(شكل ٣٢)

(احصاء الوفيات من داء التيفوئيد في ألمانيا)

(شكل ٣١)

(وَالشَّكْلَيْنِ ٣١ وَ ٢٢) يَرِيبَانَا احصاء الوفيات من داء السرطان ، في الذكور والافاث ، قبل الحرب العالمية وبعدها ، موزعاً على صفوف الاعمار المختلفة .

٧ - يستفيد الطب من الطريقة الاحصائية في تعيين درجة نجاعة طرق التداوي المختلفة ، كما يستفيد منها في اظهار العوامل المؤثرة على بعض الامراض .

٨ - من أهم المسائل التي تسعى المؤتمرات الدولية لمعالجتها - في أمر الاحصاء الصحي - هو توحيد طريقة تصنيف الامراض ، واسباب الوفيات . اذ من المعلوم ان هذه الامراض والاسباب كثيرة ومتنوعة جداً . فاذا ترك أمر تصنيفها وتبويبها الى رأي واجتهاد كل مدير وكل مديرية ، يضيق مجال الاستفادة من الاحصاءات الصحية ، اذ يصعب اجراء المقارنات الصحيحة بين احصاءات البلاد المختلفة ، كما يصعب احياناً المقارنة بين احصاءات سنة مع السنين الماضية داخل المملكة الواحدة نفسها .

ولذلك أخذ الاحصائيون يبحثون هذه القضية منذ اول المؤتمرات الدولية - اي سنة ١٨٥٣ - ، وقد تقرر سنة ١٨٩٣ الايصاء بقبول التصنيف المقترح من قبل الدكتور « برتييون » Bertillon ، كما تقرر اعادة النظر في التصنيف بفترات منظمة لا تتجاوز العشر سنوات ، لكي يبقى ملازماً لسير الاكتشافات الطبية . وقد جري اول تعديل سنة ١٩١٠ ، كما تقرر التعديل الاخير سنة ١٩٣٨ ، وذلك باشتراك معهد الاحصاء الاممي مع معهد الصحة الدولي التابع الى عصبة الامم .

ان مديرية الصحة العامة في العراق ، تقرب وتندشر احصاءاتها حسب « تصنيف الامراض الدولي » .

## احصاء المعارف

١ - ان احصاءات المعارف تستهدف : جمع المعلومات العددية عن كل مايتعلق بالتربية والتعليم والثقافة ، - من مدارس ، ومتاحف ، ومكتبات ، وصحافة وطباعة ، ومراكز ونوادي علمية وادبية ورياضية .. على اختلاف انواعها ..

٢ - الاحصاءات المدرسية تقناول ، اولاً المدارس نفسها ، ثانياً ، المعلمين ، ثالثاً الطلاب رابعاً المتخرجين . وتشمل في كل قسم من هذه الاقسام الامور التالية :  
المدارس : عددها ، وتصنيفها حسب انواعها ، وصفوفها ، كيفية توزيعها على الاقسام المختلفة من القطر ، وعلى المدن والقرى والارياف .

المعلمين : عددهم في كل نوع من الانواع المدارس ، تصنيفهم حسب اعمارهم ، ودرجاتهم ، ودراساتهم ،  
الطلاب : عددهم ، في كل نوع من الانواع ، وصف من الصفوف ، تصنيفهم حسب اعمارهم ، ومن آبائهم ، تتبع احوالهم ونحوالاتهم من الوجوه التالية :

أ - القائمة ، والوزن ، والاحوال الصحية ،

ب - الدوام والمواظبة ،

ج - نتائج الاختبارات .

٣ - الاختبارات التي تجرى في المدارس تنقسم الى قسمين أساسيين :  
اختبارات الذكاء والقابلية ، اختبارات المعرفة والدراسة ، وكل واحد من هذين

القسمين يكون موضوع احصاء خاص ، بطبيعة الحال .

احصاءات اختبارات الذكاء : تتناول نتائج الاختبار بالنسبة الى كل صف من الصفوف ، وكل سنة من سني العمر من جهة ، وبالنسبة الى كل سؤال من الاسئلة ، واختبار من الاختبارات من جهة اخرى .

احصاءات درجات الامتحان : تتناول تصنيف الغالب حسب مجموع الدرجات من جهة ، وحسب درجات كل درس من الدروس من جهة اخرى . ومن المفيد ان يجرى تصنيف وحسب الدرجات العائدة الى كل سؤال من الاسئلة أيضاً .  
مقارنات من جميع هذه لوجوه الاختانة : بين صف وصف ، بين سنة وسنة ، بين درس ودرس ...

٤ - احصاءات المكتبات تشمل : عدد المكتبات العامة ، عدد الكتب التي فيها ، تصنيف هذه الكتب حسب مواضيعها ، عدد المطالعين في الايام المختلفة من الاسبوع ، في الشهور المختلفة من السنة ، عدد الكتب المطالوبة ، عدد المستعارة ، تصنيف هذه الكتب حسب مواضيعها .  
مقارنات بين المكتبات المختلفة ، وبين السنين المتتالية .

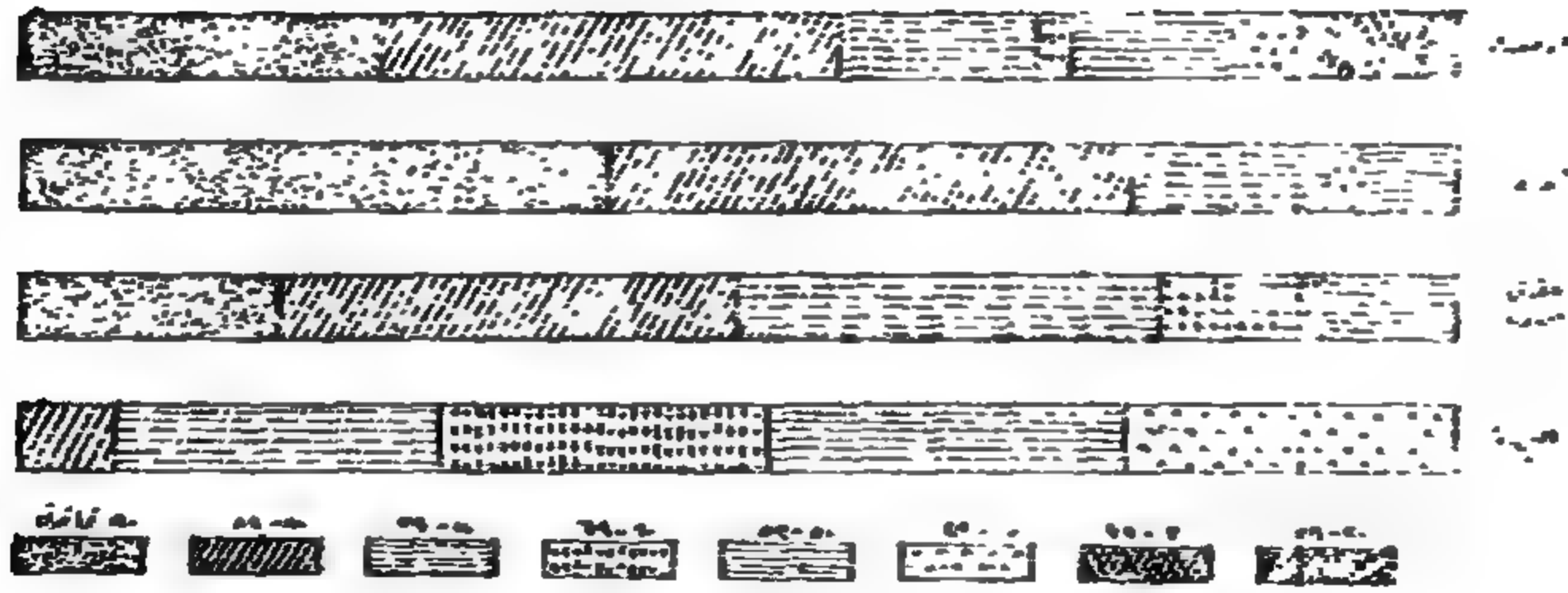
٥ - احصاءات المناحف تشمل : عدد المناحف ، على اختلاف أنواعها ، عدد معروضاتها ومحتوياتها ، على اختلاف اصنافها ، عدد الزوار ، في كل شهر من شهور السنة .

٦ - احصاءات الصحافة والطباعة تشمل : عدد المطابع ، عدد الكتب المطبوعة ، مصنفة حسب مواضيعها ، عدد المجلات الموقوتة ، حسب اختصاصها ، عدد الجوائد اليومية .

٧ - ان ( الشكل ٧ ) المدرج في الصفحة ٧١ يرينا خطين بيانيين ،  
يساعدان على المقارنة بين صفين - في كلية الحقوق - من وجهة  
دوام الطلاب .

و ( الشكل ٣٤ ) المدرج في الصفحة التالية ، يرينا أربعة خطوط بيانية ،  
تساعد على المقارنة بين أربعة دروس ، في الصف الثاني من كلية الحقوق ،  
من وجهة درجات الامتحان .

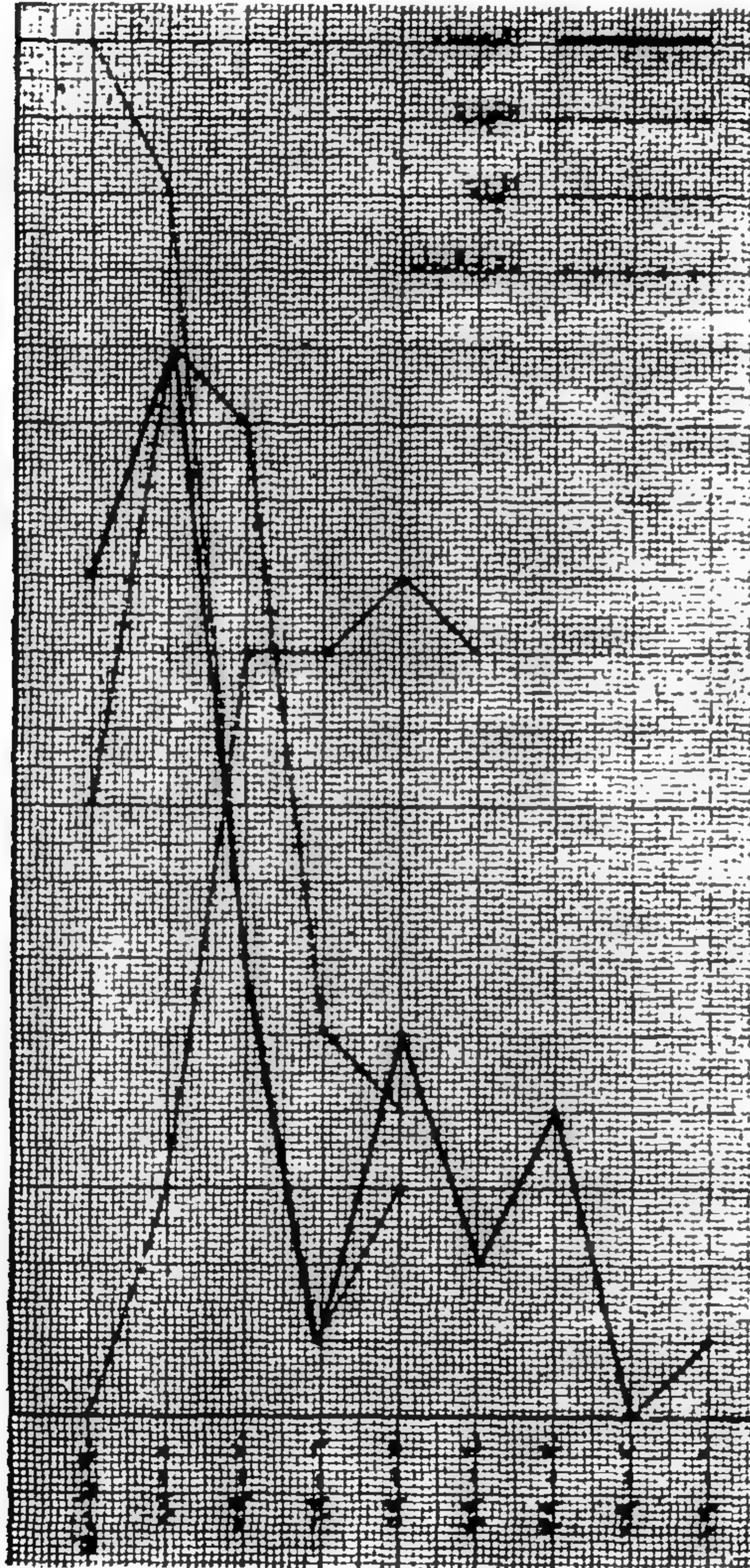
والشكل التالي يتضمن مقارنة ترسيمية بين الدروس المذكورة من حيث  
درجات الامتحان .



( شكل ٣٣ ) - درجات الامتحان في الصف الثاني من كلية الحقوق  
( مقارنة بين أربعة دروس باعتبار هذه الدرجات )







(شكل ٣٤) - درجات الامتحان في أربعة دروس

# فهرست

## مقدمة

صفحة

١

١ - معنى الاحصاء

٤

٢ - فوائد الاحصاء

١٠

٣ - الاحصاء والمعلوم

١٨

٤ - الاحصاء وحساب الاحتمالات

٢٣

٥ - تاريخ الاحصاء

## القسم الاول : الاصول العامة

٣٢

١ - جمع المعلومات

٣٨

٢ - تمحيص المعلومات

٤٦

٣ - تصنيف المعلومات

٥٢

٤ - تدقيق الارقام

٦١

٥ - عرض النتائج : الجداول

٦٥

الترسيمات

٧٦

٦ - تفسير النتائج واستنباط القوانين

## القسم الثاني : الاصول الخاصة

٨٤

أنواع الاحصاءات

٨٥

احصاء النفوس

## الاحصاء الاقتصادي

١١٧

١ - الاحصاء الصناعي

١٢٦	٢ — الاحصاء الزراعي
١٢٧	٣ — الاحصاء التجاري
١٤٤	٤ — احصاء النقلات
١٤٤	السكك الحديدية
١٥٠	السفن التجارية
١٥٤	المنقلات الداخلية
١٥٤	البرق والبريد
١٥٥	٥ — احصاء الاسعار
١٦١	معلومات اجمالية عن الاحصاء المالي
١٦٥	« « « الاحصاء الصناعي
١٧١	« « « احصاء المعارف

### نصيب

الصفحة ٥٣ — السطر ١٦ — تستبدل عبارة « حاصل هذه الفروق  
بالعبارة التالية » :

« ان معدل هذه الفروق اذا اضيف الى المعدل المفروض فالخاصل »

الصفحة ٥٦ — السطر ١٦ — تستبدل عبارة « العشرين الخامس »  
بالعبارة التالية :

« الى الحد الفاصل بين العشرين الخامس والعشرين السادس »





Bibliotheca Alexandrina



0415732